مُذكّرات

قاسِم محمّد الرجَب

صاحب مكتبة المثنى ببغداد



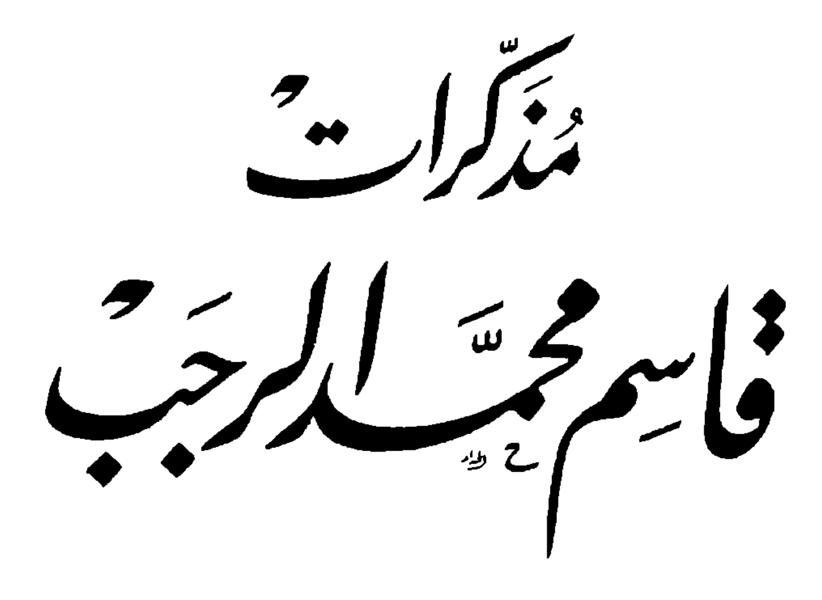
قدم لها وعلق عليها

د. عماد عبد السلام رؤوف



مُذكّرات

قاسِم محمّد الرجب



صاحب مكتبة المثنى ببغداد

قدّم لها وعلّق عليها

د. عماد عبدالسلام رؤوف

الدار العربية للموسوعات

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

٢٠٠٩م - ١٤٢٩هـ



الحازمية - مفرق جسر الباشا - سنتر عكاوي - ط1 - بيروت - لبنان
ص.ب: 511 الحازمية - هاتف: 952594 5 00961 - فاكس: 459982 5 00961
هاتف نقال: 388363 3 00961 - 525066 3 00961 - بيروت - لبنان
الموقع الإلكتروني: www.arabenchouse.com البريد الإلكتروني: info@arabenchouse.com

مؤسسها ومديرها العام: خالد العاني

ربع قرن على معرفتي بالأستاذ قاسم محمد الرجب

عرفته أول ما عرفته، في صيف سنة ١٩٣٦، وكان ذلك على يد صديقنا الأستاذ الأديب الألمعي أحمد حامد الصرّاف. فكانت تلك المقابلة، فاتحة صداقة أدبية خالصة، دامت نيِّفاً وربع قرن من الزمان، وأرجو أن يمتدَّ بها العمر على مدى الحياة.

إني ما زلت أذكر ذلك الكتاب -أول كتاب اقتنيته منه في تلك الملاقاة- وهو «لبُّ اللُّباب في تحرير الأنساب» للسيوطي (طبعة ليدن سنة ١٨٤٠)، فكان حجر الأساس في اقتناء أمهات الكتب العربية ونفائسها.

كانت تلك الملاقاة في مكتبته الأولى في **سوق السراي**. ولم تكن تلك المكتبة يوم ذاك إلّا دكاناً صغيراً، لا تتجاوز رقعته بضعة أشبار مربعة، وكانت الكتب فيه قليلة محدودة، ولكنها إلى ذلك تتسم بميسم الطرافة والنفاسة.

لقد كان صديقنا الأستاذ قاسم محمد الرجب، يحسن اختيار الكتب التي يستوردها، ويتنسَّم أخبارها، فكنت تجد عنده نوادر المطبوعات العربية. فهنالك كتب عربية نشرها كبار المستشرقين في ديار أوروبة وأميركة. وهنالك كتب طبعت في الهند وباكستان وتركيا وإيران. أما ما طبع في بلاد المغرب وسائر الأقطار العربية، فتجد منها كل طريف ونادر.

كانت مكتبة المثنى، على صغرها في ذلك الزمان، وسيلة حسنة مكَّنت الناس في العراق وغير العراق، من إحراز أندر المطبوعات العربية وأعزِّها، فإن الأستاذ الرجب، كان - فيما أعهد - الكتبيَّ الوحيدَ في العراق الذي تيسَّر له أن يُدْخِلَ إلى العراق أكثر ما عرف من المطبوعات العربية التي حققها المستشرقون.

وعندي، بعد اتصالي به طوال هذه السنين، أنه من أعرف العارفين بالكتب العربية، فهو على علم واسع بما طبع منها في مختلف أنحاء الدنيا. وإلمامه بأحوال مؤلفيها وعصورهم قلّما يجاريه فيه أحد.

وإذا كان قد اشتهر في العصور السالفة جماعة من العلماء بالكتب، أمثال ابن النديم صاحب «الفهرست»، وحاجي خليفة صاحب «كشف الظنون»، ففي وسعنا القول ان الأستاذ قاسم محمد الرجب، ممن ينبغي ذكرهم في زمننا في هذا الميدان الفسيح.

وللأستاذ قاسم ذاكرة عجيبة تسعفه في معرفة ما استورده من مطبوعات عربية على مدى تلك السنين. بل إنه ليدلك على دور الكتب العامة والخاصة التي استقرَّت فيها الأعلاق النفيسة من تلك المطبوعات.

فهو يقول لك إن النسخة الوحيدة في العراق من فهارس المكتبة الجغرافية إنما تجدها في مكتبة المتحف العراقي. وإن نسخة كتاب «الفلاحة الأندلسية» لابن العوّام تجدها في المكتبة العامة ببغداد. وإن نسخة «ألف ليلة وليلة» المطبوعة في بولاق هي اليوم في المكتبة الفلانية، إلى غير ذلك من الإفادات التي تضيق هذه الكلمة عن استيعابها.

ثم أخذت **مكتبة المثنى**، بذكاء صاحبها وبُعد همته، تتسع سنة بعد أخرى، فانتقلت من موضعها الأول الذي ذكرناه، إلى موضع أوسع منه. ثم إلى أرحب من كليهما. وأخيراً انتقلت إلى بنائها الحالي الذي تملّكته

قبل نحوٍ من سنتين. فضاق - على سعته - بمحتوياته التي شملت شتى صنوف المعرفة.

ومكتبة المثنى، ليست مكتبة لبيع الكتب فقط، بل هي ملتقى الطبقة المثقفة في البلد. يقصدها الأديب والشاعر والمؤرخ والصحافي والقانوني والطبيب والمعلم وسائر رجال العلم والبحث والتتبُّع.

لقد فاقت **مكتبة المثنى** سائر مكتبات العراق في اتساعها وتنوّع المطبوعات التي ترد إليها، وبَزَّتْها في سعة علاقاتها بمختلف أنحاء العالم. إن صاحب مكتبة المثنى قد ابتدأ حيث انتهى غيره من الكتبيين. ولا غرو أن يكون الأستاذ قاسم محمد الرجب قد خدم الثقافة في العراق خدمة عظمى يسجلها له التاريخ، ويقدرها له أصدقاء الكتب ومحبُّوها.

كوركيس عواد

بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي هذه المذكرات

في أواخر القرن الخامس للهجرة، لم تكن صورة المنطقة التي يقع فيها سوق السراي، وما حوله، وبضمنها القُشلة، وشارع المتنبي، بل والمحلات المجاورة لها، قد تحددت بعد. صحيح أن المنطقة كلها كانت تُعد القسم الجنوبي الشرقي من محلة واسعة عُرفت بسوق الثلاثاء، نِسبة إلى سوق قديم كان يُعقد في هذا الجزء من أرض بغداد في عهود ما قبل تأسيسها مدينةً على يد المنصور العباسي، إلاّ أن ما نملكه من معلومات عن معالم هذا السوق ظلت قليلة وغير واضحة، وأهمّ ما نفتقده من المعلومات الأسلوب الذي تحول فيه هذا السوق المؤقت، كما يفهم من اسمه، إلى سوق دائم، يكتظّ بالدكاكين، وتحيط به المساكن، وتتخلله الدروب. إن السعة غير العادية لهذا السوق تدل على أن نشوءه كان في عصر لم يكن الجانب الشرقي من بغداد قد كثرت فيه العمارة، ومن المؤكد أنه ينتمي إلى عصر كانت تغلب عليه الزراعة والحياة الريفية في هذه الأرض، قبل أن يمتد إليها العمران هابطاً إليها من أعلى الجانب الشرقي، حيث الرصافة وما يليها.

وكان الجانب الأعلى من السوق قد شهد تطوراً ملحوظاً في منتصف القرن الخامس للهجرة، ففي هذا التاريخ توضحت حدود السوق الشمالية حينما بدأ الخلفاء العباسيون بتأسيس سور الجانب الشرقي من

بغداد، وشُيِّدت بوابة السور الأولى لتكون المنفذ الرئيس للسوق، وهي الباب التي عرفت بباب السلطان نسبة إلى السلطان ملكشاه السلجوقي. وتدريجيًّا عرف هذا الجزء من السوق باسم جديد، هو سوق السلطان، نسبة إلى ذلك السلطان. وترددت في مصادر العصر التاريخية أسماء معالم جديدة، أهمها سوق العميد، الذي عرف في العصور المتأخرة بسوق الهرج، والذي بات ينفذ إلى المنطقة الشاطئية التي شغلتها فيها بعد مباني السراي في القرن التاسع للهجرة. أما الجزء الجنوبي الشرقي، والشاطئي، من سوق الثلاثاء فقد ظل بعيداً عن التطور الحاصل في تلك الأجزاء، حتى نحو سنة ٥٠٠هـ.

ففي هذا التاريخ، شهدت المنطقة المذكورة إنشاء ثلاث مؤسسات رئيسة كانت لها أهميتها في رسم صورتها خلال العصور التالية، وأولى تلك المؤسسات دار الأمير سعادة الرسائلي الشاطئية، التي جعلها مدرسة للطلبة ورِباطاً للعابدين، وهي الدار التي تحولت في العصر العثماني إلى دار للدَفْتَرخانه، ثم إلى مُجمَّعٍ للمحاكم المدنية في أوائل عهد الدولة العراقية الحديثة. أما المؤسسة الثانية فكانت رباطاً أنشأته السيدة أُرجُوان الخِلاطية في مدخل دربٍ كان يمتد من مقابل دار الأمير سعادة، عرف برباط الخِلاطية، وقد شَغَلت أرضه في العهود العثمانية المتأخرة دائرة الأكمكخانه، أي دائرة المخابز العسكرية، وبه عرفت في عهد الدولة العراقية حتى سبعينيات القرن الماضي. أما المؤسسة الثالثة، فهي المدرسة التُتُشية التي أسسها الأمير خمّارْتكين التُتُشي، مملوك الأمير السلجوقي تُتُش، عند مَشْرَعة درب دينار الكبير، بين محلة الحضائر التي أُنشِئَت على أرضها المدرسة المستنصرية فيما بعد، وبين مدرسة الأمير سعادة المتقدمة. وأرض هذه المدرسة هي التي أنشأ عليها الوزير حسن باشا سنة ١٠٠٥هـ/١٥٩٦م، جامعه، الذي عُرف بجامع الوزير حتى اليوم. وكان من مزايا المَوْلى خمّارتكين أنه أنشأ عند باب مدرسته سوقاً

كبيراً عُرف بعَقار المدرسة، أي المدرسة التُّتُشية، فكان هذا السوق يصل بين دروب سوق الثلاثاء المتصلة بسوق السلطان (سوق الهَرَج ومُلحقاته) شمالاً، وتلتقي بدرب زاخا، حيث يقع رباط الخِلاطية، شرقاً، وتنفذ إلى مَشْرَعة درب دينار الكبير (شارع المأمون الحالي) حيث تقع وراءه المدرسة المستنصرية وعدد من المدارس والمنشآت الثقافية هناك، منها المدرسة المَغيثية، والمدرسة البهائية، والمدرسة النظامية.

لا نستطيع الآن أن نحدد طبيعة ما كان يشغل عَقار المدرسة في ذلك العصر، ولكن كثرة المنشآت الثقافية حوله، تجعلنا لا نستبعد أن يكون فيه بعض الورَّاقين الذين تتصل مهنتهم بطلب العلم، وإن لم يكن ثمة ما يقطع بذلك. على أننا نعلم أن سوقاً للورّاقين كان يقع في العصر نفسه في مكان غير بعيد، خارج السور الشمالي لدار الخلافة العباسية، (شارع السموءل، المسمى أسامة بن زيد حاليًّا). ولقد تعطل معظم المدارس في بغداد في القرون التالية للعصر العباسي، وتحوَّلَت وظائفها إلى مجالات أخرى، كأن تكون خانات ودكاكين ونحوها، فضلاً عن ظهور القلعة في القرن التاسع لتكون مركز السلطة في تلك القرون، واختفاء ذكر المؤسسات الثقافية على شاطئ دجلة الأعلى لتشغل أرضها السراي (مديرية الشرطة القديمة فيما بعد) وقصور المماليك في القرن الثامن عشر، التي نُقضت وأُدخلت في أرض القشلة. وهكذا فإن فقدان الوظيفة العلمية والثقافية للمنطقة لا بد أن يؤدي إلى تغيرٍ في مهن أهل الأسواق فيها، وأول تلك المهن ما له تعلق بالكتب والوراقة. وهكذا وجدنا السوق الذي طالما عُرف بعَقار المدرسة، يتحول إلى وظيفة جديدة تتصل بالطابع العسكري الجديد، المتمثل بالقلعة والسراي والقشلة، هي السِّراجة، المختصة بصناعة سُروج الخيل وما يتصل بها، فعُرف السوق منذ ذلك الحين بسوق السرَّاجين، وشغل دكاكينه دكاكين السراجين، ومحترفاتهم، وقد نقض السوق وأعاد تشييده الوزير حسن باشا حين شيد جامعه كما ذكرنا من قبل،

وهو السوق الذي ما زال ماثلاً بعمارته البديعة، وزيناته البنائية، إلى اليوم. وكان سوق السرَّاجين بصورته التي وجد عليها آنذاك يمتد من شارع الجسر (شارع المأمون) حتى يصل إلى نهاية الجدار الخارجي لجامع الوزير، فتنتهي عمارته هناك، بسبب اعتراض جدار الدفترخانه له، فينحرف السائر فيه يميناً ليتصل بسوق آخر، يمضي بموازاة الدفترخانه حتى ينفذ إلى شارع السراي (شارع جديد حسن باشا فيما بعد)، وهذا يعني أن قسماً من سوق السراي، وهو الموازي لسوق السرَّاجين، من جهة الجسر، حتى آخر جدار جامع الوزير، لم يكن موجوداً في ذلك العهد، أما الجزء التالي فكان يمثل نواة سوق السراي كما عرف في العصر الحديث، وإن لم يُعرف بهذا الاسم عصر ذاك.

اتخذ هذا الجزء أسماء عدة بحسب التغيرات التي كانت تطرأ على وظائفه، فعُرف في القرن الثامن عشر باسم (سوق الجُبُوقجية)، وهم صانعو الجُبُق وبائعوه، والجُبُق لفظة تركية تعني اصطلاحاً ضرباً من الغلايين المستعملة في تدخين التبغ. ومن الواضح أنه لم تُعرف للسوق صلة بالثقافة أو الوِراقة في أقل تقدير، ولقد صرَّح الرحالة نيبور الذي أقام ببغداد سنة ١٧٦٧، أنه ما كان يوجد سوق للكتب في بغداد في عصره أصلاً.

وفي سنة ١٢٠٦هـ/١٧٩٧م أنشأ والي بغداد الوزير سليمان باشا الكبير سوقاً محاذًا لسوق الجُبُوقْجيَّة، وملاصقاً لسوق القزّازين، يتضمن ٣٣ دكاناً ومخزناً وخاناً، وقفه على المدرسة السليمانية التي أنشأها في تلك السنة، والتي ما زالت واجهتها الخارجية ماثلة إلى اليوم. والراجح أن يكون هذا السوق هو سوق السراي نفسه.

وكان السوق يتصل من أعلاه بشارع موازٍ لقصور المماليك، وهي التي شيد في أرضها مبنى القشلة، حيث تجمعت مؤسسات الحكومة في أواخر العصر العثماني ولبثت كذلك حتى سبعينات القرن الماضي، كما

يتصل أيضاً بدربٍ واسع نسبيًّا، عرف بشارع الأكْمَكْخانه. وكان هذا الشارع يمتد على نحوٍ مستقيم، متعامداً مع شاطئ دجلة، متجاوزاً مبنى الأكمكخانه، حتى يعترضه على نحو متعامدٍ أيضاً درب طويل يصل بين محلة جديد حسن باشا من الشمال الغربي، ومحلة الدِنْكَجية من الجنوب الشرقي، فلا يستطيع الماضي في هذا الشارع إلاّ أن يتخذ طريقه يساراً باتجاه المحلة الأولى، أو يميناً باتجاه الثانية، وتكتظّ الدور على هذا الدرب، وأكثرها لسُراة القوم من الموظفين والعلماء خاصة، وقد اتخذت القتصلية الفرنسية في منتصف القرن التاسع عشر من إحداها مقرًّا لها. ويتصل الدرب بدرب آخر موازٍ له (يحتلّ أرضه شارع الرشيد اليوم) عن طريق عدد من الأزقة الملتوية الضيقة.

بيد أن متغيرات جديدة أخذت تؤثر في بيئة المكان منذ أن توسعت دوائر الحكومة لتشغل المبنى الكبير المجاور للسراي القديم، والقريب من مدخل سوق السراي، وجاء هذا التوسع نتيجة لمحاولات تحديث الإدارة العثمانية في العراق، والتي بدأت منذ منتصف القرن التاسع عشر، وتوضحت في عهد والي بغداد مدحت باشا (١٨٦٩- ١٨٧٢)، وما بعده. ففي هذا العهد افتتحت المدارس الحديثة في بغداد، مُستَقطِبةً الطلبة والمدرسين، وشرع الكِتاب المدرسي يجد طريقه إلى عدد غفيرٍ من الطلبة، وزاد عدد المتعلمين الذين أخذوا يتابعون ما يجري في الأقطار الأخرى من خلال أوليات الصحف الصادرة في استانبول وفي القاهرة وبعض المدن السورية، وكان أكثر تلك المدارس في منطقة سوق السراي أو ما يجاورها، ومن أهمها المدرسة الرُّشدية التي أسست سنة ١٨٦٩ والتي تحولت إلى كلية للحقوق، فمتصرفية للواء بغداد وهي تقابل الباب الوسط لمبنى القشلة، والمدرسة الرُّشدية العسكرية المؤسسة سنة ١٨٧٩ مقابل مبنى البريد المركزي القديم (أقيمت على أرضها الثانوية المركزية)، هذا فضلاً عن المدرسة الإعدادية الملكية، ودار المعلمين،

مقابل نادي الضباط الأعوان، ومدارس أخرى. وكانت أقرب هذه المدارس موقعاً من سوق السراي هي المدرسة الرُّشدية العسكرية المُشيَّدة سنة ١٨٧٩، فقد أنشئت على أرض الدفتردارخانه القديمة، لا يفصل بينها وبين السوق إلاّ جدارها نفسه.

وتلبيةً لحاجة رُوّاد السوق الجُدُد، من المتعلمين والمدرسين والموظفين، شهد سوق السراي سنة ١٨٦٩ تأسيس أول مكتبة لبيع الكتب، أنشأها الملا خِضر، في أحد دكاكين السوق، وكان الجديد فيها أنها أخذت تبيع جريدة (الزوراء)، أول جريدة رسمية تصدر في بغداد عهد ذاك، ثم شرعت تبيع جريدة (الجوائِب) التي كانت تصدر في استانبول. وفي السنين التالية أخذت بعض دكاكين السوق تتحول، تباعاً، إلى وظيفة جديدة، هي بيع الكتب والصحف والمجلات القادمة من الأقطار العربية، فضلاً عن بيع المخطوطات القديمة. ومع نشوء الدولة العراقية الحديثة سنة ١٩٢١ برزت الحاجة إلى مزيد من المكتبات، فزاد نشاط السوق، وانقلبت معظم دكاكينه الصغيرة إلى مكتبات ازدحمت رفوفها بالكتب من كل نوع، فثَمّة كتب مدرسية، وكتب مطبوعة في مصر، وأخرى مطبوعة في استانبول، وصحف عربية متنوعة، ومع اطِّراد تأسيس المطابع، ونشاطها في طبع الكتب العراقي، أصبح هذا الكتاب يجد طريقه إلى تلك الرفوف، حيث يتهافت على اقتنائه القراء، ولم يمضِ وقت، حتى صار سوق السراي المركز الوحيد لتجارة الكتاب وكل ما يتعلق به، وفيه تُوزَّع الصُّحُف على الباعة، وتتوفر مستلزمات الطباعة أيضاً، وكان من أبرز المكتبات عهد ذاك: المكتبة العربية، والمطبعة العصرية، ومكتبة الشرق، والمكتبة الأهلية.

وشاءت الأقدار، أن يجد صبيٌّ نشيطٌ، قَدِم من إحدى ضواحي بغداد سنة ١٩٣١، مجاله في كسب الرزق، في المكتبة العربية، التي كان صاحبها نعمان الأعظمي قد عُرف في السوق بوصفه ناشراً وموزعاً

وبائعاً للكتب. وعلى الرغم من أن ما كان يقوم به قاسم محمد الرجب بن قاسم، ذلك الصبيّ الحصيف، عاديًّا تماماً، لا يزيد على عرضٍ للكتب، وخزن لها، وتجميع مَلزَمات ما يُطبع منها، إلاّ أن نباهته الشخصية وحدها كانت تميِّزه عن الآخرين، فتعلم بسرعة طرق البيع، وتعرَّف على زبائن السوق، وميَّز بين طبائعهم في اقتناء الكتب وتنوع مَشارِبهم الثقافية، وكان قد اكتشف مدى ما يمكن أن يؤديه البريد من خدمات جمَّة في مجال إيصال الكِتاب، وتحويل ثمنه، والاتصال بكُبريات دور النشر، كما اكتشف بهدوء مُتعة المطالعة، وأعجب أيَّما إعجاب بالكتاب وسيلةً لنقل المعرفة، وتوسيع نطاقها. ولم تمض إلاّ سنوات، حتى اكتسب الفتى قاسم من الخبرات العملية ما جعل نفسه تضيق بالعمل عاملاً في المكتبة العربية، فكان أن أقدم على خطوة جريئة، بل مغامرة، إذا ما قيست بإمكاناته المادية الضئيلة، هي تأسيسه لمكتبة صغيرة في وسط سوق السراي، سماها أولاً بمكتبة المَعَرِّي، ثم بمكتبة المُثنّى، وهو اسم نادٍ قومي كان قد أسسه عدد من الشبان المثقفين آنذاك.

لم يُعنَ قاسم الرجب بحجم ما كان يعرضه على رفوف مكتبته، وإنما بنوع ما يعرضه منها، فطفِق يستورد ذخائر التراث العربي التي كان يحققها المستشرقون، ويسعى من أجل الحصول على الطبعات النادرة من المطبوعات العربية عامة من مصر وبلاد الشام وإيران والهند، بل ومن كل مكان، وهكذا فوجئ القراء، ومحبو الكتب من رُوّاد السوق، بضروب من الكتب لم تعرفها بغداد من قبل، فزاد ذلك من تقدير المثقفين في وطنه، وفي الأقطار التي كان يستورد منها بضاعته. وضاقت المكتبة بالكتب، كما كان سوق السراي نفسه قد ضاق بعدد المكتبات فيه، فكان أن اكترى دكاناً كبيراً في شارع المتنبي القريب، حول إليه مكتبته، وسرعان ما ضاق المكان الجديد بالكتب هو أيضاً، فاضطر مرة ثانية إلى التحول بمكتبته إلى شارع الأكمكخانه المجاور.

وكان شارع الأكمكخانه (الذي عُرف فيما بعد بشارع المتنبي)، قد شهد منذ عقدين من الزمن، قبل هذا التاريخ، تغييراً مهمًّا، فقد لحقته توسعة على حساب عدد من الدور المطلة على دَرْبِه القديم. ونُقضت الدور التي كانت تعترض نهايته فأصبح نافذاً بعُرضه كله إلى شارع الرشيد الذي شُقَّ في نهاية الحرب العالمية الأولى، وشُيِّدت في أجزاء منه عمارات من طابقين أو ثلاثة شغلتها فئة جديدة من السكان، هم الأطباء والمحامون، والأخيرون هم وراء تغيير وظيفة الشارع إلى مجاله الجديد، فقد كانوا يقومون بمهام المدراء المسؤولين للصحف، مما جعل كثيراً من الصحف تتخذ مقرّاتها حيث مكاتبهم. هذا فضلاً عن بيوت كبيرة كانت تشغلها أسر معروفة إذ ذاك، من أواخرها سَكَناً آل شوكت باشا، وشغلت أرضها فيما بعد مكتبة النهضة (دار الكتاب العربي اليوم)، ودار الدكتور سلمان فائق، المجاور لحمام الرافدين، ودار الدكتور إبراهيم عاكف الآلوسي، الواقع بين مطبعة العاني، ومكتبة النهضة سابقاً، وكان من الدور الحديثة التي أنشئت في الشارع، دار كبيرة ذات باحة واسعة، على نمط الدور البغدادية القديمة، سبق أن شيدها آل الشهربلي سنة ١٩٢٤، ثم انتقلت إلى غير مالكٍ، فكان من تقديره تعالى أن يقع اختيار قاسم الرجب على هذه الدار لتكون مقرًّا لمكتبته المثنى.

شهد عقد الخمسينيّات توسعاً كبيراً في أعمال مكتبة المثنى، حتى عُدَّت المكتبة الأولى في العراق، ومن أولى المكتبات في الوطن العربي، ولقد انعكست ثقافة صاحبها على نشاطها إلى حد ملحوظ، فانتقاء الكتاب النادر، والبحث عن كتب التراث العربي لدى مختلف الناشرين، والتمييز بين الطبعات المتعددة للكتاب الواحد، والولع العجيب بما تقتنيه المكتبات الشخصية لكبار العلماء والأدباء، والسفر المستمر إلى الشام ومصر للتعاون مع مكتباتها البارزة هناك في مجال تبادل المطبوعات، كل ذلك كان تعبيراً عن ثقافة الرجل وطموحه في خدمة الكتب التي لم يحب شيئاً مثلها.

وزادت صِلاته بأصحاب المكتبات الكبرى، أمثال محمد أمين الخانجي، ومحمد نجيب الخانجي، ومكتبة عيسى البابي الحلبي، ودار المعارف، والمكتبة التجارية في القاهرة، ومكتبة فكتوريا في الإسكندرية،والصناديقي، والمكتبة الهاشمية في دمشق، ومكتبات أخرى كثيرة في لبنان والمملكة العربية السعودية وغيرها. هذا فضلاً عن دور النشر المتخصصة بالتراث العربي في هولانده وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا والولايات المتحدة. وهكذا نجح قاسم الرجب في عدة عمليات في وقت واحد، فهو يوصل الكتاب العراقي، بل والعربي بوجه عام، إلى الدوائر ودور النشر الاستشراقية في العالم، وهو يستورد الكتاب الصادر عن تلك الجهات إلى العراق، وإلى المكتبات العربية التي تطلبه، وكانت سرعته في توفير الطلب، ودقته في العمل، ووضوحه في التعامل، مثار إعجاب كل من ربطته به صلة العمل.

وكانت شخصية الرجب المتفائلة دائماً، وثقافته الواسعة في الكتب المخطوطة والمطبوعة، سبباً في كسبه صداقات كثيرة، وحميمة، مع عدد جم من الكتاب والمؤلفين والأدباء والمفكرين والمحققين، منهم مستشرقون كبار وأعضاء مجامع علمية عربية وأجنبية، وأساتذة مرموقون في جامعات شهيرة، وأكثرهم كان يستشيره في شؤون هذا المخطوط النادر، وذاك الكتاب الصادر منذ زمن بعيد، وفي كل الأحوال، فإن إجاباته كانت دقيقة ووافية وتدل على علم وفير في مجال اختصاصه، حتى عدَّه الدكتور محمود محمد الطناحي «من خبراء المخطوطات والتراث المعاصرين، الذين أفادوا المستشرقين إفادات شتى» (مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، القاهرة ١٩٨٤، ص٢٢٣).

وفضلاً عن ذلك فإن المكتبة نفسها أصبحت مثابة لعدد كبير من المثقفين والمؤلفين والأساتذة والمحامين والصحفيين اللامعين، حتى باتت تشبه أن تكون ندوة ثقافية مفتوحة، يقصدها هؤلاء، لتجري في

باحتها أحاديث شيقة، ومفيدة، في التراث العربي الإسلامي، في جو مفعم بالمودة المستمدة من رحابة صدر صاحبها وأدبه، فكان من رواد تلك الندوة الأستاذ كوركيس عوّاد، والدكتور مصطفى جواد، والأستاذ فؤاد عباس، والأستاذ سليم طه التكريتي، ومحمود العَبْطَة، والأستاذ عبد الرزاق الهِلالي، والأستاذ صادق كَمُّونة، والأستاذ ضياء شكارة، والدكتور علي الوردي، والأستاذ عبد القادر البراك، وغيرهم كثير، بل باتت المكتبة، هذا الغرض وغيره، مقصداً لكل من يؤم العراق من العلماء وأعضاء المجامع العلمية والأدباء، يثبتون اسمها في «أجنداتهم» بوصفها من المعالم التي لا يمكن إغفال زيارتها.

وهو لم يكتف باستيراد أو تسويق نفائس الكتب، وإنما شرع، في السبعينيّات بخطوة رائدة، لم يكن مسبوقاً إليها على الإطلاق، وهي إعادة طبع تلك النفائس النادرة بالتصوير بطريقة الأوفسيت وتجليدها على نحو مطابق لأصولها، مع الإشارة الكاملة إلى بيانات الطبع، وأسماء محققيها، والدور التي قامت بنشرها. وفي الواقع، فإن المشروع كان من الضخامة ما تنوء به المؤسسات الكبيرة، لا الآحاد من الرجال، ومع ذلك فقد تكفَّل الرجب بالقيام به وحده، فكان عليه أن يبحث عن المطبوع النادر لدى المكتبات العامة، أو لدى أصدقائه من محبي الكتب، في العراق أو في مصر أو الشام، وكان عليه أن يبحث عن المطابع الجيدة التي يمكن أن تأتي به على نحو مطابق للأصل، كما كان يتوجب عليه أيضاً البحث عن دور التجليد الحديثة القادرة على تجليد آلاف من النسخ تجليداً جيداً يتناسب وأهمية الكتاب المطبوع، ثم كان عليه -من بعد هذا كله- أن يقوم بتسويقه في وطنه العراق وفي الأقطار العربية والإسلامية بل وفي الدوائر الاستشرقية نفسها في أوروبا والولايات المتحدة، وهي أعمال متنوعة للغاية، فيها من التعقيد والسّعة ما أثار دهشة معاصريه من الكتبيين والقراء على حد سواء، فإذا علمنا أن عدد ما طبعه من هذه الكتب

بلغ مائتين وخمسين كتاباً، بعضها يقع في عدة مجلدات، أدركنا ضخامة هذا المشروع الرائد، وأهميته في إحياء كنوز التراث العربي والإسلامي، فليس من بحثٍ يُكتب، أو أطروحة تُعدّ، أو مخطوط يُحقق، إلاّ وعاد صاحبه إلى ما أعادت مكتبة المثنى طبعه، يفيد منه في عمله العلمي. وفي هذا يقول الدكتور محمود الطناحي «وللتاريخ نقول: إن الذي فتح هذا الباب، ودَلَّ الناسَ عليه، هو الكتبي النابه الخبير قاسم الرجب، صاحب مكتبة المثنى ببغداد، لكنا للإنصاف نقول: إن هذا الرجل كان أميناً كل الأمانة، وكان حريصاً على إخراج الكتاب بصورته الأولى، من حيث ذِكر مُحَقِّق الكتاب، وزمان ومكان الطبع، ثم هو لا يأكل حقًّا من حقوق الأحياء أو ورثتهم، والكتب التي قام بتصويرها أشبه ما تكون بالمخطوطات، لتقادم العهد بطباعتها، ومعظم ما صُور من نوادر مطبعات أوروبا القديمة، وبولاق بمصر، مثل النقائض لأبي عبيدة معمر ابن المثنى، وشرح المفضليات لأبي محمد القاسم بن محمد الأنباري، وديوان ذي الرمة، وشرح ديوان المتنبي للواحدي، والجمهرة لابن دريد- وهذه من مطبوعات دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند- والمصاحف لأبي بكر بن أبي داود السجستاني، والكتاب لسيبويه، وألف ليلة وليلة. وقد تَغَيَّا بذلك غاية نبيلة، هي خدمة الدارسين والباحثين، الذين يصعب عليهم الحصول على تلك الطبعات. رحمه اللّه رحمة واسعة، فقد كان من خير الوراقين وأنبلهم وأعلمهم في هذا «الزمان» **(المصدر نفسه ص١١).**

وكانت في رأس الرجب على الدوام أفكار جديدة، تصبّ كلها في خدمة الباحثين، فمنذ سنة ١٩٤٨ قام بإصدار (قائمة كتب مكتبة المثنى) وهي- على الحقيقة- كتاب أخذ يزداد ضخامة وثراء في كل طبعة جديدة، حتى ناف عدد صفحاته على الخمسمائة صفحة، امتلأت بأسماء الكتب ومؤلفيها وأسعارها، حتى غدت أشبه بموسوعة ثقافية تعرف

الباحث، ودور النشر، والقارئ عامة، بكل ما هو جديد في عالم الكتب العربية في العالم. وكان هذا الدليل الضخم موضع طلب من معظم المكتبات في العالم.

ومن أفكاره في هذا المجال، أنه أصدر أول مجلة شهرية في العراق، تعنى بشؤون التراث وتحقيقه ونشره، وهي من أوائل المجلات الصادرة في أقطار الوطن العربي مما يُعنى بهذه الشؤون، وقد سماها (المكتبة). ولم تكن هذه المجلة التي صدرت بانتظام عجيب- على الرغم من كثرة المعوقات وما أكثرها في العراق!- مجرد نشرة تعريفية بإصدارات المثنى العديدة، أو بما يصلها من ديار الشرق والغرب، وإنما كانت مجلة معرفة حقيقية، ضمت بحوثاً جادة في نقد الكتب، والتعريف بالمخطوطات النادرة، وفهارس للمكتبات الخطية، ورسائل لكبار المحققين والباحثين، وتقارير يرسلها محبو المجلة من أقطار شتى، فضلاً عن متابعة جادة لآخر الأخبار الثقافية في العراق والأقطار العربية والعالم. **وفي هذا يقول رئيس جامعة مشيكان في الولايات المتحدة**، في رسالة بعث بها إلى مكتبة المثنى في سنة ١٩٦٢ «إن مجلة المكتبة التي تصدرها مكتبة المثنى في بغداد مجهود أدبي كبير لم يسبق له مثيل في الشرق والغرب، وقد ملأت فراغاً كبيراً في عالم الطبع والنشر في العالم العربي». وقال الدكتور صلاح الدين المنجد: «إن الأفراد في شرقنا قد يقومون أحياناً بأعمال عجزت عنها الحكومات نفسها، وإن صاحب مكتبة المثنى مثال واضح لذلك، فإن مجلة المكتبة التي يصدرها قد سدَّت مَسدّ هذه النشرات التي كنا نطالب بها، وإذا به وحده يقوم بما كان ينبغي أن تهتم به الهيئات الرسمية والمؤسسات العلمية» (مجلة المكتبة، كانون الثاني ١٩٦٣).

وصارت للمثنى فروع في الموصل والبصرة، وفي بيروت، ووكلاء في معظم الأقطار العربية، وزادت صلاتها التجارية مع دور النشر في

العالم، وكان ذلك يزيد من وطأة العمل على صاحبها الذي ظل مندفعاً بروح الشباب على الرغم من تجاوزه العقد الخامس من عمره، بل إنه كان مستعدًّا لبذل المزيد من الجهد، ذلك أن أفكاره لم تكن لتنفد، وأحلامه في النهوض بالكتاب العربي لم تكن لتنتهي، إلَّا أن رياحاً جديدة أخذت تهب منذ أوائل السبعينات لتنذر بأنواع من المتاعب التي لم يألفها سوق السراي، ولم تعرفها تقاليده العتيدة في مجال الاتجار بالكتب، فثمة رقابة متشددة تُحاصِر الكتاب المستورد حتى قبل أن يصل أرض العراق، وثمة حصار غير مُعلَن لمجلة المكتبة من خلال عرقلة تجديد إجازتها، كما كان هناك امتناع رسمي عن منح المثنى إجازات استيراد الكتب وتصديرها؛ ثم إن تأسيس الدار الوطنية للتوزيع والنشر، وهي دار حكومية، سنة ١٩٧٠، جعلها تحتكر توزيع المجلات الواصلة إلى القطر، وهو الأمر الذي أدى إلى تصفية قسم المجلات في المكتبة، فسبب لها تدهوراً ماليًّا مستمرًّا، وتراكماً خطيراً في الديون، هذا فضلاً عن ركود سوق الكتاب نفسه بسبب الضائقة المالية التي أخذت تعصف بالبلد عهد ذاك، مع ارتفاع ملحوظ بحجم الضرائب، فإذا أضفنا إلى ذلك ما فوجئ به من عقوق من كان يحسن إليهم ويساعدهم، ومصادرة مخطوطاته، أدركنا نوع الضغوط النفسية الحادة التي أخذت تعصف به آنذاك.

والملفت للنظر أنه لم يشأ أن يعترف بكل تلك المعوقات، ربما لأنه تربى على المثابرة إلى حد العناد، أو لأنه كان بسبب روحه المتفائلة يرجو تغييراً محتملاً في هذه الأوضاع التي أحاطت به، وقد وجدناه يكتب في بعض أوراقه، بعد أن استعرض أنواع المُثبِّطات التي كانت تواجه نشاطاته، بل حياته كلها، ما يأتي «الحالة النفسية لا بأس بها بالرغم من كل هذه المشاكل!».

وفي سنة ١٩٧٤ قام بآخر مجهود له في مجال تجارة الكتب، إذ سافر إلى بعض الأقطار العربية، مُمضياً فيها عدة أشهر، متجولاً بين مكتباتها، ملتقياً بكبار ناشريها، متفقداً فرع المثنى في بيروت، وهناك تزايدت متاعبه النفسية، لأسباب عدة، فكان أن أصابته أزمة قلبية حادة، توفي على إثرها في الأول من شهر نيسان من تلك السنة، فنُقِل جثمانه إلى بغداد حيث شُيِّع بموكب كبير، وصُلِّي عليه في جامع الإمام الأعظم أبي حنيفة، ودفن في مقبرته، بجوار صديقه الخطاط الشهير هاشم محمد البغدادي قرب مرقد الشيخ أبي بكر الشِّبلي، رحمه الله رحمة واسعة.

ولقد نوَّه بفضله عدد كبير من الكتاب والمفكرين، قال الأستاذ كوركيس عواد: «وعندي، بعد اتصالي به طوال هذه السنين، أنه من أعرف العارفين بالكتب العربية، فهو على علم واسع بما طبع منها في مختلف أنحاء الدنيا، وإلمامه بأحوال مؤلفيها وعصورهم قلما يجاريه فيه أحد.. إن صاحب مكتبة المثنى قد ابتدأ حيث انتهى غيره من الكتبيين، ولا غَرْوَ أن يكون الأستاذ قاسم محمد الرجب قد خدم الثقافة في العراق خِدمة عُظمى يُسجِّلها له التاريخ، ويُقدِّرها له أصدقاء الكتب ومحبوها» (كلمة نُشرت في صدر قائمة مكتبة المثنى، الفهرست السابع، ص٤-٥)، وأشاد الكاتب الصحفي عبد القادر البرّاك بفضائله، إذ وصفه بقوله: إنه «أكبر طاقة أحيَت كل ما هو ثمين ومفيد من الآثار العربية لتضعها بين أيدي الباحثين أنيقة دقيقة رخيصة، وأكبر منجم لتزويد المتطلعين للدراسات العلمية بما كانوا يتطلعون إليه من نوادر الكتب والمخطوطات، فما كان يبخل على طالب علم مهما كانت صفته وهويته بما يحتاج إليه مما كانت تضمه خزانته من جليل التراث، وما كان ليتردد في مساعدة أي محقق أو مؤلف يجد في الأثر الذي يحققه أو يؤلفه فائدة للأجيال الطالعة مهما بلغت هذه المساعدة» وقد ختم كلمته بقوله: «كان من خيرة الأصدقاء لمن يأنس لهم، ويشترك وإياهم في عشق الكتاب واحترام القيم

والمثل الإنسانية» (مجلة الكتاب، العدد٧، السنة ٨، تموز ١٩٧٤) وقال الأستاذ وحيد الدين بهاء الدين: «وقاسم الرجب لم يكن مجرد تاجر كتب، أو عارضٍ لها، وإنما كان صاحب رأي وموقف في هذا المناخ الذي يتنفسه ويتحسسه ببصره وبصيرته يشحنهما وهجاً وسَداداً تذوقه الفِطري لكل مطبوع ومخطوط، وتمرّسه الفعلي بواقعه وأثره، كذلك لم تكن مكتبة المثنى كأية مكتبة عادية أخرى، تطالعك فيها الرفوف العالية وهي تضم المُطَوَّلات القديمة والمصنفات الحديثة، وتختزن المباهج الفكرية والروحية، وخلاصة التجارب والحضارات، وإنما كانت ملتقى ومُنتدى يؤمهما من كل صوب وحدب أدباء وعلماء، مستشرقون ومستعربون، تتواصل بينهم محاورات شتى ومداخلات» (جريدة العراق، في ٥ نيسان ٢٠٠٠). وقال الشاعر وليد الأعظمي في ترجمته: «كان الباحثون والدارسون يرجعون إلى الأستاذ الرجب فيُخبِرهم بالمصادر والمراجع التي لها صلة ببحوثهم ودراستهم، وكان كثير المطالعة مع الذكاء والبراعة وقوة الذاكرة في أسماء الأعلام وأسماء الكتب وتواريخ الوفيات، كان الأستاذ الرجب رجلاً سهلاً جميل الأخلاق، حَسَن المُعاشرة، وفيًّا للأصدقاء، بَشوش الوجه، مُحبًّا للخير» (**أعيان الزمان وجيران النعمان**، بغداد ٢٠٠١، ص٢٥٣). وقال الباحث رِفعت عبد الرزاق محمد: «إنَّ أحد الذين قدموا خدمات جليلة للحركة الفكرية في العراق، المرحوم قاسم الرجب، الورَّاق البغدادي الشهير، صاحب أشهر دار كُتُبية عرفها العراق في هذا القرن، وهي مكتبة المثنى التي عُرِفت بإصداراتها القيمة البعيدة عن الاعتبارات التجارية التي مازَت المكتبات ودور النشر الأخرى» (**جريدة الاتحاد، بغداد في ١٥ آذار ١٩٩٦**).

وكان من محاسن المقادير أن يكتب الأستاذ الرجب مذكراته في حلقات متسلسلة نشرها في جريدة البلد البغدادية، التي أصدرها صديقه

الأستاذ عبد القادر البراك، ثم في مجلته (المكتبة)، وقد لقيت هذه المذكرات في حينها إعجاب القراء، في العراق والبلاد العربية، لما تضمنته من تسجيل واقعي، مُفعَم بالحيوية، لجوانب من الحياة الثقافية، وبخاصة ما يتعلق منها بتجارة الكُتب، في الحقبة الممتدة من أوائل العقد الثالث حتى نهاية العقد السادس من القرن العشرين، وهي حقبة حفلت بكثير من المتغيرات الفكرية والاجتماعية والسياسية التي طرأت على البلاد. ولقد أعرب عدد من الباحثين عن أملهم في أن تجد هذه المذكرات طريقها إلى النشر كتاباً مستقلاً فيه نفع للناس كبير.

وحين عقدنا العزم على نشر هذه المذكرات، لاحظنا أن صاحبها - رحمه الله- لم يكتبها على وفق سياق زمني، أو موضوعي، محدد، وإنما ترك لقلمه أن يستذكر ما شاهده وما مرَّ به من تجارب على طريقة التداعي الحُرّ، فأردنا أن نطلع على أصول هذه المذكرات التي بخطه، وما أن فعلنا، حتى اكتشفنا أن الرجب كان قد سجل ذكرياته بخطه في دفتر مستقل، وعلى نحو متَّسق إلى حد كبير، وأنه كان يختار من هذا الدفتر ما يختار لينشره في حلقات متسلسلة، يحصل فيها تقديم في هذه المعلومة، وتأخير في تلك، مما تقتضيه ظروف الحلقة الواحدة.

وهكذا وجدنا أن نشر المذكرات على وفق ما كتبه في الأصل، أفضل، من الناحيتين الزمنية والموضوعية، من نشرها على الشكل الذي ظهرت عليه من حلقات يستقل بعضها عن بعض، ومع ذلك فإننا قابلنا الأصل بالمنشور مقابلة دقيقة، فوجدنا زيادات قليلة أثبتناها في النص الذي ننشره.

ولما كانت هذه المذكرات قد تضمنَّت إشارات كثيرة لعَشَرات من الناس الذين كان لهم وجود في سوق الكتاب، قراءً وباعة وأصحاب مكتبات ومُوَزِّعين، فإننا وجدنا أن من المفيد التعريف بأولئك الناس بما يوضح أدوارهم وأهميتهم، بيد أننا وجدنا أن عدداً غير قليل منهم كانوا

من المغمورين الذين لم يترجم لهم أحد، وإن كان ثمة من يتذكرهم، فما كان منا إلاّ أن نقصد هؤلاء، نتقصى منهم ما يتذكرونه، وهكذا فعلنا بالنسبة للمعالم التي أشار إليها مما كان موجوداً في سوق السراي وشارع المتنبي والأماكن القريبة الأخرى. ثم إنّا أضفنا إلى كل ذلك تعليقات أخرى أردنا أن نكمل ما نوَّه به -رحمه الله- زيادةً في توضيح، أو إتماماً لمعنى. وليس لنا، بعد هذا، إلاّ أن نشكر كل من قدم لنا عوناً، وهم الأستاذ سعد عبد الكريم خضر، والأستاذ عبد الحميد الرشودي، والسيد زين أحمد النقشبندي.

ونحن نرجو الله أن يجعل هذا الكتاب شاهداً لهذا الرجل عمّا بذله من ماله وجهده في سبيل العلم والمعرفة.

د. عماد عبد السلام رؤوف

من ذكريات الطفولة

ولدتُ[1] في بلدة الأعظمية المنسوبة إلى الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، وكان أبي يعمل في الدِّباغة، تلك المهنة التي كانت مصدر رزق البلدة، والتي كانت مصدر أمراضها أيضاً، وإني أذكر في هذا الصدد كثرة المستنقعات والتُّرَع، مما كان سبباً في انتشار القَرَع والرمد الصديدي والدمامل. على أن أبي[2] كان أحسن حالاً من غيره، فإنه كان يكتري بعض البساتين أحياناً، إضافة إلى اشتغاله بمهنة الدباغة. وأذكر أنه كان قد

---

(١) صرح في إضمامة تضمنت ذكريات شخصية غير التي نشرها، أنه من مواليد سنة ١٩١٩ وإن كانت بعض وثائقه الرسمية تشير إلى أنه من مواليد ١٩٢٠.

(٢) للمؤلف إضمامة مستقلة من أوراق تضمنت سيرة أبيه، وخلاصة ما ورد فيها أنه كان رجلاً لطيفاً طيباً، قضى زهرة شبابه في الجندية أيام الدولة العثمانية، فقد شارك في كثير من حروبها الأخيرة، وبخاصة في الحرب العالمية الأولى، حيث شارك في محاصرة القوات البريطانية في الكوت، وقد أصيب في أثناء ذلك بطلقة نارية وأودع بسببها في المستشفى، ولما تماثل إلى الشفاء عهد إليه ببعض الأعمال في المستشفى نفسها، وعلى الرغم من اندحار القوات العثمانية وانسحابها إلى الموصل عن طريق سامراء، وكونه ما زال يشكو آلام جرحه، فإنه كان يريد اللحاق بها، إلاّ أن صديقاً له من بلدته نصحه بالعودة إلى بيته إذ لا فائدة بعد ترتجى من الحرب، وبذا فقد عاد إلى بيته، وكان مع هذا كله يمتدح العثمانيين ويرجو لهم النصر، حتى أنني أتذكر أنه كان يضع في كيس نقوده بعض النقود الفضية التركية للتبرك بها».

استأجر بستاناً في الصليخ، يُعدّ أكبر البساتين في لواء بغداد، يسمى (الباجيّة)، وكنا نسكن في ذلك البستان، حيث نعاني من البرد كثيراً، وقد صادف أن حصل برد شديد قضى على المحاصيل وأتلفها تماماً، مما أدى إلى خسارة محققة. ثم إن الوالد اكترى بستاناً في خِرنابات، من قرى بعقوبة، فأدخلنا المدرسة، أنا في الصف الأول، وأخي جاسم[1] في الصف الثاني، وذلك سنة ١٩٢٦. ولما عدنا بعد ذلك إلى بغداد، أدخلنا أبي في (الملاّ) وهو كتاب يقرب أن يكون مدرسة تابعة للأوقاف، وكنا في حينه نلبس (الدشاديش) في الصيف، و(الزُّبون) في الشتاء، قانعين بما نأخذه من القروش القليلة. ثم إني نجحتُ في الصف الرابع، فاكترى أبي بستاناً في قرية الهُوَيْدِر من قرى بعقوبة، وفي هذه القرية واصلتُ دراستي، بينما بقي أخي جاسم في المدرسة السابقة، ولما لم أتمكن من مواصلة الدراسة، رجعت إلى الأعظمية، فالتحقت بمدرسة كلية الإمام الأعظم، وكانت هذه الكلية تدفع للطالب فيها راتباً. وبقينا نجد ونجتهد حتى تخرج أخي جاسم الرجب في الابتدائية، فانتقلت إلى مدرسة أخرى، بينما التحق أخي هاشم[2] بالمدرسة الغربية المتوسطة ببغداد، لعدم وجود مدرسة متوسطة أو ثانوية بالأعظمية. وأخذت أحوالنا المالية تضيق علينا شيئاً فشيئاً، فإلغاء تلك المدرسة وما يعنيه من انقطاع راتبها، وذهاب أخي جاسم إلى بغداد، زاد من مصروفات الأسرة، ففكرت في

---

(١) ولد سنة ١٩١٤ وتخرج في دار المعلمين العالية سنة ١٩٣٩، وتولى التدريس في المدارس الثانوية، وانتدب إلى الصين لتدريس العربية، ثم عين مفتشاً للعربية في وزارة التربية، وأحيل إلى التقاعد سنة ١٩٧٠، وله ترجمات لكتب نقلها إلى العربية.

(٢) ولد الحاج هاشم محمد الرجب في بغداد سنة ١٩٢١، وأكمل دراسته في دار العلوم سنة ١٩٤٣، وشغل وظائف إدارية عدة حتى تقاعده سنة ١٩٧٠، ونال شهرة عريضة في مجال المقام العراقي، دراسة وأداءً وتدريساً وضبطاً وبحثاً في أصول هذا الفن، وقد ألف عدداً من الكتب، وحقق مخطوطات مهمة في هذا المجال.

ترك المدرسة لأبيع الصحف لعلّي أتمكن من مساعدة أهلي، ولكن من أين لي بنفقات الطريق إلى بغداد، وأنا الذي لم أكن أذهب إليها إلاّ في أيام الأعياد، وفي رمضان حينما كنت أذهب ماشياً وأنا صائم، لأستمع إلى مواعظ الحاج نعمان الأعظمي[1] رحمه الله.

(١) ولد سنة ١٨٧٦ ونال الإجازة العلمية من علماء مدينته، واشتغل بالتعليم منذ سنة ١٩٠٨ حتى عين مديراً لكلية الإمام أبي حنيفة، وواعظاً عاماً للعراق في العهدين العثماني والملكي، أصدر مجلة تنوير الأفكار، وله مؤلفات في الدعوة الإسلامية، توفي سنة ١٩٤٠.

صلتي بسوق السراي

تعود صلتي بسوق السراي إلى سنة ١٩٣٠- ١٩٣١ يوم تركتُ المدرسة إذ كنت في الصف السادس الابتدائي، واتصلت به. وكان عمري حينذاك اثنتي عشرة سنة، وكان مديرها (السيد أمين الخَضَّار)، وهو رجل فاضل حميد السيرة نقيّ السريرة، ولا يزال حيًّا مدَّ الله في عمره ووفقه. ويعود سبب ذلك أن وزارة المعارف كانت قد أصدرت في سنة ١٩٢٩- ١٩٣٠ الدراسية أمراً بتوحيد أزياء الطلاب في المدارس كافة، وتشجيع ما تنتجه معامل فتّاح باشا للنسيج من الأقمشة. وكان الشعب والحكومة يُشجِّعان المصنوعات الوطنية كيفما كانت، ويقاطعان المنتوجات الأجنبية بأجمعها كأحذية باتا والسداير الإيطالية وغير ذلك، ويدعوان للاكتفاء بما يمكن إنتاجه محليًّا، فارتدى الطلاب جميعاً بدلات من ذلك القماش، وكانت السترة مقفلة تشبه ما يلبسه الفرَّاشون. واتفقت مدرستنا هذه، كغيرها من المدارس، مع أحد الخياطين المُتعَهِّدين على تجهيز طلابها بما يكفيهم من البدلات أسوة بغيرها، فاشتركت أنا ببدلة ودفعت قسطاً من ثمنها الذي لم يكن يتجاوز (٤٠٠) فلس، ولكني لم أتمكن من تسديد باقي الأقساط ووجدت أن حالتنا تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، إذ كنت أنا وشقيقاي جاسم وهاشم طلاباً في كلية الشريعة (كلية الإمام الأعظم)، والكلية هذه تدفع لكل طالب راتباً قدره عشرة (روبيات) هندية، أي ما

يساوي (٧٥٠) فلساً، وكان هذا المبلغ على قِلَّته كافياً لإعالة بيتنا بأجمعه وتسديد مصروفنا المدرسي الذي لم يكن ذا بال. فلما أُلغي القسم الابتدائي لهذه الكلية، اضطررت، أنا وأخي هاشم، إلى أن ننتقل إلى مدرسة الأعظمية الابتدائية التابعة لوزارة المعارف، أما أخي جاسم فقد التحق بالصف الأول من المدرسة الغربية المتوسطة ببغداد، فازدادت حالتنا سوءاً ولم نتمكن أن نستمر نحن الثلاثة في المدرسة ودخل أبي محدود جدًّا، بل لم يكن هناك ما يسمى دخلاً، فإنه كغيره من سكان الأعظمية- التي كان معظم أهلها يحترفون الدباغة، تلك الحرفة الحقيرة الذميمة - قليل الرزق، فكان من أمري -والحال على ما ذكرت- أن قررت الانقطاع عن المدرسة والتفكير بإيجاد عمل لي على صِغر سني، وبانقطاعي عن المدرسة ربما أتخلَّص من بقية ثمن البدلة التي ما زال بعض أقساطها لم يُسدَّد فتركت المدرسة، وكانت تربطني بنعمان الأعظمي صاحب المكتبة العربية -رحمه الله- صلة قُربى وصلة جوار، والتمست إحدى قريباتي أن تعرض رغبتي عليه لأشتغل عنده عاملاً صغيراً، فلما أخبرته برغبتي وافق عليها على التوّ، واشتغلت عنده في آب من سنة ١٩٣٠، ولما انتهى النهار أعطاني (٤) آنات هندية، أي ما يساوي (٢٠) فلساً، فلم أكن أدري أسيكون راتبي الشهري بهذا القدر، فلما كانت نهاية الشهر دفع لي ثماني روبيات، أي ما يساوي (٦٠٠) فلس، ولكني في اليوم التالي انقطعت وأرسلت له من يخبره بأن هذا المبلغ لا يكفي حتى لتنقلي بين الأعظمية وبغداد، فزاد راتبي إلى عشر روبيات، أي ما يساوي (٧٥٠) فلساً في الشهر، وبعد سنة كاملة انقطعت فزاده ثانية إلى (١٢) روبية أي ما يساوي (٩٠٠) فلس، وبقيت أعمل سنتين بهذا الراتب الضئيل، أقوم بعملي أحسن قيام ولا أتبرَّم ولا أتذمَّر من قلة راتبي، وقد وصفت ذلك في بعض ما نشرته دون مبالغة أو تزييد.

وقد اشتغلتُ عاملاً صغيراً بالمكتبة العربية لصاحبها نعمان الأعظمي[1]، وكان مرتبي الشهري ٦٠٠ فلساً، ولم أكن قد رأيتُ بغداد كثيراً لأنني كنت من سَكَنَة الأعظمية، فكنتُ أراها في السنة مرة أو مرتين، وفي أيام الأعياد فقط. فلما اتصلتُ بالمكتبة وبالسوق، كنت أعجبُ لما تحتويه من كتب إذ لم أكن قد رأيت مكتبة من قبل. لقد فاتني أن أذكر أنني عندما كنت طالباً في الصف الثالث الابتدائي، كنت مولعاً باقتطاع كل قسيمة (كوبون) من المجلات العربية أو الإنكليزية لأبعث بها إلى ذويها، وكانت تلك الكوبونات تُعلِن عن الروائح، أو نماذج تبغ وغيره، أو فهارس لمكتبات، أو مراسلات دولية لتعليم اللغات، أو التمرينات البدنية لمحمد فائق الجوهري[2]، أو إعلانات ألفريد توما أو غيره، فكانت تصل إليَّ يوميًّا أجوبة ونماذج ومجلات تملأ كيساً من أكياس البريد. وكنت أبيع بعض هذه النماذج لأُوفر أُجرة الطوابع لإرسال تلك القسيمات التي لا تزيد أجور إيرادها على فلسين. ولم تكن في الأعظمية دائرة للبريد، بل كان هناك موزع اسمه جورج يأتي يوميًّا على دراجة أو في سيارة ينقل البريد ويوزعه حسب رغبته، إن شاء أعطانا تلك النماذج وإن شاء استأثر بها وتصرف فيها حسبما يروقه، وبعد سنتين من ذلك تأسست دائرة بريد بجانب المسجد الجامع للإمام الأعظم أبي حنيفة[3].

---

(١) هو نعمان بن سلمان محمد صالح الأعظمي، من أعلام الكتبيين وروادهم في بغداد، ولد سنة ١٨٨٨ وابتدأ عمله مجلداً للكتب في سوق السراي سنة ١٩٠٥ ثم أسس المكتبة العربية التي كان لها دور في طبع الكتاب العراقي وتصديره إلى الأقطار العربية، فضلاً هن استيراد الكتاب العربي وترويجه في أنحاء العراق، وتوفي سنة ١٩٥٠. وقد فصل السيد زين النقشبندي القول عن هذه المكتبة في كتابه (مباحث في تاريخ أوائل مطبوعات المكتبات البغدادية) بغداد ٢٠٠١، ص٩٩-١٥٢.

(٢) مصري، أسس معهداً للتعلم بالمراسلة.

(٣) كانت دائرة البريد قد أنشئت سنة ١٩٣٠ في جبهة الجامع، قبل أن تنتقل إلى مبناها =

ولن أنسى يوم استدعاني مدير شعبة البريد كي يراني، فذهبت إليه حافياً كأي طفل من أطفال الأعظمية الذين لم يتعودوا لبس الحذاء أو غطاء الرأس سوى (العَرَقْجين)، فإذا به تستولي عليه الدهشة إذ رأى أمامه طفلاً قد شغل البريد بأجمعه، فلا يكاد يمر يوم دون أن تصل إليه إرسالية كاملة من مختلف أنحاء العالم، وكنت أذهبُ بتلك الرسائل إلى السيد جعفر السيد حسين مفتش السير في مصلحة نقل الركاب ليترجمها لي، فإنه كان الوحيد الذي يتقن اللغة الإنكليزية في محلتنا، وكنت أُسر أيّما سرور عندما أرى اسمي وقد طبع على أغلفة الرسائل والنماذج بالآلة الكاتبة، فأقطعها وألصقها على أغلفة دفاتري المدرسية.

ولما صرت في الصف السادس من مدرسة الأعظمية التي ذكرتها، جاء موزع البريد ومعه حمّال يحمل كيساً مليئاً بتلك النماذج والمجلات، ولما شاهده المدير السيد أمين الخضار تعجب مما رأى، فجمع المدرسة ووضع الكيس وسط ساحة المدرسة، وطلب مني أن أكون بجانب الكيس، ثم نشر الرسائل وأخرج بعض النماذج وقال للطلاب: إن فلاناً يضحك على الشركات والوكالات التجارية فيغشهم، وهذا عمل لا أرتضيه، وبعد أن انتهى من كلامه صفعني على خدي ووبخني، وأكد عليَّ أن لا أعود ثانية إلى ذلك.

وكنت قد اشتركت بمجلة التايم التي تصدر بأمريكا بثلاثة اشتراكات: أحدها باسمي قاسم محمد الرجب، وثانيهما باسم محمد قاسم الرجب، وثالثها باسم رجب قاسم محمد، وورطت كافة طلاب المدرسة بهذا الاشتراك دون أن أدفع أو يدفع أحد منهم أي بدل اشتراك، فلما كثرت هذه الأمور انتبهت إدارة المجلة إلى لعبتنا فقطعتها عن

= التالي على يسار الذاهب في شارع الإمام الأعظم إلى الجامع، بلصق سقاية الحيدري، وقد نقض هذا المبنى أيضاً.

الجميع .وكانت هذه المجلة قد نشرت ذات مرة مقالة عن الرسول محمد ﷺ (ونشرت له صورة خيالية، فأخذنا نسخة من ذلك العدد وأريناها لفضيلة المغفور له الحاج نعمان الأعظمي خطيب العراق وواعظه الذي لم يكن يجاريه أحد في الخطابة والوعظ والإرشاد، بل لم ينجب العراق نظيراً له إلى يومنا هذا، فطلب إلينا مقاطعة هذه المجلة، ولم يكتف بذلك بل نشر مقالة في مجلة **(الهداية الإسلامية)** التي كان رئيس تحريرها فضيلة الشيخ كمال الطائي ردًّا على ما جاء في ذلك العدد من المجلة، وكان عنوان مقالته **(لا يضر القمر نبح الكلاب)**.

وكان الأستاذ الحاج نعمان الأعظمي يعظ الناس خلال أيام رمضان في جامع السراي ببغداد[١]، فكان الجامع يكتظ بالسامعين، ومن مآثر فضيلته أنه إذا انتهى من الوعظ بعث بأيدي كثيرٍ ممن حضروا مجلس وعظه ببطاقات موجهة إلى سَمِيِّه نعمان الأعظمي الكتبي يُخوِّله فيها أن يهدي إلى حَمَلة تلك البطاقات من سامعي مواعظه وخطبه بعض الكتب القيمة من تفاسير وغيرها ولا سيما تفسير الجلالين، فقد كان رحمه الله سخيًّا معطاءً كريماً، وحقًّا إن هذا الرجل كان نسيج وحده وقلَّ أن يجود الزمن بمثله.

---

(١) جامع قديم اكتسب اسمه لقربه من سراي الحكم في بغداد (مبنى الشرطة العامة السابق قرب القشلة)، وكان في أصله مسجداً أنشأه الخليفة الناصر لدين الله عرف بمسجد سوق السلطان، ثم سمي بالجامع السليماني نسبة إلى مجدده السلطان سليمان القانوني عند دخوله بغداد سنة ١٥٣٤، ثم عرف باسمه هذا حين تحول الحكم إلى مبنى السراي وصار الجامع المصلى الرسمي للولاة العثمانيين، وعرف أيضاً بجامع جديد حسن باشا نسبة إلى مجدده والي بغداد حسن باشا المعروف بالجديد سنة ١٧٢٢. وجدده الملك غازي سنة ١٩٣٣ وسمي بجامع الملك غازي، وما زال عامراً.

لقد ذكرتُ ما ذكرت ليعرف حضرات القراء أنني من هذا السبيل تأصل فيَّ حب المراسلة والرغبة في التجارة التي لم أكن أدرك يومئذ أنني سأكون يوماً ما من محترفيها أو صاحب مكتبة، نظراً لفقري وبؤسي ويأسي، وعدم تشجيع أُستاذي يوماً ما وبأي وجه لي.

سوق الكتب

كان سوق السراي آنذاك زاخراً بالمكتبات، الصغيرة منها والكبيرة، أمثال المكتبة الوطنية لعبد الحميد زاهد[1]، والمكتبة الأهلية لعبد الأمير الحيدري[2]، والمكتبة العصرية لمحمود حلمي[3]، ومكتبة الشرق لعبد الكريم خضر[4]؛ وهناك مكتبات صغيرة منتشرة من أول السوق إلى

---

(١) هو عبد الحميد بن علي بن محمد حسين بن عيسى ابن الشيخ حسين آل زاهد الكتبي، ولد في النجف سنة ١٨٩٥، ونال تعليمه الأول على بعض علمائها، وشارك في ثورة العراق سنة ١٩٢٠، ثم انتقل إلى بغداد حيث أسس (المكتبة الوطنية) سنة ١٩٢٣، وتوفي ببغداد سنة ١٩٧٠. صفحات من مذكرات عبد الحميد زاهد، بغداد ١٩٨٧م ص٥-٨.

(٢) أسسها صاحبها في سوق السراي سنة ١٩٢٢، وتوفي سنة ١٩٥٤، فنقلها ابنه شمس الدين إلى شارع المتنبي المجاور، وللمكتبة إصدارات كثيرة عرف بها السيد زين النقشبندي في كتابه المذكور ص١٧٤-١٨٠.

(٣) هو محمود حلمي ابن الشيخ محمد، وقد أسس مكتبته هذه سنة ١٩١٤ ثم اضطر إلى بيعها- إثر أزمة اقتصادية ألمت به- إلى الأديب صادق القاموسي، ولما تزل بيد أولاده حتى اليوم، ولها إصدارات عديدة. ينظر المصدر السابق ص١٦٤-١٧٣.

(٤) هو عبد الكريم ابن الملا خضر بن جدوع ين شبيب، وكان الملا خضر أقدم من أسس مكتبة لبيع الكتب في سوق السراي ببغداد، وهي مكتبة الزوراء، سنة ١٨٧٠، وولد عبد الكريم سنة ١٩٠٠، وبعد أن تعلم في المدرسة الرشدية، أسس مكتبة =

آخره، ومنهم من يعرض بضاعته على الرصيف، أمثال حسين الفُلفُلي[1]، وأحمد كاظمية[2]، والحاج محمد[3]، وسامح إسماعيل. ومن المكتبات الصغيرة التي ما زالت صغيرة حتى اليوم: مكتبة التجدد لحقّي بكر صدقي، ومكتبة الشَّبيبة لرشيد عبد الجليل[4]، والمكتبة الحديثة للحاج محمد، ومكتبة الزوراء لحسين الفلفلي، إذ لم تتقدم هذه المكتبات بالرغم من وجود طاقات من الذكاء عند البعض منهم، ومن حسن المعاملة عند الآخرين.

وكانت المكتبة العربية كبرى تلك المكتبات في السوق والعراق كافة، وصاحبها نعمان الأعظمي، كان عارفاً بالكتب، ذوّاقاً باختيار ما ينشره ويطبعه من الكتب القديمة، وعالماً بالكتب الخطية، بل كان

= (الشرق) في سوق السراي سنة ١٩٢٠، وكان له دور وطني في ثورة ١٩٢٠ وما بعدها، وقتل في ظروف غامضة في أحداث سقوط حكومة الدفاع الوطني سنة ١٩٤١. ولمكتبته إصدارات عدة. ينظر كتابنا: مكتبة الشرق تاريخها، مخطوطاتها، بغداد ١٩٩٩.

(١) بائع كتب، بدأ حياته جوالاً، ثم فتح مكتبة صغيرة في أوائل الثلاثينات من القرن الماضي لبيع الكتب والمجلات القديمة، شغلت دكاناً سبق أن شغلته قبله مكتبة الطلبة ليوسف سعيد، وسماها (الزوراء)، وهو الاسم الذي سبق أن اتخذه الملا خضر، على ما ذكرنا في هامش سابق، وتقع هذه المكتبة في وسط سوق السراي، عرف بلقبه الفلفلي لأنه عرف في صباه بـ(الفلفل) لنشاطه الجم.

(٢) هو أحمد بن حسين، ولقب بكاظمية لأنه كان من سكنة قصبة الكاظمية، بدأ حياته بائعاً جوالاً للكتب، ثم فتح دكاناً في سوق السراي باسم المكتبة الملوكية نحو سنة ١٩٤٣، ثم تخصص ببيع الكتب القديمة وشرائها، توفي في منتصف الثمانينات من القرن العشرين.

(٣) هو الحاج محمد مشكاة، وكان تركياً لا يعرف العربية، ومكتبته قرب جامع السراي في بداية سوق السراي. وسيذكر المؤلف فيما يأتي أن اسمها (المكتبة الحديثة). النقشبندي ص ١٦٠.

(٤) تأسست سنة ١٩٣٠.

الوحيد الذي يفهم هذا الفن ويعتني بتسويق الكتاب المخطوط وعرضه، على أن الرجل لم يكن يُحب المطالعة، ولكن الممارسة الطويلة ورحلاته الكثيرة إلى إيران ومصر، والتقاءه بأكبر خبير في الكتب الخطية، وهو السيد محمد أمين الخانْجي[1] الذي يعتبر الورَّاق الوحيد بالعالم العربي في تلك الأيام.

وكان سوق الكتب ضعيفاً، والمطبوعات قليلة، والأميَّة متفشية. كما أن الكتب الخطية لا تتحرك فلا سوق لها، فإذا أحرَزَ نعمان الأعظمي بعضها حَزَمَها وسافر من أجلها إلى مصر ليبيعها، أو يبدلها بالكتب المطبوعة. وكان الهاوي الوحيد لشراء المخطوطات ببغداد المحامي عباس العزاوي[2]، مع أن نعمان الأعظمي كان لا يعرض عليه إلا بعض ما يحصل عليه من التوافه، وما يتبقى من الجيِّد يرسله إلى مصر. وكانت الكتب رخيصة، سواء المطبوع منها أم المخطوط، فهي تباع بأسعار زهيدة جدًّا، إذ ليست هناك جهة رسمية أو علمية تهتم بشراء الكتب، ولا مراسلات أو تجارة منظمة بين بغداد والخارج.

وكان نعمان الأعظمي الكتبي الوحيد الذي يستورد الكتب، ما خلا بعض التوافه التي تصل إلى غيره، ولا سيما إلى محمود حلمي. أما الباقون فكانوا يعيشون على الكتب المدرسية المستعملة، أو على

---

(١) ولد في حلب سنة ١٨٦٥ وهاجر إلى القاهرة حيث أنشأ مكتبة ذاع صيتها، هي التي يتحدث عنها المؤلف، نشر ٣٧٨ كتاباً ورسالة، وتوفي سنة ١٩٣٩.

(٢) مؤرخ رائد في كتابة تاريخ العراق في القرون المتأخرة، ولد سنة ١٨٩٠، وتخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٢١ واشتغل في المحاماة، لكنه انصرف إلى كتابة مؤلفاته المهمة، ومنها (تاريخ العراق بين احتلالين) في ثمانية أجزاء، و(تاريخ الأدب العربي في العراق)، و(تاريخ العشائر العراقية) و(تاريخ علم الفلك في العراق) و(تاريخ الضرائب) و(تاريخ النقود)، وله مكتبة اشتهرت بنفائس مطبوعاتها ومخطوطاتها. توفي سنة ١٩٧١.

التِّرْكات التي تُباع أحياناً بالمزادات بالبيوت أو المساجد. والكتب الرائجة يوم ذاك كانت الكتب الدينية والقصص والكتب الروحانية والقصص الشعبية والمصاحف والأدعية والموالد النبوية.

وكان نعمان يسافر كل سنة إلى مصر فيشحن معه إليها ما جمعه من المطبوعات الحجرية ومطبوعات بغداد والنجف والكتب الخطية ليعرضها بمصر والشام، وليستبدل بثمنها مطبوعات أخرى، ولا يصله من الكتب طيلة السنة إلَّا بعض المصاحف. كما أن المفردات كانت لا تصله إلا قليلاً مما يحصل عليه من المبادلة، فكنتُ أرى ولأول مرة المطبوعات العربية التي تطبع في أوروبا، وكان يُغالي بأثمانها، ويفتخر بها طيلة مكوثها عنده، إذ لم يكن أحد على علمٍ بمثل هذه المطبوعات، ولم تكن قد وصلت إلى الأسواق ببغداد. وما كان بالمكتبات العامة والخاصة منها فهو يعود إلى وجود بعض الأجانب أو لصلة بعضهم بالمستشرقين، أمثال الأب أنستاس الكرملي(١) ويعقوب سركيس(٢)، وبيع تركات بعض العلماء المغاربة أمثال الشَّنْقيطي(٣) وغيرهم.

---

(١) راهب كرملي عرف ببحوثه اللغوية والتاريخية، ولد سنة ١٨٦٦ وتلقى تعليمه في مدارس كاثوليكية في العراق، ثم في بيروت، فبلجيكا، ففرنسا، أصدر مجلة (لغة العرب) سنة ١٩١١، واختير عضواً في مجامع علمية عدة، وله مؤلفات وكتب محققة، ونحو ألف مقالة منشورة، توفي سنة ١٩٤٧.

(٢) باحث مؤرخ، ولد سنة ١٨٧٥ وتفرغ لكتابة بحوث شائقة أغلبها في تاريخ بغداد في العصر العثماني، مع بحوث أخرىٍ في خطط بغداد، جمع جانباً من بحوثه في مجلدين سماهما (مباحث عراقية). وله مكتبة ضمت كل نادر ونفيس من الكتب الباحثة في تاريخ العراق، وتوفي سنة ١٩٥٩.

(٣) هو الشيخ محمد أمين الشنقيطي، ولد سنة ١٨٧٦ في إحدى قرى شنقيط في المغرب (موريتانيا حاليًّا) حيث تلقى تعليمه هناك، ثم سافر إلى الحجاز سنة ١٩٠١، فجاور فيه مدة، ثم انطلق بعد ذلك إلى بلدة الزبير قرب البصرة، حيث أقام مدرساً وموجهاً، ومنها انتقل إلى البصرة، فالكويت، ثم إلى بغداد وشارك في معركة =

وكان جُلّ هَم السيد نعمان ورغبته، إحياء ما يتعلق بتاريخ العراق لا سيما بغداد. فنشر كثيراً من الكتب المهمة، كتاريخ بغداد للخطيب البغدادي الذي كان يُعد من الكتب المفقودة، وكذلك نشر كتاب (الحوادث الجامعة) الذي نُسب وهماً إلى ابن الفُوَطي بإشراف مصطفى جواد[1]، وكان ذلك في بدء اشتغالي عند نعمان الأعظمي. ولن أنسى يوم كنتُ أذهبُ بالمسودات والملازم إلى المدرسة المأمونية الابتدائية[2]، ليصحح الأستاذ مصطفى جواد - وكان معلماً فيها يومذاك- مُسَوَّدات الطبع. وأذكر أنه أرسل بيدي الملزمة الأولى من الكتاب للأستاذ محمد رضا الشبيبي[3] ليكتب له مقدمة، وكان نعمان الأعظمي هو الذي يصحح ملازم المطبوعات، فإذا عَصَت عليه جُمَل أو كلمات أو وجد فيها غموضاً، شَطَبها وعدَّلها حسب إدراكه دون التقيّد بالنص[4].

= الشعيبة ضد القوات البريطانية سنة ١٩١٥، وتوفي سنة ١٩٣٢. وقد أفرد عبد اللطيف الدليشي كتاباً في سيرته بعنوان (من أعلام الفكر الإسلامي في البصرة) بغداد ١٩٨١.

(١) لغوي، محقق، ولد سنة ١٩٠٤ وعمل معلماً في المدرسة المأمونية، ثم واصل دراسته في فرنسا حيث حصل على (الدكتوراه) من جامعة السوربون سنة ١٩٤٩، وعمل تدريسياً في دار المعلمين العالية (كلية التربية فيما بعد)، واختير عضواً في المجمع العلمي العراقي، وله مؤلفات تاريخية ولغوية، وحقق عدداً من المخطوطات المهمة، منها (كتاب الحوادث) و(تلخيص مجمع الآداب) و(المختصر المحتاج إليه)، توفي سنة ١٩٦٩.

(٢) وكانت تقع في الطرف الجنوبي من أرض وزارة الدفاع، مطلة على ساحة الميدان، وذلك قبل أن تنقل إلى مبناها الحالي في محلة الوزيرية.

(٣) ولد في النجف سنة ١٨٨٩، وتلقى التعليم على كبار علماء النجف، وشارك في معركة الشعيبة، ثم في أحداث ثورة العشرين، وتولى مناصب وزارية عدة، ثم اختير رئيساً للمجمع العلمي العراقي، وعضواً في مجامع أخرى، وله مؤلفات تاريخية ولغوية، توفي سنة ١٩٦٥.

(٤) طبع في مطبعة الفرات ببغداد سنة ١٣٥١هـ/١٩٣٢م، وأعاد بشار عواد معروف =

كنت أُطبِّق ملزمات كتاب (الحوادث الجامعة) وأجمعها لتكون كتاباً، كما يفعل المُجلِّد؛ وبَقيت الفهارس، فلما أرسلها الأستاذ مصطفى جواد إلى نعمان الأعظمي، نَظَر فيها وتمتم وقال إنه لا يريد طبعها لأنها ستزيد الكتاب بعض الصفحات فمزقها. وكان معجباً بهذا الكتاب لما فيه من أخبار وحوادث طريفة عن بغداد.

ونشر أيضاً كتاب (النور السافر في أعيان القرن العاشر) للعَيْدَروسي[1]. وكان أكثر نشرياته ببغداد بمطبعة الفرات، وصاحبها العالم الفاضل محمد رشيد الصفّار، فهو الذي كان يشرف على بعضها. وكان نعمان إذا باع كتاباً يتغزل به، ويطرق مجلداً بمجلد ليظهِر له صوتاً كما يفعل باعة الأحذية، ويصيح (كل الصَّيد في جَوفِ الفرا).

وهو لطيف في معاملته، متساهل، لا يحتكر كتاباً ولا يغالي به، وإذا باع شيئاً بالدين فإنه لا يطالب بثمنه. وهو كثير النسيان فإذا دفعتَ له الثمن فبعد خمس دقائق يطالبك به مرة أخرى، وإذا وُضع عنده كتابٌ بالأمانة، أو اشترى بالدين، فإنه لن يسدد بالرغم من الإلحاح بمطالبته. وهكذا كانت عادته يتلكأ دائماً في دفع أجور الماء والكهرباء والضرائب، وما إلى ذلك، ولكنه كان متسامحاً وبشوشاً بخلاف الباقين من أصحاب المكتبات، فإذا اشترى شخص منه كتاباً ما وأراد إعادته ولو بعد مضي زمن، فإنه لا يمانع، بشرط أن يستبدله بقصص كان يتولى طبعها أمثال مريم الزِّنارية والمَيّاسة والمِقداد[2]، حتى ولو كان الرجل لا تهمه هذه القصص.

= وعماد عبد السلام رؤوف تحقيق هذا الكتاب المهم، معتمدين على النسخة المصورة على نسخة المكتبة التيمورية، وهي الفريدة في العالم، وطبعته دار الغرب الإسلامي في بيروت سنة ١٩٩٧.

(١) مؤلفه شمس الدين محيي الدين عبد القادر العيدروسي، وطبع في مطبعة الفرات سنة ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م.

(٢) قصة المياسة والمقداد بن الأسود الكندي، مطبعة سلمان الأعظمي في بغداد.

ومن كثرة نِسيانه أنه إذا ذكر لك قيمة الكتاب اليوم فقد ينسى غداً ما قاله اليوم وبإمكانك أن تأخذه بنصف الثمن إذ هو لا يضبط سعراً لتسويقه الكتب، ولا يلتفت إلى القوائم التي اشترى بموجبها. ومن ثم فإن أكثر ما يصله كان مبادلةً، ومن كثرة تلك المبادلة التي أغرق بها أسواق مصر صرت أجد من مطبوعات بغداد، النادر منها اليوم، كثيراً من الكتب وهي مربوطة لم تفتح بعد وهذا مما يؤخذ عليه أصحاب المكتبات المصرية كافة لجهلهم ولا يهمهم سوى ما ينشرون.

وقد كان نعمان الأعظمي إذا اشترى كتاباً من المزاد أو من بعض الناس، فإنه لا يعرضه للبيع إلّا بعد مدة، والسبب في ذلك فيما كان يرى، أن ثمنه يبقى عالقاً بأذهان بعض الناس فيقوم أحدهم ليطلب اقتناءه منه بمثل ما اشتراه، فيفوته الربح المنتظر.

كنتُ ونعمان الأعظمي نقوم بترتيب الملزمات وتغليف أجزاء جزء (عم) والألف باء بأيدينا، وعند إكمالها يقوم هو بقصها بيده مستعملاً المقص، واحداً واحداً وذلك بالرغم من وجود مكائن قص الألف جزء بلحظة وبأرخص الأجور، وربما خرج الدم من إصبعه من جراء هذا العمل الشاق المضني.

وكنت إذا احتجت إلى عشرة فلوس أجرة عودتي بالسيارة من بغداد إلى الأعظمية محل سكناي، وطلبت منه هذا المبلغ، تلكأ ورفع إصبعه إلى (الروزنامة) مشيراً إلى أن الشهر لم يتته بعد، ولذا فإنه لن يعطيني هذه العشرة فلوس، فأضطر أن أذهب ماشياً ولو كان الجو بارداً قارس البرودة. وكثيراً ما اصطحبت معي أخاه حمودي الذي تعود المشي ذهاباً وإياباً طوال السنة صيفاً وشتاءً حاملاً على رأسه شوالاً من الورق الدشت عائداً به إلى الأعظمية ليتدفأ به في بيته لشدة فقره وعوزه، وأما أن أقترض عشرة فلوس من جاري رشيد عبد الجليل الذي لا يزال حيًّا يرزق حفظه الله، وكنت قد تمرنت على العودة إلى بيتنا في الأعظمية ماشياً ما يقارب

الستة أشهر من السنة بعد خروجي من المدرسة المأمونية عند انتهاء الدرس ليلاً وبهذا فإنني استطعت أن أُوفِّر بعض النقود أشتري بها جزءاً من كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني أُطالعه، إذ سبق أن أشرت إلى أن أستاذي لا يسمح لي بالقراءة لا في المكتبة ولا في البيت فلا يرضى بإعارتي أو إهدائي أي كتاب مهما كان ثمنه قليلاً، فصرت أقتصد وأدَّخر لأقتني بعض الأجزاء من كتاب الأغاني في كل شهرين أو ثلاثة أشهر، أشتريها من (عبد الحميد زاهد) لأنه يخفض ويخصم لي من ثمن الجزء خلاف نعمان الذي لو طلبت منه كتاباً زاد ثمنه عليّ، وعند تملكي أي كتاب كنت ألتمسه أن يوقع عليه لكيلا يظن أنني أخذته من مكتبته يوماً ما. وعندما خرجت منه وانفصلت عنه كان بذمتي له (٦٠٠) فلس بعث إلي برسالة يطالبني بهذا المبلغ رغم أنني خدمته بصدق وإخلاص وأمانة وحماس سبع سنوات لم أنقطع خلالها يوماً واحد عن الدوام في أيام العطل والجمع.

وكنت أحفظ من كتاب الأغاني أشعار الأصوات المختارة وتراجم الشعراء والأدباء، حفظتها مع كثير من الملح والنوادر والشعر المكشوف ولكتاب الأغاني يعود الفضل في إذكاء روح المطالعة التي أحببتها كثيراً.

وكنت أطوي ملازم الكتب وأُرتِّبها كما يفعل المُجلِّد، وبهذا كانت تسنح لي فرصة المطالعة والحفظ، من ذلك أنني حينما جمعتُ ملازم كتاب (الحوادث الجامعة) وكتاب (النور السافر) وغيرهما كنت أضع نسخة من مقامات الحريري في أولها وأخرى في آخرها، وافتح الصفحة نفسها من كتاب المقامات، ففي الذهاب والإياب أحفظ ما يتيسر من المقامات أو بعض سور القرآن وبعض المعلقات ونُتفاً من شعر الرصافي.

وكان لا يرضى أن أرتدي بدلة (سِترة وبنطلون) وأكون مهندماً أنيقاً، حُجَّته في ذلك أني إذا ارتديت البدلة، لن أشتغل كما ينبغي، إذ إنا وهو كنا نحمل الكتب من المخازن إلى المكتبة والعكس طوال النهار،

ولم يتخذ قط حمَّالاً لهذا الغرض. وعندما أصل إلى المكتبة صباحاً أخلع البدلة في بيت أخيه محمد صالح الأعظمي وأرتدي الدشداشة والسترة.

وأذكر أنني قد كلَّفتُ يوماً الخياط الخاص لنعمان، واسمه الحاج حمودي[١]، وكان حانوته يقع في المصبغة[٢] بجانب مسجد الخفافين[٣]، أن يُفصِّل لي بدلة أرتديها في عيد الأضحى، وكانت البدلة لا تكلف أكثر من (٥٠٠) فلس، وكنت قلما أفصل بدلة لعجزي عن تسديد ثمنها، فكنت اشتري ما أجده من الملابس الجاهزة بسوق الهرج[٤]، ولما جاء موعد تسلُّم البدلة أرسلتُ من يجلبها لي، ولكن الخياط امتنع عن تسليمها حتى أُسدد إليه الثمن أو أن يَكفَلَني أُستاذي نعمان بدفعه، فالتجأت إليه، وعبثاً حاولت إقناعه بهذه الكفالة، ولما خاب سعيي - رغم ما بذلت من جهد- في الحصول على هذه البدلة التي لم يكن عندي غيرها، بقيتُ في داري لا أخرج منها حتى انتهى العيد (السعيد).

---

(١) استمر هذا الخياط في مزاولة عمله حتى الستينات من القرن العشرين.

(٢) يريد في سوق المصبغة، وكان هذا السوق ينتهي عند شاطئ دجلة بمشرعة تسمى شريعة المصبغة، لمجاورتها المصبغة التي كانت تصبغ بها الأقمشة والملابس، وقد عرفت هذه المشرعة في العصر العباسي الأخير بمشرعة الصباغين مما دل على توارث المكان وظيفته عبر الأزمان المتطاولة.

(٣) يقع هذا المسجد الجامع في وسط سوق البزازين، وتطل واجهته القبلية على نهر دجلة، وهو أحد أقدم ما تبقى من مساجد بغداد في العصر العباسي، أنشأته السيدة زمرد خاتون المتوفاة سنة ٥٩٩هـ وكان يعرف في حينها بمسجد الحظائر نسبة إلى محلة حظائر الشوك القريبة منه، ثم عرف في العهود العثمانية بمسجد الصاغة، ثم عرف أخيراً بمسجد الخفافين نسبة لمن كان يقرب منه من أهل الحرف، وقد شهدت باحة هذا المسجد مزادات كثيرة لبيع الكتب.

(٤) هو السوق الواقع في محلة الميدان، خلف جامع الأحمدية، وما تزال تباع على أرصفته الملابس المستعملة.

وقبل أن اشتغل بالمكتبة العربية كان يعمل فيها السيد موسى الشهرستاني الذي لم يرق له الاشتغال فيها واستاء من معاملة أُستاذنا، فالتجأ إلى المدرسة، وبقي عاكفاً على طلب العلم حتى دخل الكلية الطبية وتخرج منها دكتوراً، واختص بأمراض العيون من جامعة لندن، ولم يستفد من معرفته بالكتب أو ما يتعلق بها لانصرافه إلى المدرسة كل الانصراف، ولما ترك المكتبة عيَّن نعمان مكانه شابًّا آخر اسمه عبد الأمير عباس، وهو شاب أمين ولطيف جدًّا، وأشهد أنه من أطيب من رأيت من الشباب المعاصر، ولكنه كان كذلك مستاءً إذ لا تقدير لما يقوم به من الأعمال المكتبية والفنية، فترك العمل في المكتبة وأصبح خطاطاً وفناناً ورساماً.

وحينما صدر كتاب (الحوادث الجامعة) المنسوب وهماً لابن الفوطي، الذي حققه مصطفى جواد، ونشره على نفقته نعمان الأعظمي، أهداه إلى الملك فيصل الأول، وصدره بكلمة إهداء كتبها الرئيس نعمان ثابت[١]، وقد قدمه نعمان الأعظمي بنفسه إلى الملك، فنفحه فيصل مبلغاً قدره (١٠٠) روبية، أي (٧,٥٠٠) دنانير.

وفي سنة ١٩٣٠-١٩٣١ بدأ نعمان الأعظمي بنشر كتاب عظيم، هو تاريخ بغداد لأبي بكر الخطيب أحمد بن ثابت البغدادي، وكان الكتاب يُعد من الكتب المفقودة، فعثر عليه محمد أمين الخانجي عند تجواله في المكتبات الشرقية والأوروبية، وباشر بنشره بالاشتراك مع مطبعة السعادة بمصر، ونعمان الأعظمي ببغداد، وأشرف على تخريج أحاديثه الشيخ

---

(١) أديب، مؤلف، ولد ببغداد سنة ١٩٠٥، وتخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٢٧، وتدرج في الرتب العسكرية، حتى صار برتبة (رئيس ركن)، توفي سنة ١٩٣٧. له كتاب (الجندية في الدولة العباسية) طبع -بعد وفاته- سنة ١٩٣٩، وترجم كتاب (جواسيس الجبهة).

حامد الفقي[1] وبعض مشايخ من العلماء بمصر بإشراف الخانجي نفسه، وأعلن قيمة الاشتراك بأجزائه، فكان سعر الجزء منه مجلداً أحسن تجليد، روبية ونصف الروبية، أي (١١٣) فلساً، وقد نشر عنه إعلاناً دوريًّا لتوزيعه يوم افتتاح المعرض الزراعي الصناعي بباب المعظم، فأُعطيت الملك فيصل الأول نسخة من هذا الإعلان يداً بيد.

وكان نعمان الأعظمي يُحسن اختيار الكتب التي يتولى طبعها ونشرها، ولا أعتقد أن أي كتبي آخر في العراق كان يضارعه في ذلك، وكان إلى جانب ما نشره من الكتب القيمة التي أشبع بها رغبته، قد نشر كثيراً من القصص المُنتزعة من ألف ليلة وليلة، أو من كتب أخرى عثر عليها ولم أجد لها أصلاً وقتئذ، مثل قصة المَيَّاسة والمِقداد، وقصة مناجاة موسى، وتليها قصة الجمجمة، وهي مملوءة بالخرافات والروايات الإسرائيلية مما لا يمكن أن يكون لهذه القصة أية صبغة أسلامية، إذ فيها تشكيك بالعقائد وغير ذلك. وكان ينشر أدعية كثيرة مختلفة أوسعها انتشاراً هو دعاء عُرف بـ(السبع عهود السليمانية)، وفيه أحجبة سبعة مُنجِيات، ويحتوي على آية الكرسي ودعاء الاستغاثة لتفريج الكروب، وفوائد للقبول والعطف، وهو يحمل تميمة لكل طالب حاجة لكي يدخل به على الحكام ويتجنب المصائب ولدغة الأفاعي والعقارب، ويسهل ببركته الولادة من العسر وعمل المحبة وفك المربوط، وفيه أسماء الله الحسنى، وسيف ذو الفِقار، ولهذا الدعاء مُوزِّعون في كل القرى العراقية من المشايخ وفتَّاحي الفال وبعض المصريين الذين كانوا يترددون على العراق مع صندوق الدنيا (الولايات)[2] يجوبون به الشوارع والأزقة.

---

(١) فقيه أزهري، رئيس أنصار السنة المحمدية، تولى التدريس في مصر، وفي المسجد الحرام بمكة، له كتب محققة عدة.

(٢) صندوق خشبي مستطيل الشكل، ذو واجهة مزخرفة بقطع من المرايا، وفيها أربعة ثقوب أو خمسة، مستديرة، مزججة بعدسات مكبرة ينظر من خلالها الأطفال =

وهناك في المكتبة قسم كبير للكتب الروحانية التي ينطبق عليها قول القائل: (اقرأ تفرح، جرِّب تحزن)، وكان لهذه الكتب زبائن وطلاب من مختلف الناس، وقد اشتهر من تلك الكتب ولا يزال مشهوراً كتاب شمس المعارف والكباريت في تسخير العفاريت وعمل المَنْدَل ومنبع أصول الحكمة للبوني وغير ذلك. وكانت هذه الكتب ترسل إلى الكاظمية والنجف الأشرف، فيشتري منها أحد الكتبية من الذين اشتهروا بحسن معاملتهم وتساهلهم في البيع والشراء، هو الشيخ تقي الكتبي في سوق الاسترابادي.

وقراء هذه الكتب مُغَفَّلون فاشلون في الحياة فراحوا يتشبثون بالأوهام والخيالات ويستعينون بالأكاذيب والتُرَّهات.

= والصبيان إلى الصور المعروضة بداخله، وفي طرفي الصندوق لولبان عموديان رأسهما ظاهران من أعلى الصندوق، وقد ربطت بهما قطعة من القماش السميك لصقت عليها صور مختلفة، تمثل عنترة بن شداد وأبا زيد الهلالي وغيرهما من أبطال القصص الشعبي، فإذا أدار صاحب الصندوق اللولب الأيمن التفت التصاوير عليه بعد مرورها من أمام الفتحات التي ينظر منها المتفرجون. ينظر عزيز جاسم الحجية، بغداديات، ج٢، بغداد ١٩٦٨، ص١٦٧.

أصدقاء السوق

وكان يتردد إلى السوق كثير من العلماء والأدباء والشعراء، أمثال جميل صدقي الزهاوي، الذي كان يكتري الروايات باستمرار من نعمان وغيره، فيدفع له أجره عن قراءة كل مجموعة منها رُوبيّة واحدة، أي ما يساوي اليوم ٧٥ فلساً، وطه الراوي[١] الذي كان أكبر مُشجِّع ومُرَغِّب للكتاب في جميع مجالسه الرسمية والبيتية، ونوري السعيد[٢] ويوسف العطا[٣] وبهاء الدين الشيخ سعيد[٤] وإسماعيل الواعظ[٥] ومحمد

---

(١) ولد سنة ١٨٩٠ وعمل في سلك التعليم، حتى عين مدرّساً في دار المعلمين العالية، وتقلب في المناصب الرسمية، واختير عضواً في المجمع العلمي العربي بدمشق، واختير رئيساً للجنة التأليف والترجمة في وزارة المعارف، وله مؤلفات عدة في التاريخ والأدب. توفي سنة ١٩٤٦.

(٢) ولد سنة ١٨٨٨ وقتل إثر قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، تولى رئاسة الوزراء في العراق تسع مرات، ومناصب وزارية عديدة.

(٣) ولد ببغداد سنة ١٨٨٦ وصار عضواً في مجلس المعارف، ثم مدرساً في مدرسة الحقوق، واختير مفتياً لبغداد، وتولى التدريس في المدرسة القادرية، وتوفي سنة ١٣٧١هـ/ ١٩٥٦م.

(٤) هو الشيخ بهاء الدين ابن الشيخ محمد سعيد بن عبد القادر النقشبندي، تولى التدريس في مدرسة جامع الفضل سنة ١٩١٩، وفي مدرسة جامع الإمام أبي حنيفة، =

السِّماوي[1] ومصطفى علي[2] وغيرهم . وكان أكبر زَبون للسوق وللكتاب هو عباس العزاوي المحامي، فكان يتردد إلى السوق أربع مرات أو أكثر في كل يوم فلا يفوته كتاب مطبوع أم مخطوط، ويصحبه أخوه علي غالب العزاوي المحامي، وكان رجلاً ذكيًّا مهذباً، فكان عباس العزاوي يستشيره عند كل صفقة يقع عليها اختياره. وإذا ما وقع كتاب خطي ولم يشتره العزاوي، فإنه يبقى سنوات دون أن يباع، إذ لم يكن هناك يومذاك من يتسوَّق الكتاب. وهناك كثرة من أصحاب الأقلام لم أرَهَم قد دخلوا السوق، أو اشتروا كتاباً، وهذا أمر عجيب. ولم أجد من أصحاب المكتبات بالسوق من أحرز ثروة إذ المعروف أن الكتب لا ثراء منها قط.

كانت سوق المكتبات محطًّا لكثير من العلماء والأدباء والساسة، فكان بعضهم يختص بمكتبة يجلس فيها دون غيرها في الغالب، فعلى مكتبة نعمان كان يتردَّد محمد سعيد الجركجي (محمد سعيد الحاج خلف) يرتدي الجِزِّية أو اليَشماغ أحياناً مع الصاية والعباءة، وهو مداوم لا ينقطع، يطالع كتب الحديث والفقه وتراجم الرجال في الجرح والتعديل ومصطلح الحديث وكتب الخلاف والجدل وغير ذلك؛ وبالرغم

= ثم انتخب نائباً عن لواء ديالى، وكان من أعضاء حزب العهد، وله مؤلفات في النحو وتاريخ الأدب.

(٥) ولد سنة ١٨٨٠وعمل مدرساً وخطيباً في بعض الجوامع ببغداد، ثم مفتياً في مدينتي الحلة والديوانية، وله كتب في الأدب والردود. توفي سنة ١٩٤٦.

(١) هو الشيخ محمد طاهر السماوي، ولد سنة ١٨٧٦، ودرس على أيدي علماء النجف، وعين عضواً في مجلس ولاية بغداد في أواخر العصر العثماني، وله شعر ومؤلفات في التاريخ والأدب. توفي سنة ١٩٥٠.

(٢) ولد ببغداد سنة ١٩٠٠ وعمل في حقل التعليم مدة، ثم تخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٢٩، وتقلب في مناصب قضائية عدة، ثم اختير وزيراً للعدلية سنة ١٩٥٨. عمل في الصحافة، وأصدر عدة كتب في الأدب والتاريخ. توفي سنة ١٩٨٠.

من كثرة ما يطالعه وما يقتنيه من كتب لا أظنه قد جنى شيئاً من مطالعاته، بل لم يكن يحسن قراءة سطر واحد على الوجه الصحيح، وكان مع كل هذا يُعد مستشاراً لنعمان، فهو الذي يشتري له العقار، وهو الذي يشرف على نوع البناء وغير ذلك، فقد كان أميناً وطيباً.

ويُذكِّرُني هذا بكثير ممن رأيتهم من هذا القبيل، وأشهرهم رضا النقاش أو رضا الأعرج كما يعرف بيننا، فهذا لا يدع كتاباً إلاّ اقتناه، لا سيما الكتب الحديثة، وبوجه خاص ما يبحث منها في الشؤون الجنسية، ومن شدة اهتمامه بالكتب وحرصه على اقتنائها فإنه يمر يوميًّا بالمكتبات كافة كبيرها وصغيرها، وحتى باعة الصحف في الأكشاك ثم ينجو من سؤاله عن الكتب. وإذا بلغه أن إرسالية ستصل إلى واحدٍ منهم فإنه لا يذهب في ذلك اليوم إلى بيته بل يبقى ملازماً له ولو إلى نصف الليل، فيفتح الصناديق بنفسه ويحملها كلها وينظمها فيساعدنا جميعاً لكي يخرج بكتاب من تلك الكتب يشتريه بتخفيض بسيط، ويذهب به مسروراً، وأنا واثق- بل أجزم- بأنه لم يفتح كتاباً من كتبه أو طالعه منذ عرفناه، وتراه يمزح مع كل صاحب مكتبة فيؤول به الحال إلى (الشتُّومة) وبذيء الكلام والتندر من أهل المكتبات كافة، والكل يعرفونه فلا يزعلون منه، ومع مجالسته أرباب المكتبات وأكثر الأدباء والعلماء فإنه ما زال عاميًّا لم يستفد شيئاً مما اقتنى. وقد لاحظنا أنه قد خفَّف من هوايته هذه فلم يعد كما كان في البداية، وهو الآن في سبيل تأليف كتاب بالاستعانة ببعض أصدقائه.

ومن علماء السوق الفضلاء العلامة الجليل والفقيه الكبير الشيخ أمجد الزهاوي[1]، وهو يقتني كتب الحديث والفقه والتفسير وقليلاً من

(١) فقيه بارز عرف بورعه الشديد، ولد سنة ١٨٨٢ وأخذ العلم على كبار علماء عصره، وتخرج في كلية القضاء باستانبول سنة ١٩٠٦، ثم عين مفتياً في الأحساء، فعضواً =

كتب التاريخ والأدب، وعندما يختار الكتب ويريد شراءها فإنه لا يساوم على أثمانها على الرغم من أن أصحاب المكتبات لا يقرّ لأسعارهم قرار.

وعند تمام موافقته على شراء صفقة الكتب فإنه لا يدفع ثمنها حتى يُلَقِّن البائع صيغة البيع الشرعية، كأن يقول له (إنني اشتريت منك كذا وكذا وكذا بمبلغ قدره كذا فهل وافقتَ؟) فيقول البائع (وافقتُ)، فيدفع إليه الثمن ويقول له (هل قبضتَ؟) فيقول البائع (نعم، قبضتُ)، فيتسلَّم الكتب.

وإذا أراد الشيخ أمجد الدخول إلى المكتبة، فإنه لا يدخلها قبل أن يخلع نعليه ويضعهما تحت أُبطه، وهو بهذا يتحاشى أن يدوس ورقة، إذ ربما كان في تلك الورقة لفظة الجلالة، أو أي اسم مقدس آخر، أو أي حرف يمكن أن يكون اسماً مقدساً. وقد سُرقت مكتبته مراراً من بيته، فبيعت بعض أجزاء من مجموعاته القيمة النادرة مثل المجلد الثالث من خزانة الأدب للبغدادي، وطالما سأل عنه باستمرار دون أن يعثر عليه.

ومن أصدقاء السوق وزبائنه الذين كانوا لا ينقطعون يوماً عن التردد إلى المكتبات، الشيخ جواد الدجيلي المحامي[1]، وكان لا يشتري كتاباً إلّا إذا كان مطبوعاً في بولاق فهو يفضله على غيره حتى ولو فاقه تحقيقاً

= في محكمة الاستئناف، ثم تقلب في مناصب قضائية عدة، حتى عين أستاذاً في كلية الحقوق، أسس عدداً من الجمعيات الإسلامية، وشارك في المواقف الوطنية والقومية، وتوفي سنة ١٩٦٧.

(١) هو الشيخ جواد بن حسين الدجيلي، أخو الأديب كاظم الدجيلي، ولد سنة ١٨٨٨، وعمل مدرساً في البصرة وبغداد، ثم سافر إلى الهند حيث أخذ يرفد مجلة المقتطف المصرية بمقالاته، وفي سنة ١٩٢٠ سافر إلى مصر، حيث حضر الدروس في الجامعة المصرية، وبعد سنة واحدة عاد إلى بغداد، فوظف في وزارة العدلية، وفي الوقت نفسه تخرج في كلية الحقوق، فعمل بعد ذلك محامياً، وله مقالات كثيرة في الصحف العراقية. توفي سمة ١٩٥٩.

وحسن إخراج، وكان يساوم حتى يعرق الجبين، وربما كان لجوجاً في طلبه الكتب، فإذا اشترى يطول الكلام على السعر شهراً أو أكثر حتى يُعجِزك فتضطر إلى بيعه، وبعد كل هذا فإنه سوف يقرأ لك نبذاً من المقامات مبتدئاً بإذا خُيِّرتَ بين دُرة مفقوطة ودرة منقودة فمل إلى النقد، أي أنه سوف يدفع إليك نقداً فلا يشتري بالنسيئة. وقد مرّ عليه وقت طويل وهو يُلحِف في طلب المجلد الثاني من كتاب الجُمَل لابن فارس الذي لم يكن قد طبع، وعبثاً تُقنعه أن هذا لم يطبع، فهو لا ينقطع عن السؤال عنه. وأذكر أنه ضايقني في طلبه فأخذت نسخة من المجلد الأول وطمست نقطه (الأول) وكتبتُ بدلها (الثاني) تخلصاً من إلحاحه، فلما عاد من المحكمة ذات مرة وسأل كعادته عن الكتاب بعنا له ذلك المجلد، إلّا أنه بعد أربعة أيام أحسَّ بالأمر فعاد بالكتاب، فأرجعناه بعد مزاح طويل.

وفي أيام الجُمع، كانت تقام سوق للمزاد، تباع فيها الكتب بطريقة الهَرَج، ويتبنى هذا البيع عبد الحميد زاهد بصوته ونبراته اللطيفة حين يقول «**جميع حاصيح هرج**»! إلّا أن ما يُعرض في هذا المزاد لم يكن في الغالب إلّا من سَقط المتاع، وما يبور عند أصحاب المكتبات فيدبِّروا مؤامرة على الزبائن في إقامة هذا المزاد.

ومن الطرائف في السوق أن أحد الكُتُبيَّة المُسنِّين، وهو عبد الحميد التركي، كان يبيع المجلات والكتب القديمة والتركية خاصة، وكان غريباً بأطواره، فمثلاً إذا أعجبكَ عنده كتاب وساومته، وغادرتَ مكتبته ولو لمسافة خطوة واحدة، ثم عدتَ إليه، فسوف يقول لك: إن هذا الكتاب قد بيع! فلا يُظهره إلّا بعد سنوات. ولم يكن هذا الرجل يغالي بالثمن، ولم يتعسف، وإذا اشترى كتابين مثلاً أحدهما في الجبر والآخر في الجغرافية، وجاءه مشترٍ يريد أحدهما، فإنه لا يرضى ببيعه بمفرده ما لم يقتنِ منه الاثنين معاً، ويقول للمشتري: إنه ما دام قد اشترى الكتابين صفقة واحدة فهو لا يبيع أحدهما دون الآخر، ولا يجد

المشتري نفعاً حين يقول له: وما ذنبي وما حاجتي بالجبر وأنا طالب جغرافية. ولكن لا يفيد قط معه أي جدال.

وهناك كتبيٌّ آخر ما زال لم يتقدم، فإذا جاءه مشترٍ وأراد قصة (السندباد) ونظر فيها، فقال له: «عمِّي ما عندك أكبر من هذه القصة»؟ فيقول له: نعم عندي! فيدور ويُخْرِج له إحدى فَرْدَتَي نِعاله، ويضمُّها إلى القصة، ويقول له «عمِّي زين هذه صارت كبيرة»؟

ومن طريف الأمور يومذاك، أن كثيراً من اليهود كانوا يتَّجِرون بالمصاحف ولوحات الآيات القرآنية، ومن أولئك أذكرُ إلياهو دَنْكُور[1]، وإسحق مُعلم نسيم (وهو شريك محمود حلمي)، وكان ذكيًّا في التجارة دون أن يفهم شيئاً من أمر الكتب. ولم أجد بين الكتبيين في تلك الآونة من كان يعرف الكتاب أو يدرك منزلته. أما المكتبة العصرية فكان يجلس فيها عبد المجيد الهاشمي، ومحمود فهمي درويش[2]، ومصطفى علي، وعبد الرزاق شبيب، وجلال الطائي، وليس هناك من حديث بينهم سوى ما يتعلق بتحقيق عمر محمود حلمي ومغامراته الخالية في غرام موهوم.

أما عبد الحميد زاهد، صاحب المكتبة الوطنية، فكان يجلس عنده بعض النواب بالمجلس النيابي من شيوخ العشائر، وكذلك الشاعر محمد مهدي الجواهري وسعد صالح[3] وعلي الشرقي[4]. وكان يجلس عند

---

(١) صاحب مطبعة (دنكور) المؤسسة سنة ١٣٢٠هـ.

(٢) أديب، له آثار مطبوعة، ولد سنة ١٩٠٥ وتوفي سنة ١٩٦٢.

(٣) زعيم وطني، ولد في النجف سنة ١٩٠٠، وشارك في تأسيس حزب الاستقلال، وتخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٢٥، وتقلب في الوظائف الحكومية متصرفاً (محافظاً) لبعض الألوية (المحافظات)، واختير رئيساً لحزب الأحرار، توفي سنة ١٩٥٠.

(٤) أديب، ولد في النجف سنة ١٨٩٢، وفيها تعلم، وعين قاضياً شرعياً في بغداد والبصرة، ثم اختير عضواً في مجلس الأعيان، فوزير دولة غير مرة، وله مؤلفات وشعر، توفي سنة ١٩٦٤.

السيد عبد الأمير الحيدري وعبد الحسين الازري والشيخ محمد السماوي، وكان السماوي على شهرة مكتبته لا يقتني إلا قليلاً من الكتب فهو يتصيد البعض في المزادات أو يبادل بما تكرر لديه منها أو ما مَلَّ منه أو ينسخ بعضها. وكان أصحاب المكتبات هؤلاء لا يقومون بواجب الضيافة إلى أحد من جُلاّسهم حتى ولو بقليل من الشاي أو حتى الماء إذ لم تجر العادة حينذاك على ذلك.

ويلاحظ جهل باعة الكتب، فإن الكثير منهم لا يعرف القراءة أو الكتابة، والبعض الآخر دخل المدارس الليلية أخيراً فتعلم قليلاً، ومن كان يعرف الكتابة والقراءة لم تكن عنده الرغبة في قراءة شيء ما عدا السيد كاظم الحيدري[1] الذي نبذ الكتب مراراً ولم يفتأ يعود إليها مرة بعد أخرى، والقليل منهم يطالع الجرائد أو المجلات لا سيما محمود حلمي، أما نعمان فإنه كان يطالع مع أحد الإيرانيين جريدة فارسية بغية أن يتعلم الفارسية، وبالرغم من كثرة ما قرأ لم يتعلم سوى كلمات معدودات من تلك اللغة.

وفي سنة ١٩٣٣ وفد إلى السوق محمد جواد حيدر[2] واشترك مع عبد الحميد زاهد في إدارة المكتبة الوطنية، وكان معه رأسمال لا بأس

---

(١) هو السيد كاظم بن عبد الأمير الحيدري، صاحب المكتبة الأهلية التي سبق أن نوه بها المؤلف.

(٢) أصله من مدينة الحلة، افتتح مكتبة خاصة به شغلت مكان المكتبة الوطنية لزاهد، ثم انتقل بها إلى دكان مجاور لدكان الحلاق أبو كيلان في سوق السراي، ثم انتقل إلى شارع المتنبي بعد أن انتقل صاحب المكتبة العصرية إليه مباشرة، وكان اسم مكتبته (مكتبة المعارف)، وتقع بجوار مبنى (الأكمكخانه) القديم، وهي المخبز العسكري، وحصل على وكالة دار النشر للجامعيين في مصر، وتوفي سنة ١٩٨٩، وتحولت مكتبته إلى بيع القرطاسية والهدايا.

به، إذ قلما وجدت صاحب مكتبة جاء برأسمال لعدم أهمية الكتب والمكتبات بنظر الناس.

وترك عبد الحميد زاهد العراق معتمداً في إدارة مكتبه على محمد جواد حيدر وذهب إلى مصر فافتتح مكتبة في القاهرة بميدان العتبة الخضراء، وأخذ يشترك مع الناشرين بنشر بعض الكتب، وأول كتاب شاهدت اسمه مطبوعاً عليه وهو كتاب (الأوراق للصولي) قسم الشعراء، حققه ونشره المستشرق الإنكليزي جورج هيورث دون الذي أشهر إسلامه بعد سنوات وتَسمَّى باسم جمال الدين، ولكنني عرفته فرأيته مشعوذاً دجالاً جاهلاً، وقد زار العراق سنة ١٩٥٧ واقترض مني مبلغاً، ولما غادر العراق إثر قيام ثورة ١٤ تموز طالبته بالمبلغ فأنكره، ومن الغريب جدًّا أن يحصل هذا من أجنبي .

ورجع عبد الحميد زاهد إلى بغداد بعد سنتين قضاهما في مصر التي لم يستطع البقاء فيها، وانفصل عنه محمد جواد حيدر وفتح له مكتبة سماها مكتبة المعارف.

وأقدم الكُتُبيين في السوق اثنان هما: **نعمان الأعظمي ومحمود حلمي**[1]، وهذا الأخير بالرغم من قِدَمه في السوق لم ينل حظاً من المعرفة بالكتب والمكتبات، فهو لا يذكر سوى الكتاب الذي أمامه، ولم يُحسِن النطق حتى باسم الكتاب على الوجه الصحيح، وبقي محدوداً في كل شيء مع أنه كان يعتبر الوحيد بين باعة الكتب في استيراده للكتب

---

(١) هذا ما ذكره هنا، وقد سبق أن ذكرنا أن أقدم مكتبة في سوق السراي هي التي أسسها الملا خضر، فقد ذكر الأديب الدبلوماسي الحاج أمين المميز أنه بعد وفاته، افتتحت في سوق السراي ثلاث مكتبات هي المكتبة العصرية لصاحبها محمود حلمي ومكتبة نعمان الأعظمي ومكتبة عبد الكريم خضر» (بغداد كما عرفتها، بغداد ١٩٨٥، ص١٠٧) وقد أكد هذه الريادة عبد الكريم العلاف بقوله: وأقدم بائع كتب فيها (أي في سوق السراي) هو ملا خضر (بغداد القديمة، بغداد ١٩٦٠، ص ٥٦).

الحديثة والمجلات، وكنت أتردد عليه وأُلاحظ ما حَوَته مكتبته من الكتب القيمة، وكنت أتمنى أن أحصل على البعض منها، فدخلت عنده مرات فاخترت كثيراً مما طُبع في أوروبا، وكانت مكدّسة حتى بلي بعضها، وأراد التخلص منها فباع لي مثلاً كتاب (تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء) لحمزة الأصفهاني من مطبوعات برلين وهو نادر جدًّا بسعر النسخة ٥٠ فلساً، مع أني شحنتُه إلى أوروبا بأجمعه وبعتُ النسخة بدينار، وكانت فهارس المكتبات الأوروبية كافة تخلو من ذكر هذا الكتاب لندرته.

وسبق لمحمود حلمي أن سافر إلى مصر أيام الحرب العالمية الثانية واقتنى بعض المكتبات الخاصة ومنها مكتبة محمود تيمور، فلما وصلت كتبها إلى بغداد دعاني شريكه وطلب إليَّ فرز الأجزاء وتسعير الكتب، وكان يدفع لي مبلغاً محترماً. ولم ينل محمود شيئاً من المعرفة بالكتب مع أن له من حُسن المعاملة ما لا يجاريه أحد، لا سيما في تسديد الديون، فإنه مثال الاستقامة، ومن المؤسف أن ظروفاً قاسية انتابته مؤخراً فأدت به إلى انتكاسة مالية أدت إلى رفع اسمه من لوحة المكتبة التي خدمها خمساً وأربعين سنة في الأقل، وله نوادر كثيرة في المكتبة نعرض عن ذكرها الآن.

وسبق أن أشرتُ إلى أن أكثر أصحاب المكتبات لا تجد بينهم من يفهم الكتب سوى حسين الفُلفُلي[١] فهو متوقد الذكاء، كثير الوسواس. ومن الأدلة على ذلك أنه لا يسمح لأحد بدخول مكتبته مهما كانت منزلته وصداقته معه، بل لا يسمح بدخولها حتى لأولاده، ولذا تراه دائماً واقفاً بباب المكتبة، مُكدِّساً كثيراً من الكتب المدرسية المستعملة لتكون حائلاً دون الدخول لمن يريد ذلك؛ وحتى لو ذهب لقضاء حاجة أو عمل فإنه

---

(١) تقدم التعريف به.

يغلق المكتبة ولو كان هناك في بابها عشرات من الأصدقاء، فإنه لا يثق بأقرب الناس إليه أو حتى بنفسه. وتُلاحظ وأنت مارٌّ به أصدقاءه وقد تكدسوا أمام المكتبة فلا يدعو أحداً للجلوس لا في الداخل ولا في الخارج، وهو لا يشتري كتاباً من مكتبة، ولا يعامل أو يكلم صاحب أية مكتبة، بل تراه طيلة النهار يمزح مع المارة ويردد بعض الأشعار ومقاطيع من مقتل الحسين عليه السلام وبعض الحِكم والأمثال دون مناسبة.

وهناك كُتُبي آخر اسمه أحمد كاظمية[1]، ومكتبته تحتوي على كل طريف، فهناك الكتب المدرسية القديمة والمجلات المتفرقة والرسائل النادرة، فإذا ما وقفت أمامه فإنه سيطلب منك سيكارة، فقد تعلم التدخين بهذه الطريقة ولا نعهده انه اشترى يوماً ما شيئاً من السكاير، وإذا اصطاد صفقة من كتب ورآها غير جيدة لا تناسب مقام مكتبته، خرج بها إلى وسط السوق ونادى عليها بالمزاد، وإذا ما رأى أنها رَبحت باعها بسرعة، فإذا لم تأتِ برأس المال أعادها إلى صاحبها، وصاح: هَرَج شايف الخير أحمد كاظمية! وتجده طيلة النهار يضع أمامه دفتراً ممزقاً يسجل فيه أرباحه بانتظام، أما إذا اخترت منه شيئاً وطلبتَ منه أن ينتظرك ساعة أو دقيقة لعدم توفر المبلغ بجيبك ولو كان درهماً، فإنه لن يدعك تأخذ الكتاب حتى تدفع له المبلغ، فهو لا يعامل أحداً بالدَّين أبداً، ويُلعلع صوته فلا يسكت طيلة النهار، وإذا سألته عن كتاب لا يجده عنده يقول لك: من هالمعروضات، والحقيقة أنك تجد لديه كل طريف كما يقول المثل الشائع (قد يوجد في الأسقاط ما لا يوجد في الأسفاط).

وبآخر السوق الذي يحاذيه شارع الأكْمَكْخانة[2] (شارع المتنبي)

---

(١) تقدم التعريف به.

(٢) شارع الأكمكخانه هو الاسم القديم لشارع المتنبي، واللفظ تركي مركب من أكمك أي الخبز، وخانه بمعنى مكان، فيكون معناها الحرفي بيت الخبز، واصطلاحاً ما سمي فيما بعد بالأفران العسكرية، وقد شغلت هذه المؤسسة بناية قديمة شيدت على =

اليوم كانت تقوم دكاكين المجلّدين، كما كانت به المكتبة الإنجيلية[1] تبيع الكتب التبشيرية ويديرها إلياس خدوري عناية المبشر المعروف. وكنتُ أرى كثيراً من الشباب المسلم ممن يحب الجدل قابعين داخل المكتبة وقد دخلوا في معركة كلامية مع المُبشِّر، بالرغم من أنك تجده قد علَّق على الجدران ألواحاً تشير إلى أن الجدل والتطرق إلى الأمور السياسية ممنوع، وكل من يدخل هذه المكتبة لا بد وأن يقرأ قبل الدخول بعض الردود على المبشرين أمثال إظهار الحق لرحمة الله الهندي[2]، أو الرحلة المدرسية، وكتاب الإنجيل والصليب[3] وغير ذلك مما يتعلق بهذه المواضيع. ويترأس الجلسات هذه جلال الحنفي[4] وقد كان محرراً بمجلة الهداية الإسلامية التي كانت تحمل راية الرد على المبشرين والتي تنشر دوماً أقاويل المبشر زويمر والرد عليه، والغارة على العالم الإسلامي، وغير ذلك.

وكان مخزن نعمان الأعظمي يقابل هذه المكتبة، وكنتُ كثيراً ما

= الطرز المتبعة في العهد العثماني الأخير، تتألف من فناء واسع تحيط به أروقة وحجرات عديدة، ولقد نقضت هذه البناية في السبعينات من القرن العشرين، وشيدت في أرضها سوقاً على هيأة قيصرية من طابقين ضمت عدداً كبيراً من الحجرات والغرف والأروقة شغلتها مكتبات لبيع الكتب.

(١) كانت هذه المكتبة تحتل جزءاً من المبنى الذي تملكته فيما بعد مكتبة المثنى، بينها وبين مطبعة العاني المجاورة.

(٢) إظهار الحق في الرد على النصارى، تأليف الحاج رحمة الله الهندي الدهلوي العثماني، من أهل القرن الثالث عشر للهجرة (التاسع عشر للميلاد).

(٣) هو من تأليف الخوري عبد الأحد داود، ألفه بالتركية بعد اعتناقه للإسلام، وترجمه إلى العربية رؤوف العطار، وكتب على غلافه إن مترجمه (مسلم عراقي)، وطبع في مطبعة المنار بالقاهرة سنة ١٩٣١.

(٤) ولد سنة ١٩١٤ وعمل إماماً وخطيباً في بعض جوامع بغداد، وصنف عدداً كبيراً من الكتب في علوم القرآن والسيرة والتاريخ والتراجم والموسيقى والتراث الشعبي.

أتردد على هذا المخزن لتنظيمه ونقل ما تحتاج المكتبة إليه، فأختبئ فيه وأرمي زجاج المكتبة الإنجيلية بالحجارة فأُحطمه كله، وقد تكرر هذا العمل مني حتى يئسوا من المحافظة على واجهتها فأخذ يحرسها بعض الشرطة ولكن عبثاً كان ذلك، ولم ينقذهم من هذه الكارثة إلّا انتقالهم من هذا الشارع إلى شارع الرشيد[1].

وكان أحد أصحاب المكتبات، هو السيد محمد رشيد السعدي[2]، يحب التظاهر بكل شيء فإذا مرت شخصية من السوق رافقها إلى أن يوصلها إلى آخر السوق، وإن لاحت راقصة استقبلها من أول السوق ومضى يلاحقها إلى آخره ثم يعود منتفخاً يضحك ليعرفك أنه يعرفها أو صادقها، ولي معه دعابات كثيرة أذكر هنا إحداها:

كانت مجلة (النفير) قد نشرت على الغلاف صورة للراقصة أنطوانيت اسكندر، وقد حدثني عنها مراراً، وعرف أهل السوق بعلاقته بها وبأخبارها، فاتصلتُ به تلفونيًّا وقلتُ له: إن المتكلم هو فندق بابل، إذ كانت الراقصة تسكن فيه حينذاك، وطلبت منه أن يشتري من ذلك العدد كمية لا تقل عن خمسين نسخة ويجلبها إلى الفندق بنفسه، وكان الجو ممطراً، فراح إلى الباعة، وجمع ما أمكنه جمعه من تلك المجلة، وذهب بالمجلات إلى تلك الراقصة، فلما رأتها أنكرت أنها طلبت ذلك، فرجع ورمى الأعداد في الأوحال وهو يسبّ ويلعن من أوقعه في هذه الورطة.

وكان سوق الكاظمية يزاحم سوق السراي. ففي الصحن الشريف من المكتبات ما يربو عددها على خمس عشرة مكتبة، وفيها الكثير من مطبوعات إيران الحجرية وبعض مطبوعات بولاق وغير ذلك. وشاهد سوق السراي بيع مكتبات شخصية مهمة منها مكتبة العلّامة السيد محمود

(١) وشغلت فيه محلاً يقع في محلة راس القرية، مقابلاً لساحة الغريري تقريباً.

(٢) المتوفى سنة ١٩٤٠.

شكري الآلوسي[1] وغيرها من المكتبات المهمة التي كان الواجب الاحتفاظ بها.

يقول الرحالة نيبور الذي زار العراق في القرن الثامن عشر: «إنك إذا كنتَ تريد كتاباً من بغداد ولم تجده فانتظر حتى يتوفى أحدهم فعندئذ ستباع كتب المتوفى في اليوم التالي فتجد الكتاب الذي تريده». وقد صدق نيبور، فالكتاب في بغداد لا يزال من الأشياء الكمالية التي يُستغنى عنها أو تباع حال وفاة مقتنيها، وإن البغدادي إذا أفلس باع مكتبته، وكذلك إذا تزوج، أو أراد شراء دار له أو أية حاجة أخرى، فإن أول ما يفكر به هو بيعه مكتبته أو ما عنده من كتب. كما أن الحكومة حينما تُعلن سياسة التقشف والاقتصاد فإن أول ما تلتفت إليه هو إيقاف شراء الكتب أو تجليدها. وهنالك كثير من الناس ممن باعوا مكتباتهم مراراً - وهم أحياء - أذكر منهم على سبيل المثال: روفائيل بطي[2] وإبراهيم صالح شُكر[3] ومحمود النقيب الكيلاني[4] وناظم الغزالي[5] ونعمان ثابت[6] وغيرهم.

---

(١) سيتناول المؤلف هذه المكتبة، وما آل إليه أمرها، فيما يأتي من هذا الكتاب.

(٢) من رواد الصحافة في العراق، رأس تحرير جريدة العراق، فمجلة الحرية، ثم أسس جريدة البلاد التي استمرت نحو ٢٧ سنة، وله مؤلفات في تاريخ الأدب، توفي سنة ١٩٥٦.

(٣) ولد ببغداد سنة ١٨٩٣ وعمل في مجال الصحافة كاتباً ومحرراً ومؤسساً لعدد من الصحف والمجلات في بغداد ودمشق، ولقي اضطهاد السلطات بسبب مواقفه الوطنية، توفي في السجن سنة ١٩٤٤.

(٤) يظهر أنه يقصد السيد محمود حسام الدين الكيلاني نقيب الأشراف المتوفى سنة ١٩٣٦، ولا نظنه قد باع مكتبته، وذلك ليسر حاله، ولعلوِّ منصبه، وقد ذكر إبراهيم الدروبي أنه «ترك خزانة كتب نفيسة في غاية النفاسة» (البغداديون، بغداد ١٩٥٨، ص ١٣).

(٥) مطرب شهير، مجدد في المقام، ولد سنة ١٩١٢ وتوفي سنة ١٩٦٣. ذاعت شهرته في العراق والأقطار العربية الأخرى.

(٦) تقدم التعريف به.

وأغلب ما كان يباع من كتب في تلك الأيام هي الموالد النبوية والمصاحف الشريفة، ومقامات الحريري، والقصص الشعبية باختلافها وكتب التسلية، وكان أهمها (كنّاس الشوارع) تأليف ميخائيل تيسي[1]، ونوادر أبي نواس ونوادر جحا. وكان المصحف الهاشمي المطبوع بدمشق هو الطبعة المفضلة. وأما الموالد فإن المولد البكري والبَرْزَنجي يباعان في بغداد ويعتني بعرضها وبيعها الملا جرجيس، والنعمة الكبرى لابن حجر يباع في الموصل وأطرافها.

أما الكتب الشائعة في المنطقة الكردية فكانت لا تتعدى الفقه الشافعي وأصوله وكُلُسْتان سعدي وديوان حافظ الشيرازي وبَنْدنامه عطار وتفسير الحسيني.

وكان سوق الكتب يعتمد كثيراً على إيران، فكانت المصاحف المستوردة من مصر تشحن بأجمعها إلى إيران إذ إن المصاحف لا تكون مرغوبة إلا إذا كانت (مشيرزة)[2] من قبل الصحّاف، وكان لون قماش جلدها أحمر، وكانت بخط الخطاط الشهير الحافظ عثمان، وكان عدد سطور الصفحة (١١) سطراً فقط، فإن زاد أو نقص عن ذلك فلا يُباع المصحف إلّا قليلاً.

ولدى بعض الزبائن من السذاجة ما يفوق الوصف، فالمعروف أن المصحف لا ثمن له بل إن ما سعر به إنما هو سعر رمزي، والمتعارف في السوق أن يكون المصحف هدية فغير مستحسن ولا مستحب أن تقول إن

---

(١) صحفي ساخر، ولد سنة ١٨٩٠ وتوفي سنة ١٩٦٢.

(٢) شيرازة: لفظة فارسية، تعني خياطة تحفظ أوراق الكتاب بصورة جيدة عند التصحيف. داود الجلبي: كلمات فارسية في عامية الموصل، بغداد ١٩٦٠، ص١٢٦.

للمصحف ثمناً، ولذا فإن من يشتري المصحف لا يدفع إلى بائعه ثمناً إنما يقدم إليه هدية بدله، وكثيراً ما جاء أحدهم فطلب مصحفاً وبعد أن قبله وطلب تغليفه دفع درهماً واحداً، ثم أخذ المصحف وذهب به مع أن ثمنه لا يقل عن دينار، فإذا ناديته وطالبته ببقية الثمن قال لي مندهشاً متعجباً: (ماذا هل للقرآن ثمن؟)، فأقول له (لا، ولكن تكاليفه أكثر مما تتصور)، ولكن قولي هذا لا يُجدي نفعاً، وقد يُعيد المصحف وينصرف مستغرباً غير مُصدِّق ما قلت.

وكثير ممن يجيئنا لشراء مصحف يقول بادئ بدء: إنه جاء يشتريه لأحد الأيتام المساكين، أو لأحد المعوزين من أبناء السبيل، أو لأُهديه إلى أحد المساجد، ويطلب أن نخصم له من ثمنه، أو ربما طلب منا إعطاءه إياه مجاناً، وكثيراً ما يحدث هذا خلافاً لما يقع عندما يشتري كتاباً آخر. ولم تكن إيران قد بدأت بطبع المصاحف والكتب القيّمة، وما زالت إيران حتى يومنا هذا تستورد الكثير من الكتب والمصاحف. إن إيران تستورد ما يصلنا من نفائس الكتب بمعدل ٧٠٪ ويدخل في ذلك المصادر القيّمة الباحثة في التاريخ واللغة والدين والأدب، ولعل في طليعة الكتب العربية الرائجة في إيران دائرة معارف القرن العشرين لفريد وجدي، وتفسير الشيخ طنطاوي الجوهري، والمنجد، وأقرب الموارد. وتعتمد أسواق الكتب في بغداد أيضاً على الهند وباكستان، فالهندي حينما يصل إلى بغداد يتساءل عن المنجد وأقرب الموارد ومؤلفات الشيخ عبد القادر الكيلاني ومناقبه. أما الكردي فلا يشتري كتاباً ما لم يكن ورقه أصفر من النوع النباتي، فإذا قُدِّم له كتاب طُبع على ورق أبيض فقد يتحرَّج ويتلكأ في شرائه، فإذا لم تتوفر الكتب المطبوعة على الورق النباتي فإنه يعمد إلى شراء شيء من الزَّعفران يصبغ به صفحات الكتاب كافة. والناس أذواق.

ويُعَدُّ العراق أحسن سوق لبيع الكتب وأعظمها إذا ما قيس بسائر الأقطار العربية الأخرى، ولعل مرجع ذلك صراع المبادئ والمذاهب والعقائد. ولا تقتصر سوق الكتب في العراق على بيع المطبوعات إلى العراقيين، بل يتعدى الأمر إلى تصدير الكتب الكثيرة إلى تركية وإيران والهند بل إلى أوروبة وأميركة، فالكتاب العربي الذي يُطبع في أيِّ بلد كانت أسواق العراق تستهلك ٧٠٪ مما طبع منه، وكذلك المجلات.

كانت الكتب القانونية والاقتصادية أقل الكتب التي تستورد، وذلك لعدم تطبيق القانون المدني في السابق، إذ كانت المحاكم تطبق أحكام المجلة، فلما حلَّ القانون المدني محلها أخذ العراق يستورد كميات هائلة من كتب القانون والاقتصاد على اختلافها؛ وأول من باعها المكتبة الأهلية، وأكثر ما انتشر من هذه الكتب شروح القانون المدني للسنهوري والموسوعة الجنائية لجندي عبد الملك وكتاب في المسؤولية الجنائية للقللي. وكانت الكتب القانونية غير معروفة لذا كان بيعها وشراؤها محدوداً، إذ لم يتثقف المحامي والحاكم في العراق إلَّا بقسط قليل، فقد كان حَسْبَه أن يعرف كيف يقيم الدعوى ويكتب بعض الصكوك الجزائية والحقوقية وبعض المتون. وأول من رأيته يشتري كتباً من هذا القبيل حاكم صغير السن لم يكن يتجاوز عمره الخامسة والعشرين يومذاك وهو علي مظفر حافظ، فإنه اشترى كل ما وجده في الأسواق من هذه الكتب. وبدأ سوق الكتب ينشط فظهر بعده كثير من الزبائن أمثال ناظم حميد[١] وحسين جميل وعبد الرحمن العلام[٢] وعبد الكريم جواد وعبد الرحيم

---

(١) محامٍ، كان عضواً في الهيئة الإدارية للحزب الوطني الديمقراطي، افتتح مكتباً للمحاماة في شارع المتنبي، وهو خال الأستاذ حازم مشتاق.

(٢) قانوني، تولى منصب قاضٍ في محكمة بداءة بغداد، له مؤلفات، منها (تخريج القانون المدني العراقي) و(الديمقراطية السياسية والاجتماعية) و(قواعد المرافعات العراقي) و(المبادئ القضائية).

الراوي[1] وضياء شيت خطاب[2] وحسن علي الذنون[3] وطارق عبد الحافظ[4] وغيره.

أما الروايات فكانت تغمر السوق كله، منها ما صدر على هيئة سلاسل مطولة، أمثال روايات تاريخ الإسلام لجرجي زيدان وطرزان وملتن توب وجونسون وحافظ نجيب، وبعد ذلك صدرت مسامرات الشعب التي اشترك فيها المازني وغيره وكُتب المنفلوطي وكتاب صقر قريش لمعروف الارناؤوط وآلام فِرْتَر للزيات، وصدرت كذلك روايات شوقي التمثيلية: مصرع كليوباترة ومجنون ليلى وقِمبيز وعنترة.

ولم يكن من الكتب التاريخية وتاريخ الأدب الحديث إلّا مؤلفات الشيخ محمد الخُضَري في سيرة الرسول والدولة الأُموية والعباسية، حتى ظهر فجر الإسلام لأحمد أمين فأحدث ضجة لما حواه من معلومات ودقة في البحث والتعبير والأسلوب؛ وتاريخ التمدن الإسلامي، وتاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان، كما ظهر من القصص التاريخية: على

---

(١) قانوني، اشتغل بالمحاماة، وبالسياسة، حوكم سنة ١٩٥٩ بتهمة التعاون مع رشيد عالي الكيلاني في ما قيل إنه تآمر على حكم الزعيم عبد الكريم قاسم.

(٢) قانوني بارز، ولد في الموصل سنة ١٩٢١، وتقلب في مناصب قضائية مهمة، منها أنه اختير عضواً في محكمة تمييز العراق، له مؤلفات في القانون، منها (تطبيق القانون المدني الجديد من حيث الزمان) و(شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية العراقي) و(مبادئ التنظيم القضائي في العراق) وغير ذلك. وهو عضو في المجمع العلمي العراقي ومجامع أخرى.

(٣) أستاذ القانون، ولد في الموصل سنة ١٩١١، وتخرج في كلية الحقوق ببغداد، ثم حصل على الدكتوراه في القانون، وأشغل مناصب علمية عدة، منها (عميد كلية الحقوق)، وله مؤلفات منها (الاشتراط لمصلحة الغير) و(أحكام الالتزام) و(سياسة الحكم) و(القومية) و(مصادر الالتزام) و(عقد البيع والعقود المسماة) وغيرها.

(٤) محامٍ، وحاكم، كان له مكتب للمحاماة يقع قرب ساحة الأمين (حيث تمثال الرصافي فيما بعد) ثم نقله إلى محلة البتاويين. اختص بالدعاوى الجزائية.

هامش السيرة، وقبلها الجزء الأول من الأيام لطه حسين، كما ظهر بعدها كتاب حياة محمد للدكتور [محمد حسين] هيكل.

وصدرت بعض الكتب فأحدثت دويًّا، ومع أنها لا أهمية لها فإن فئات من الشعب قامت بمظاهرات من أجلها، اذكر منها الدولة الأموية في الشام لزكريا النُّصولي[1]، وكتاب العروبة في الميزان تأليف عبد الرزاق الحَصّان[2].

والكتب السياسية كانت قليلة جدًّا فلم يعرف منها سوى مقالات فهمي المدرس بجزأين، و(على طريق الهند) تأليف عبد الفتاح إبراهيم[3]. ومن لبنان (النفط مستعبد الشعوب) ليوسف يَزبك و(القضية العربية) لأحمد عِزّة الأعظمي[4]. وكانت الكتب الشيوعية والاشتراكية ممنوعة وغير معروفة، وأهم ما يصل للعراق منها مجلة الطليعة وما تصدره من نشرات. وأول من باعها في بغداد هو السيد فاضل عباس بالإضافة إلى ما

---

(١) هو أنيس زكريا النصولي، ابن أحد التجار في بيروت، تخرج في الجامعة الأمريكية عام ١٩٢٤، وعني بدراسة التاريخ، فكتب بحوثاً نشرها في مجلات شتى، وألف كتاباً عن النهضة العربية في القرن التاسع عشر، انتدبته حكومة العراق للتدريس في مدارسها، فدرس في المدرسة الثانوية في الموصل، ثم في الثانوية المركزية في بغداد، وألف في أثناء إقامته في بغداد كتاب (الدولة الأموية) الذي أثار جدلاً كبيراً بين القراء، ولما قررت وزارة المعارف إنهاء خدماته، خرجت المظاهرات الحاشدة تطالب بإعادته إلى الخدمة، وقد عدت تلك المظاهرات من أولى المظاهرات الطلابية التي شهدها العراق في تاريخه المعاصر.

(٢) مؤرخ قومي، ولد في بغداد سنة ١٨٩٥، وهاجر إلى السعودية، ثم انتقل منها إلى الكويت، حيث توفي فيها سنة ١٩٦٤، دعا في كتاباته إلى الوحدة العربية، وألف عدداً من الكتب التاريخية والقومية، منها هذا الكتاب الذي يشير إليه المؤلف، وهو الذي أثار ضجة لما حمله من أفكار اتهمت بالتطرف، وقد طبع سنة ١٩٣٣.

(٣) طبع ضمن اصدارات رسائل الأهالي، في مطبعة الأهالي يغداد ١٩٣٥.

(٤) طبع في ستة أجزاء، بغداد مطبعة الشعب، ١٩٣١- ١٩٣٤.

يبيعه من الكتب والخُردوات، ولا سوق لها إلَّا للقلائل من الأرمن واليهود، حتى حلَّت سنة ١٩٣٦-١٩٣٧ أيام انقلاب بكر صدقي، فظهرت بعض الرسائل ووصلت من الخارج بعض الكتب وصرنا نراها.

والكتب الكردية كانت قليلة جدًّا، وليس هناك جهة تطبعها سوى (موكرياني)[١] وهو الذي كان يرتب حروفها ويطبعها بمطبعة بدائية في أربيل ويوزعها ويعرضها ويبيعها (الخياط بشير المشير)[٢] مقابل جامع الحيدرخانه.

أما الكتب البهائية فلم تكن معروفة حينذاك، غير أن (الدامِرجي)[٣] كان قد طبع على نفقته مجموعة من الكتب أهمها (بهاء الله والعصر الجديد) بالكردية[٤]، وأصدر كتاب (الأقدس) الذي نشره الياس خدوري عناية المُبشِّر والموظف بالمكتبة الإنجيلية[٥]. وكان الناس يرغبون بالاطلاع على البهائية والبابية واليزيدية والصابئة، ولذا صدرت بعض التوافه عنها. واذكر كتاباً اسمه (عَبَدة الشيطان في العراق) كان قد انتحله ناشره[٦] من مقال نُشر بمجلة لغة العرب[٧]، إلّا أن كتباً كثيرة ومقالات

---

(١) هي المطبعة التي أسسها في حلب سنة ١٩١٥ الأديب المؤرخ حسين حزني الموكرياني (١٨٩٣- ١٩٤٧) ونقلها إلى رواندوز، من أعمال أربيل، سنة ١٩٢٥.

(٢) توفي سنة ١٩٦٥.

(٣) هو عبد الهادي محمد الدامرجي، أحد الملاكين البارزين ببغداد، اشتغل في التجارة، وشيد العمارة المعروفة بعمارة الدامرجي، الكائنة، في مدخل شارع السموءل من جهة النهر، سنة ١٩٤٨، توفي سنة ١٩٥١.

(٤) هو المطبوع بالكردية بعنوان «بهاء الله وده وري توين تاليف ج ا سلمنت بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٣٣.

(٥) صدر ببغداد سنة ١٩٣١.

(٦) هو للسيد عبد الرزاق الحسني، طبع مرتين، آخرها في صيدا سنة ١٩٣١، ويقع في ٨٣ص.

(٧) البحث للمحامي عباس العزاوي، وعنوانه (أصل اليزيدية وتاريخهم)، لغة العرب، السنة ٩، ج٧، ص ٢٦٧.

صدرت في اللغة الإيطالية والإنكليزية، أمثال كوزبه فرلاني ومسز دراور وغيرهم من الرحالة.

وأذكر أن شخصين من لواء السليمانية هما فرج الله زكي الكردي ومحيى الدين صبري الكردي غادرا العراق إلى مصر، فالتحقا بالجامع الأزهر مجاورين فيه يطلبان العلم، فتخرجا منه، وفتح كل واحد منهما مكتبة ومطبعة سماها مطبعة كردستان العلمية[1]، ونشرا كثيراً من الكتب الإسلامية القيمة، مثل كتاب مُشْكِل الحديث لابن قُتيبة، وكثير من رسائل ابن تيمية، ومؤلفات ابن القيم الجوزية، وغير ذلك مما لم يسبق لأحد أن طبعه طبعة علمية صحيحة ونشره، ولكنهما بعد مدة اعتنقا البهائية وأخذا ينشران الكتب والرسائل البهائية ومؤلفات تولستوي- لا سيما كتاب الآفات الاجتماعية- التي اعتبرها المحفل البهائي موافقة لمبادئهم ومؤيدة لها، ونشرا خُطب عبد البهاء في أمريكا وغير ذلك، وكانا يُصدِّران مطبوعاتهما بعبارة (يا الهي بهاء)، وهذا من المُفارقات الغريبة التي قلما تقع.

أما المكتبات الإنكليزية فلم تكن في بغداد سوى مكتبة مَكَنْزي[2]، وكانت نشطة جدًّا بسبب وجود الجيش الإنكليزي في الهنيدي[3] والشعيبة وبعدها بالحبانية، ومحلها في المُرَبَّعة. وكانت المجلات الإنكليزية التي ترد إليها أكثر من المجلات العربية. وهناك بعض المدارس اليهودية

(١) أسست سنة ١٩١١.

(٢) أسسها الكتبي الأيرلندي مكنزي، وقد توفي ببغداد سنة ١٩٢٤، فتولاها ابن عمه دونالد حتى وفاته سنة ١٩٤٤، وكانت تشغل أولاً إحدى حجرات بناية القشلة القديمة، ثم نقلت في الثلاثينات إلى دكان كان ملاصقاً بمقهى الشابندر، في شارع المتنبي، ثم إلى مكان في محلة المربعة، مقابل سينما الزوراء، ثم تحولت إلى بناية بيت لنج في شارع الرشيد، . ينظر زين، مصدر سابق ص ١٦٣.

(٣) الهنيدي اسم قديم للأرض التي أقيم عليها المعسكر البريطاني الذي سمي فيما بعد معسكر الرشيد.

والمسيحية التي تستورد بعض الكتب الفرنسية والإنكليزية الدراسية (الكنسية).

وإلى جانب مكتبة نعمان كان بعضهم ينشر كتبه، ومع شدة فقرهم كان نعمان يتقاضى منهم إيجاراً يقارب نصف إيجار مكتبته، وإذا صادف هؤلاء ركود في البيع فإنه لم يكن يتنازل عن المطالبة بالأجر مهما تكن الحال.

وكان الحاج حمدي الأعظمي[1] يقتني بعض الكتب في الحديث والفقه وشروحه ولا سيما كتب التفسير، وقد جمع أكثر ما طبع من ذلك، وفي بعض الأوقات كان يختار كتاباً ثخيناً دون النظر إلى موضوعه وأهميته، ويطلب من نعمان أن يُسعِّرَه، فإن وجده رخيصاً طلب إليه أن يجمع له من الكتب ما يشبه هذا الكتاب حجماً ويساويه ثمناً ما دام هذا الكتاب قد وافقه ثمناً وحجماً ودون الاكتراث بموضوعه[2]، وقد جمع- على هذه الوتيرة - كثيراً من تلك الكتب التي بعد أن ضاق ذرعاً بها أوقفها على مكتبته التي بناها في الأعظمية بمحلة السفينة، وبقيت الكتب هي هي دون أن تزيد، إذ لم يستمر على شراء ما صدر من الأجزاء التي طُبعت أخيراً والكتب التي حققت تحقيقاً علميًّا، مما جعل هذه المكتبة قليلة الفائدة محدودة الأهمية، ومع كل هذا فإن عمله هذا سيخلده إذ قل من يلتفت إلى النواحي العلمية ويوفيها حقها من الرعاية والعناية.

---

(١) هو العلامة الحاج حمدي بن عبد الله بن محمد العبيدي المعروف بالأعظمي، ولد سنة ١٨٨١، وحصل على الإجازات العلمية من علماء بغداد، وواصل دراسته في استانبول، ثم تخرج في كلية الحقوق، وتولى في خلال ذلك مناصب تدريسية عدة، ثم عين مديراً عاماً في وزارة الأوقاف سنة ١٩٢٤، ومشاوراً لوزارة العدلية سنة ١٩٢٨ وعميداً لكلية الشريعة سنة ١٩٤٦، واختير عضواً في المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٦٣، وتوفي سنة ١٩٧١، وله مؤلفات فقهية وقانونية مهمة.

(٢) إن سيرة الحاج حمدي الأعظمي ومناصبه العلمية العديدة، ومؤلفاته المهمة، ومحتويات مكتبته، لا تتفق مع ما يذكره المؤلف هنا.

وتُعد المكتبة القادرية العامة المكتبة الوحيدة نموًّا وازدهاراً وتوسعاً وتقدماً، إذ لا يصدر كتاب إلا أسرعت إلى اقتنائه، وقد فاقت بذلك حتى المكتبات الحكومية العامة[1].

وكان موزعون للكتب يحملون ما وصل حديثاً أو ما تحتاج إليه المقاهي، واشتهر منهم يهودي اسمه أبو حمرة لم يكن يجاريه أحد بصوته وبندائه وسرعة جريه ونشاطه، ويتلوه الحاج (بزي) الذي بلغ الـ(٩٠) سنة ولا يزال حيًّا، وكان يعرض الكتب على رُوّاد المقاهي والكباريهات الكثيرة المنتشرة قرب جسر مُود[2] والميدان، ولم يكن للكتب من يهتم بها من الباعة الآخرين فيكتفون بحملهم الجرائد القليلة والمجلات المحدودة ينادون عليها بأسمائها بأعلى أصواتهم، ولم أرَ من تقدم منهم ماليًّا لتفاهة العمولة التي تعطى إليهم، وعدم الاعتناء بهم، أو إجابة طلباتهم إلى هذا اليوم رغم الغلاء الفاحش؛ وإنني أرى أن تهتم بهم وبمشاكلهم نقابة الصحفيين.

وفي سوق السراي مُوزِّع للجرائد يقال له (زكي)[3]، وهو يتسلمها من المطابع بطريقة بدائية وبأعداد لا تزيد على ٥٠ نسخة من كل جريدة. وكانت الجرائد جميعاً ضئيلة الانتشار قليلة التوزيع.

---

(١) تألفت هذه المكتبة في الأصل مما أوقفها عليها أهل الخير والعلماء من كتب في خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ثم أضيفت إليها في أوائل القرن العشرين مكتبات عدة، أبرزها وأكثرها أهمية، مكتبة السيد عبد الرحمن الكيلاني نقيب الأشراف ورئيس أول مجلس للوزراء في تاريخ العراق المعاصر، ثم تعاقب وقف الكتب عليها، وقد عني متولو الوقف القادري بتزويدها بمختلف المصادر، وبخاصة الباحثة في التراث الإسلامي، وهي تحتل اليوم قاعة كبرى ملحقة بجامع الشيخ عبد القادر الكيلاني ببغداد.

(٢) هو الذي عرف فيما بعد بجسر الملك فيصل، ثم بجسر الأحرار.

(٣) كان أحد أهم موزعي الصحف اليومية على باعتها المتجولين، وله دكان في أحد أبواب مقهى الشابندر.

مشاكل الكتب ومتاعبها

وكان يُؤخذ عن كل كتاب مجلد رسم كُمرُكي قدره قرش واحد (نصف آنة[1]) أي ما يساوي الآن فلسين. فلما عُيِّن طه الراوي مديراً للمطبوعات ألغى هذا الرسم عن الكتاب وسهَّل أمره واستيراده. ولبيع الكتاب متاعب كثيرة لذا فإنني آليتُ على نفسي أن لا اشتري كتاباً من يد أحد، وذلك لأنني لو اشتريتُ كتاباً من أحد بمائة فلس وبقي عندي سنوات، ثم ارتفع ثمنه، فإن صاحبه قد يعاتبني بأنني نَصَبتُ عليه وغَبَنته بسعره.

ثم هناك السُّراق للكتب من الخدم والأولاد، وقد صادفتني محنٌ كثيرة، أذكر منها سرقة مكتبة فهمي المُدرِّس[2]، فقد كان عنده خادم هندي، سطا على مكتبة المدرس شيئاً فشيئاً على مرور الأيام فباع

(١) الآنه: عملة هندية شاع التعامل بها في العراق عهد ذاك، وتساوي أربعة فلوس.

(٢) كاتب بغدادي نابه، ولد سنة ١٨٧٣ ونال تحصيله على علماء بغداد، وعين مديراً لجريدة الزوراء، الصادرة في أواخر عهد الدولة العثمانية في العراق، وعمل على تأسيس جامعة آل البيت أول جامعة في العراق، ثم رئيساً للأمناء في البلاط، وتوفي سنة ١٩٤٤، وكانت مكتبته الشخصية تمثل ثقافته الواسعة خير تمثيل، وتضم كتباً عديدة بالعربية والتركية والفرنسية.

محتوياتها. كما أن الشريف محيي الدين[1] أحد أنسباء العائلة المالكة كان يحرز شيئاً من الكتب الفنية النفيسة، وقد كان حظها بعد أن باعني خادمه إياها حظ سابقتها في البيع، إلَّا أني اشتريتها، بعد أن عرضتها على مكتبة المتحف العراقي، وكان الأستاذ ساطع الحصري[2] مدير الآثار يومذاك صديقاً للشريف محيي الدين، فلما رأى توقيعه على معظم تلك الكتب أُسقط في يده، فطلبني وسألني عنها فعَرَّفتُه بطريقة شرائي إياها، وعندئذ أُحيل الخادم إلى المحكمة، واعترف، وكان الشاهد عليه طباخ الشريف، وهو أخو السارق، فحكم عليه بالحبس، ولولا اعترافه لسجنتُ بدله .

ثم هناك متاعب أخرى، منها أن كثيراً من الكتب يُبعثر في البيوت فتضيع منها بعض الملزمات، وبعد سنوات يأتي صاحب الكتاب وهو لا يدري من أين اشتراه ومع هذا يطلب بإلحاح استبدال الكتاب أو استعادة ثمنه، وهو غير متأكد بأنه اشتراه منك أو من غيرك، فتحصل المشادة والعتاب، وقد صادفني من هذا شيء كثير. وأذكر هنا حادثاً بسيطاً كمثال لما ذكرته: جاءني أحدهم وقال: أرجع هذا الكتاب لأنه ناقص. وكان الكتاب (شرح قطر الندى)، وجاء به بحالة يرثى لها مفكك الملزمات وممزق الأوراق. فقلتُ له: في أي وقتٍ اشتريته؟ فقال لا أتذكر ولكن أعتقد بأنني اشتريته قبل ثلاث سنوات. فقلت له: هل أنتَ متأكد من أنك اشتريته مني؟ فقال: وهل غيرك يستورده؟ وعبثاً حاولتُ إقناعه بأن هناك كثيراً من المستوردين، وبعد جدال طال دون جدوى

---

(١) هو الشريف محيي الدين حيدر، من الأسرة الهاشمية المالكة في العراق عهد ذاك، وكان موسيقيًّا بارعاً تولى تأسيس أول معهد موسيقي في بغداد، وتوفي سنة ١٩٦٧.

(٢) عالم تربوي مؤرخ، من أبرز دعاة الوحدة العربية، عمل معاوناً لوزير المعارف، فمديراً للمعارف، فأستاذاً في دار المعلمين العالية، ثم رئيساً لكلية الحقوق، فمديراً للآثار القديمة، ثم أبعد عن العراق سنة ١٩٤١، وقام بتأسيس معهد الدراسات العربية في القاهرة، وتوفي سنة ١٩٧٠.

وخوفاً مما سيقع، ومما سأسمع منه، أبدلته -أو بالأحرى- أعطيته ثمناً قدَّرتُه له، إذ لم يكن يعرف حتى ثمنه .

وهناك كثير من الزبائن، ويدخل فيهم جماعة من علماء إيران والنجف، لا يشتري الكتاب إلَّا مشروطاً بتوريقه مَلزَمة ملزمة أمامك، أو بالاتفاق على مدة، وممن رأيتهم يُورِّق الكتاب دفعاً للخطأ روفائيل بطي ومصطفى علي وجمال الآلوسي[١]، أو غيرهم في بغداد ممن يورِّق الكتاب. وكثير من الكتب لا بد أن يقع فيها خطأ أو تمزيق أو ارتباك في التجليد أو في تسلسل الصفحات.

كما أن هناك من يغالي في فحص شراء الكتاب واختيار أحسن نسخة على نحو يتجاوز كل مألوف. واذكر من هؤلاء أمين الهلالي[٢]، وعبد الكريم جواد المحامي[٣]، إذا عرضتَ عليه عشرات النُسخ وبقيت لديك منها نسخ أخرى، فإنه يطلب البقية حتى يتأكد من أنه رأي الكمية أجمعها واختار منها أحسنها.

---

(١) تربوي رائد (١٩٠٢- ١٩٩٣)، عمل معلماً فمدرساً، وله مؤلفات في السير والتاريخ.

(٢) أديب ولد ببغداد سنة ١٩٠٩، تخرج في الجامعة الأمريكية ببيروت، وعمل في مجال التعليم، ثم عين مديراً للواردات العامة، وله مؤلفات منها (الدوحة الذابلة) و(المذهب الروحاني) طبع بعضها في القاهرة.

(٣) مؤلف، قانوني، له عدد من الشروح القانونية، صار صديقاً شخصيًّا للمؤلف، فولاه رئاسة تحرير مجلته (المكتبة) سنين عدة.

تجارة الكتب المدرسية

وكانت الكتب المدرسية المورد الكبير للباعة وأصحاب المكتبات قبل أن يؤمم الكتاب المدرسي في العراق حوالي سنة ١٩٣٣ إذ تبنت وزارة المعارف طبعها وتوزيعها[١]. وكانت تستغل من الباعة بشكل بشع جدًّا بالتواطؤ مع المؤلفين، ومن ثم التواطؤ مع المشرفين على الكتاب وبيعه من قبل الحكومة. فلقد وجدت يوماً أن أحد الكتب يباع بـ٢٣٠ فلساً فإذا به يصبح ذات يوم بثمن ٧٥٠ فلساً وهذا ناتج عن الاحتكار. وأكبر من اهتم بطبعها والاتِّجار بها هما: الياهو عزرا دَنكور صاحب المطبعة الحديثة وتاجر السوق على اختلاف أنواعه، وعَبّودي عزرا منشي[٢] الذي

(١) لقد تأخر التزام وزارة المعارف بتوزيع الكتب المدرسية إلى سنة ١٩٣٨، وذلك بسبب اكتشافها أن تجار الورق أخذوا بشرائها لأغراض استعمالها في (لف) السكائر اليدوية المعروفة بـ(جكاير عرب)، وقد اقترن ذلك بالعثور على مخزن كامل أعد لهذا الغرض، ولاحظت أن الخزين من هذه الكتب بدأ يضمحل، فما كان من مأمور مخزن المعارف رؤوف الجلبي إلاّ أن قدم مذكرة بالموضوع، فصدر قرار بمنع بيع الكتب المدرسية عن طريق المكتبات، وحصر توزيعها بإدارات المدارس، وبهذا اضطر أكثر باعتها إلى تجارة القرطاسية.

(٢) يصنف دليل المملكة العراقية لسنة ١٩٣٦ عبودي عزرا منشي ضمن تجار ورق الطباعة وورق الكتابة.

جاء متأخراً وكان يوصف بحسن المعاملة. وكان أصحاب سائر المكتبات يأخذون الكتب منهما كمحمود حلمي ونعمان الأعظمي وعبد الكريم خضر وأمين زاهد.

وهناك الكثير من المؤلفين الذين كانوا لا يهتمون بإشراك أصحاب المكتبات والمطابع معهم لأهمية مؤلفاتهم ولنفوذهم في وزارة المعارف، فكانوا يطبعون كتبهم على حسابهم، ويتولون توزيعها بأنفسهم على مخازن المعارف والمكتبات والمدارس، ومن هؤلاء المؤلفين: محمد بهجت الأثري[١] ومحمد علي مصطفى[٢] وتحسين إبراهيم[٣] وطه الهاشمي[٤].

ولما كان بيع الكتب المدرسية واحتكارها والتلاعب بأسعارها وفرض أثمانها العالية يدرّ أرباحاً طائلة على المؤلفين والناشرين، فإن السوق كان ينتعش في الموسم المدرسي، فإذا كان لصاحب مكتبة مشروع يبغي تنفيذه، أو كان عليه دين يريد تسديده، فما عليه إلّا أن ينتظر الموسم هذا، وقد اشتهر منهم أمين زاهد الذي أكثر من بيع الكتب

---

(١) الشيخ العلامة، عضو المجامع العربية، ولد سنة ١٩٠٢ وتوفي سنة ١٩٩٣.

(٢) وقفنا من آثاره على كتاب (رسم المخططات لمحال حوادث الاصطدام)، وطبع ببغداد سنة ١٩٣٥.

(٣) ولد سنة ١٩٠٥ ولم نقف على تاريخ وفاته، وله من الكتب المدرسية (الكيمياء) طبع بغداد سنة ١٩٣٢، و(الكيمياء التحليلية الوصفية) طبع ببغداد سنة ١٩٤٦.

(٤) ضابط مثقف، مؤلف، ولد سنة ١٩٨٨، ودخل الكلية الحربية في استانبول فتخرج فيها ضابطاً سنة ١٩٠٦، ثم تخرج في كلية الأركان العثمانية سنة ١٩٠٩، والتحق بالجيش العراقي بعد تأسيسه، وصار رئيساً لأركانه سنة ١٩٢٣، وعين مديراً عامًّا للمعارف، ثم استوزر غير مرة، ثم اختير رئيساً للوزراء سنة ١٩٤١، وألف حزب (الجبهة الشعبية المتحدة) سنة ١٩٥٤، وعين نائباً لمجلس الإعمار سنة ١٩٥٤، وهي آخر وظائفه، توفي سنة ١٩٦١، وله مؤلفات مهمة في التاريخ والجغرافية، منها (الخدمة السفرية) و(أطلس العراق) و(جغرافية بلاد العرب) وغيرها.

بالمفرد، فهو يصرِّف نصف كمية الكتب. ويليه في هذا الشأن محمود حلمي الذي كان يهتم ببيع الجُملة بعد أن يجمع أكثر الكتب المقررة لديه، بهمة شريكه إسحق معلم نسيم.

وكانت القرطاسية تباع جنباً إلى جنب مع الكتب، وكان بعض اليهود هم المسيطرين على ذلك، فترى مثلاً ساسون بقَّال يُجهِّز كل أصحاب المكتبات بأنواع القرطاسية المدرسية ويأتيهم كل أسبوع فيستحصل منهم ما في وسعهم أن يدفعوه له من مال، وكان يرضى بالقليل فقد كان متساهلاً أميناً في معاملته وما زال مقيماً في العراق لم يغادره. وكان الطلاب يبيعون كتبهم بأن يستبدلوها لدى أهل المكتبات الذين اختص بعضهم ببيع وشراء الكتب المستعملة، فلما كثر مثل هذا أصبح معظم الطلاب يقفون في السوق فيزدحم السوق بهم من أوله إلى آخره فيتبادلون الكتب فيما بينهم ويتبايعون دون اللجوء إلى المكتبات. وكان أكثر من يشتري الكتب المستعملة هم من اليهود، فإن أحدهم لم يكن قط يشتري كتاباً جديداً مهما كان غنيًّا، فيسأل هكذا: عندك كتاب (ملبوس)؟ عندك كتاب مستعمل؟ عندك كتاب علنص؟ أما طلاب المدارس الابتدائية عامة ولا سيما البنات منهم فلم يقبلوا على الكتاب المستعمل مهما بلغ بهم الفقر. كان أخي جاسم يساعدنا في المكتبة أثناء الموسم المدرسي. وفي خلال ذلك كان يأتي بكتبه إلى السوق ليستبدلها أو يبيعها كباقي الطلاب، فإذا ما باعها بتوسط مكتبة نعمان يطالبه بعمولة قدرها ١٠٪ بعد السماح مع أن قيمة ما يبيعه لا يزيد في جملته عن ٢٥٠ فلساً.

والكتب المدرسية لم تكن قد شاع فيها الاختصار والتهذيب كما صارت إليه الآن، وأول من اختصر الكتب المدرسية هو (صدقي حمدي)[1] إذ اختصر كتاب تاريخ النهضة الأوروبية لمؤلفه (علي حيدر

---

(١) باحث تربوي، حصل على شهادة الماجستير من جامعة لندن سنة ١٩٤٨، ونال =

سليمان)، فكان الكتاب يقع بـ(٧٠٠) صفحة واختصره بـ(١٢٠) صفحة[1]، وتلاه بعد ذلك بمختصر للتاريخ القديم الذي كان من أصعب الدروس على طلاب المتوسطة.

= الدكتوراه من جامعة توبنكن بألمانيا سنة ١٩٥٨، وله دور في وضع أصول تدريس العلوم الاجتماعية في العراق.

(١) طبع في النجف بدون تاريخ.

معالم في السوق

وفي وسط سوق السراي مقهى يرتاده الناس، يعرف بمقهى قاسم[١]، ولا بد من وقوع الشجار يوميًّا في هذا المقهى فيصل إلى الضرب بالكراسي وإشهار الخناجر والمسدسات، والسبب هو أن أكثر مُرتاديه خصومٌ كانوا قد خرجوا من المحكمة، أو شهود ينتظرون ولم يكونوا قد أدوا المطلوب من الشهادة.

وكان أمام المقهى مباشرة شخص نبيل اسمه إبراهيم السدايري[٢]، وهو يشبه شاهبندر التجار[٣] في العصور الإسلامية لما يمتاز به من حسن

---

(١) كان هذا المقهى يقع مقابل سوق الشابندر للصاغة، في سوق السراي، وهو يفتح أبوابه من الصباح حتى الظهر فقط، ذلك أن صاحبه كان يتعهد أيضاً مقهى البيروتي في الكرخ، وهو مقهى يظل فاتحاً أبوابه حتى الليل. وتحتل أرض مقهى رشيد اليوم دكاكين لبيع القرطاسية، وكان موجوداً حتى السبعينات من القرن العشرين.

(٢) من أهل الأعظمية، بدأ حياته العملية صانعاً للسداير العسكرية، وبائعاً للعلامات العسكرية أيضاً، ثم صار، منذ بداية الأربعينات، بائعاً للكتب، فاكترى دكاناً مجاور سوق الشابندر للصاغة، ثم تحول إلى دكان مجاور لدكان محمود قالبجي، ثم إلى آخر كان مجاوراً لمكتبة أحمد كاظمية، وظل يعمل في مكتبته هذه حتى أواخر الثمانينات.

(٣) لفظ مركب من الفارسية شاه بمعنى ملك، وبندر بمعنى الميناء، أو المدينة التجارية الواقعة على ساحل البحر، واصطلاحاً كبير التجار ومقدمهم ورئيس صنفهم.

المعاملة والأخلاق، فتراه دائماً يسأل عن أهل السوق ويتفقدها واحداً واحداً فإن رأى أحداً قد غلق دكانه ذهب يستفسر عن سبب ذلك، وإن كان لأحد أمانة وضعها لديه، ومن طلب الزواج وأراد أن يخطب ذهب معه، وإن احتجتَ إلى شيء هيَّأه لك أو أقرضك ما يكفيك، وإن توفي أحدهم ذهب توًّا إلى المأتم ليكمل جهاز المتوفى، وإذا نشب خلاف فهو الحَكَم بين الطرفين، وأينما سكن تراه يصل إلى بغداد في الصباح الباكر مارًّا قبل أن يصل إلى محله بسوق الهرج دون انقطاع للتفرج فقط دون أن يشري شيئاً. وهو محبوب بين أهل السوق كافة، وبجانبه شخص آخر لا يقلّ عنه طيبة وأهمية يدعى محمود قالبجي[١] وهو معروف بما يقوم به من جميل الفعال، فإذا تشاجر اثنان في السوق سارع ليفض النزاع بينهما حتى ولو كان ذلك يكلفه نفسه.

ولن أنسى حلّاقاً في وسط سوق السراي يدعى (أبو كيلان)[٢] بطوله وسحنته البغدادية فهو يلبس الصاية الحريرية المقلمة والهميان مع طربوش مُرتدّ إلى الخلف، وكان طلق اللسان متكلماً ومجاملاً محباً للخير، وكان دكانه واسعاً نظيفاً منظماً، بداخله الحِب والبَوَّاكه والحُبَّانه[٣]، وكنت أشاهد بعض من يتردد إلى دكانه من كبار الموظفين والمتقاعدين من الجيش التركي والوجهاء من كافة أنحاء العراق، ومن أولئك الناس عبد الرزاق حلمي متصرف لواء بغداد، وعبد الحليم

(١) كتبي فاضل، بدأ حياته العملية كواء للسدائر، ثم تحول منذ بداية الأربعينات إلى بائع للكتب، واختص بإهداء المصاحف، وبيع الكتب الدينية. وكانت له مكتبة صغيرة تشغل دكاناً في وسط سوق السراي، على يسار الداخل من جهة شارع المتنبي. وتوفي في ١ نيسان ١٩٨٥.

(٢) اسمه محمود.

(٣) البواكة، هي آنية صغيرة من الفخار توضع تحت (حب الماء) ليترشح إليها ماء الحب نقياً رائقاً، والحبانة هي الحب الكبير.

الحافاتي[1]، وأحمد عزت الأعظمي[2] وبهاء الدين الشيخ سعيد النقشبندي، وعبد العزيز البدري[3]، وفتاح باشا[4]، وسعيد عضو مجلس الأعيان وقد حمل معه بعض النقود الخردة يوزعها بين الفقراء أيام الجمع؛ وكانت المظالم والوساطات تعرض على أبي كيلان فيتوسط لهم لدى زائريه وينصف بعض أولئك الملتمسين. وتجد بعد هذا مطعم الحاج رشيد[5]، وكان من أشهر المطاعم فترى فيه كثيراً من الحكام والمحامين والغرباء القادمين من الخارج يقصدون هذا المطعم لاشتهاره بما يقدمه من مآكل بغدادية اختص بها هذا المطعم.

ويطل على السوق باب خان الشابندر للصاغة[6]، فيصل إليه كثير

---

(١) فقيه، قاض، ولد ببغداد سنة ١٢٧٦هـ وأخذ العلم على علماء مدينته، ثم عين إماماً وواعظاً في بعض مساجد بغداد، ونال رتبة القضاء في استانبول، فعين حين عودته قاضياً في عدة مدن عراقية، ثم عين مدرساً ومؤقتاً في جامع السراي، حيث كانت له دراية في الهيأة وعلم المواقيت، توفي سنة ١٩٤٣.

(٢) صحفي رائد، ولد سنة ١٨٨٠، دعا إلى تحقيق المطالب العربية في أواخر عهد الدولة العثمانية، وإلى مقاومة سياسة التتريك، وألف كتاباً مهمًّا بعنوان (القضية العربية)، توفي ببغداد سنة ١٩٣٦.

(٣) من كبار علماء العراق، ولد سنة ١٩٣٠، وتتلمذ على علماء عصره، ومنهم العلامة الشيخ أمجد الزهاوي، تولى الإمامة والخطابة في عدد من جوامع بغداد، وكان قويًّا في الحق جريئاً، فتوفي شهيداً سنة ١٩٦٩، وله مؤلفات إسلامية عدة.

(٤) أحد رواد الحركة الصناعية في العراق، وهو فتاح باشا بن سليمان، مؤسس مصانع النسيج الصوفي المعروفة باسمه، وقد شيد إلى جانبها جامع فتاح باشا سنة ١٩٤٣، وقبره فيه.

(٥) هو رشيد السامرائي، كان مطعمه مقابل مكتبة قاسم، مجاور الباب الصغير لسوق الشابندر للصاغة، حيث تقع مكتبة المعري (مكتبة المثنى فيما بعد).، وقد ظل المطعم موجوداً حتى نهاية الثلاثينات، ثم تحول إلى أيدي طهاة آخرين، قبل أن ينقض وتبنى مكانه قيصرية فيها عدد من الدكاكين.

(٦) وهو الخان الذي تحول إلى سوق تكثر فيه دكاكين الصاغة، ويطل بابه على سوق =

من الأجانب للاطلاع على ما يُصاغ فيه من الحلى الفضية والذهبية، وكان أكثر عملائه من الراقصات والأغنياء وترى طلاب الهوى ومواعيدهم والدلالين وطرق احتيالهم وكان جلّ الصاغة من اليهود ما خلا مسلماً واحداً لم يكن ذا شأن في صناعته.

= السراي، ويقع هذه الباب على يمين الداخل إلى السوق من جهة الجسر.

مطبوعات متنوعة

وفي أوائل كل سنة كانت بعض المطابع تتولى طبع المُفكِّرات والتقاويم والأجِنْدات، ومن أشهر المفكرات وأوسعها انتشاراً (المفكرة العربية) التي يصدرها نعمان الأعظمي، وهي لا تزال تصدر إلى يومنا هذا، وكان ينظمها ويرتبها أحد خطباء المساجد في بعقوبة واسمه الزيدي[١]. والمفكرة هذه تحتوي على خليط عجيب من الحكم والأمثال والأنواء الجوية وأمور أخرى لا يربطها رابط ولا تدخل تحت حصر، من تقليم العنب وازدياد البلغم وتزاوج البراغيث وتكاثرها وعلة القمل وتزاوج القطط وجز صوف الأغنام ونباح الكلاب وحمل الحيوانات وتكاثرها وتناسل الأغنام، كما كانت تحتوي على ذكر مواقيت الصلاة والأعياد الرسمية ووفيات الأئمة والقواد، وقد اختلف نعمان مع مؤلفها الذي كان لا يتقاضى منها سوى بعض النسخ فأحالها إلى أحد أحبار اليهود القدامى، وأخذ هذا يرتبها دون مقابل.

ومن تلك المفكرات (المفكرة العصرية) وكان يصدرها محمود حلمي، أما تقويم الحائط الذي يعرف بالرُّوزنامه فلم يكن هنالك شيء من ذلك. ما عدا التقويم العربي الهاشمي الذي تصدره المكتبة الهاشمية

---

(١) هو عبد الحميد الزيدي.

بدمشق فلم يكن يروج غير هذا التقويم أو يزاحمه مهما بلغ من جمال المظهر والإخراج فالتقويم الهاشمي أقدمها وبه في كل يوم من الطرائف والحكم والأمثال والضبط ما لا يجاريه أي تقويم آخر وقد كان لواء الموصل لا تباع فيه غير هذا التقويم وكذلك السليمانية، ولا يزال يصل العراق إلى يومنا هذا حتى ظهرت تقاويم أخرى ببغداد، فمنعت الحكومة استيراده لحماية التقاويم التي تطبع في العراق. أما الأجندات فلم تكن معروفة ولذلك لم تنتشر بين الناس في بغداد.

وكنت أرى الغريب من المطبوعات في خزانة طه الهاشمي، ولا سيما المطبوعات العربية في أوروبة منها، كالمكتبة الجغرافية وبعض الأطالس التي تُصوِّر الأرض قديماً. وفي تلك الأيام لم يكن أحد من ضباط الجيش من يُعنى بالمطالعة واقتناء الكتب سوى قِلّة منهم، ولا سيما طه الهاشمي ونعمان ثابت وعبد المجيد الهاشمي وبسيم الذُّوَيب[١] وعبد المطلب الأمين[٢] وعبد المجيد الباجه جي ونجيب الربيعي[٣]. وللرئيس نعمان ثابت جولات في المكتبات العامة كافة ودراسات في كل النواحي الاجتماعية والعقائدية، فألف في اليزيدية، وذهب بنفسه إلى مناطقهم، وصور الكثير مما يهم الموضوع، لا كما فعل

(١) قاص شاعر، ولد ببغداد سنة ١٩٠٨، وله مقالات وشعر نشره باسم (الثمرة الأولى) سنة ١٩٢٦، و(الثمرات) سنة ١٩٢٨، وله قصص بعنوان (امرأة سيئة السمعة) و(آثام) و(انعتاق) وغيرها.

(٢) اللواء الركن، تخرج في الكلية العسكرية، ثم في كلية الأركان، وتقلب في المناصب العسكرية، حتى وصل إلى رتبة لواء، ثم عمل في السلك المدني متصرفاً، وعين بعد ذلك سفيراً في طوكيو، ترجم عدداً من الكتب في التاريخ والتاريخ العسكري، منها (الأمة في الحرب) و(قصة الإنسان) و(عقيدة الشيعة).

(٣) ضابط، تدرج في المناصب العسكرية حتى صار برتبة (فريق)، واختير رئيساً لمجلس السيادة بعد ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٦٣.

بعض المؤلفين الذين يجلسون بمقهى الشابندر فيسأل أحد المستطرقين عما يلبسه اليزيدية، أو عن نسب العشيرة الفلانية، فيأخذ معلومات من أفواه العوام، أو سماعاً من أشخاص! وله كذلك ديوان شعر مطبوع اسمه شقائق النعمان[1]، وجزازات مهمة تَنَسَّقت عن الجندية في الدولة العباسية[2]. وكان يرافقه دائماً الأستاذ عبد الستار القَرَه غُولِّي[3] وقد تعاونا على جمع وتأليف كثير من الكتب والدواوين كديوان يزيد بن معاوية، وديوان ليلى الأخْيلية وغير ذلك. وقد ألف طه الهاشمي كثيراً من الكتب العسكرية بالجغرافية وترجم كتاب (نهضة اليابان)[4] ورسم خارطات مهمة عن شمال العراق[5]، كما ألف كتباً مدرسية في التاريخ القديم[6]، وفي جغرافية العراق. وكتابه الموسوم (مفصل جغرافية العراق) الذي نشره سنة ١٩٣٠، لم يؤلف لحد اليوم مثله على الرغم من توفر الوسائل والمصادر وكثرة المتخصصين في علم الجغرافيا.

وأهم المدن العراقية في شراء الكتب وتصريفها هي بغداد والنجف الأشرف وكربلاء والموصل والبصرة والحلة وكركوك، وأقل المدن العراقية شراءً للكتب بل يكاد أن يكون لا وجود للكتاب فيها ولا ذكر هي

---

(١) طبع ببغداد سنة ١٩٣٨.

(٢) ألفه بمشاركة عبد الستار القره غولي، بعنوان (الجندية في الدولة العباسية) وطبع مرتين، الأولى سنة ١٩٣٩ والأخرى سنة ١٩٥٦.

(٣) أديب شاعر، ولد سنة ١٩٠٦ وتوفي سنة ١٩٦١، وله مؤلفات عدة ومسرحيات تاريخية وديوان شعر طبعت منه مختارات.

(٤) الصحيح أنه من تأليفه، وعنوانه الكامل (نهضة اليابان وتأثير روح الأمة في النهضة)، وطبع ببغداد سنة ١٩٢٥.

(٥) طبعت بعنوان (خريطة العراق الشمالي) ببغداد سنة ١٩٣١.

(٦) له في هذا الموضوع (تاريخ الشرق القديم) طبع سنة ١٩٣١ و(التاريخ والحضارة في الأزمنة الغابرة) طبع سنة ١٩٣٧.

لواء الكوت والرمادي، وأما ألوية الديوانية والعمارة والناصرية فأحسن منها بقليل.

وكنت أرى كثيراً من طلاب المدارس الثانوية وكلية الحقوق لا يفوتهم اقتناء أي كتاب يصل للمكتبات، اذكر منهم عبد الجليل الراوي وأحمد الشربتي وصادق كمونة[١] وزكي عبد الوهاب وعبد الملك عبد الله معاون متصرف لواء بغداد اليوم ومالك الهنداوي وعبد العزيز الدوري[٢] وإبراهيم مصطفى الأيوبي وعبد الكريم جواد المحامي وطلعت الشيباني، ولن أنسى طلعت الشيباني[٣] الذي اقتنى مني عيون الكتب والمصادر ما لا يمكن الحصول عليها الآن، فاشترى مني ذات مرة نسخة من تاريخ الطبري كانت لِصَفْوَة العُمَري[٤]، أحد الأساتذة بدار المعلمين الابتدائية، وكان قد علَّق عليها تعليقات علمية وقومية قيمة،

---

(١) سياسي، باحث، ولد سنة ١٩٠٧ في النجف، وتخرج في كلية الحقوق، وانتمى إلى جماعة الأهالي، ثم أسس (الجمعية الشعبية)، وصار عضواً في الحزب الوطني الديمقراطي، واختير وزيراً للاقتصاد وكالة، وعضواً في مجلس الإعمار، ثم وزيراً للشؤون الاجتماعية، توفي سنة ١٩٨٥، وله رسائل محققة في التراث.

(٢) مؤرخ قومي الاتجاه، ولد في الدور سنة ١٩١٧، وتلقى تعليمه في بغداد، ونال شهادة البكلوريوس من جامعة لندن سنة ١٩٤٠، ثم الدكتوراه في التاريخ الإسلامي سنة ١٩٤٢، عين بعد عودته مدرساً في دار المعلمين العالية، ثم مديراً عامًّا للترجمة في وزارة المعارف، ثم عميداً لكلية الآداب والعلوم، وأستاذا فيها، فرئيساً للجامعة سنة ١٩٦٣- ١٩٦٨، وانتخب عضواً في المجمع العلمي العراقي، وفي المجامع العلمية العربية، وله مؤلفات تاريخية مهمة في تاريخ الدولة العباسية، وفي التاريخ الاقتصادي العربي، وفي نشأة علم التاريخ عند العرب، وغير ذلك كثير.

(٣) باحث قانوني، ولد سنة ١٩١٧ وتخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٤١، وحصل على الدكتوراه في الولايات المتحدة سنة ١٩٥١، وعين وزيراً للإعمار فالتخطيط بعد ثورة ١٩٥٨، وله كتب مطبوعة، توفي سنة ١٩٩٢.

(٤) هو والد الأديب المؤرخ نجدة فتحي صفوة.

ومن خلال هذه التعليقات المهمة يمكنك أن تعرف أهمية هذا الرجل وفضله.

وكان هؤلاء الطلاب لا يساومون عند رغبتهم في الحصول على أي كتاب مع أن بعضهم لم تكن حالته المالية على ما يرام، وربما طلب أحدهم بعض الكتب فينسخها لغلائها أو ندرتها، وعدم إمكانه اقتنائها.

الخطاطون والمجلدون

ومن أصدقاء المكتبات وسوق الكتب ببغداد الخطاطون، وفي طليعتهم محمد علي صابر[1]، وهو أشهر الخطاطين وأحسنهم خطًّا، وكان يختم لوحاته بتوقيع (صابر)، وكان يكتب عناوين الكتب القيمة والجرائد وواجهات المساجد وقبابها وكذلك المحلات التجارية، ويتردد إلى السوق باستمرار فيقتني بعض الكتب التي تحتوي على الأمثال والحكم والحديث النبوي وبعض الألواح المطبوعة والواردة من الآستانة ومصر بخطوط مشاهير الخطاطين، أمثال كامل أكداك وسيد حُسني وسيد إبراهيم وعبد العزيز الرفاعي وبدوي وهواويني. وقد كتب كثيراً من الألواح وقدمها إلى المراقد المقدسة والجوامع، وكان يذهب في عقيدته

---

(١) ولد ببغداد سنة ١٨٦٣ ونال الإجازة في الخط على يد الخطاط عبد العزيز الرفاعي في القاهرة، وعين إماماً في بعض المساجد، واختير خطاطاً رسميًّا للبلاط الملكي، وتوفي سنة ١٩٤١. وقال الحاج وليد الأعظمي: «كان مولعاً باقتناء الكتب، وإذا اقتنى كتاباً فإنه ينكبُّ عليه ليستوعب ما فيه بنهم شديد، كأنه يخاف أن يفلت الكتاب من بين يديه» ونقل عن بعض معاصريه أنه «كان يصرف جلَّ راتبه في اقتناء الكتب ونفائس المخطوطات» (تراجم خطاطي بغداد المعاصرين، بيروت ١٩٧٧، ص١٦١). وكان مكتبه يشغل غرفة في فندق يقع مقابلاً لمديرية الشرطة العامة القديمة، وقد نقضت بناية هذا الفندق وأقيمت على أرضه بناية المصرف العقاري.

مذهب الصوفية، أما محله فكان مواجهاً لمديرية شرطة بغداد. وكان يزور المجلدين باستمرار ليجمع منهم أغلفة الكتب التي يرميها المُجلِّد، وغرضه من ذلك أن يقف على ما يكتبه الخطاطون المشهورون منهم.

وهنالك نَسّاخ مشهور اسمه عبد الرزاق الشيخلي[١]، وهو أشبه بورّاقي العصور العباسية، وكان ينسخ الكتب للأب أنستاس ماري الكرملي ولعباس العزاوي ولغيرهما، وكان يتقاضى الأجرة على الصفحة أو الملزمة، وخطه جميل رائع.

وهناك خطاط آخر يقوم مقام الزنكوغراف اسمه (يُمْني) فهو الذي يحفر عناوين الكتب والجرائد وبعض الكليشات بطريقة بدائية ومكانه بسوق المصبغة قرب سوق الخفافين. ومن الخطاطين محمد صالح[٢] وجلال[٣] وكانا يكتبان ما تطلبه منهما الدوائر الرسمية. وهناك خطاط آخر اسمه فنائي[٤] يكتب شواهد القبور دون غيرها، ولم يكن حينذاك قد ظهر الخطاطان الشهيران صبري[٥] وهاشم محمد[٦] اللذان فاقا الجميع بخطوط وقتهما.

---

(١) هو السيد عبد الرزاق بن محمد بن الحاج فليح البغدادي الشيخلي، خطاط ماهر، نسخ كثيراً من الكتب لنفسه ولغيره بالأجرة، وكان إماماً في جامع عادلة خاتون الصغير ببغداد، وتوفي سنة ١٩٦٦.

(٢) توفي سنة ١٩٢٢.

(٣) خطاط تركي توفي سنة ١٩٢٨.

(٤) توفي سنة ١٩٠٧.

(٥) ولد سنة ١٩٠٠ وتوفي سنة ١٩٥٣.

(٦) شيخ الخطاطين العراقيين في القرن العشرين، ولد سنة ١٩١٧ ونال الإجازة في الخط على يد مشاهير الخطاطين في مصر وتركيا، وله آثار خطية كثيرة، توفي سنة ١٩٧٣.

ولمجلدي الكتب صلة كبيرة بالكتاب وأصحاب المكتبات، وهؤلاء كذلك لم تتقدم مهنتهم فنيًا ولا ماديًا بالرغم من أن بعضهم مضى عليه وهو يمارس هذا الفن سنوات طويلة، وعدم تقدمهم هذا يرجع إلى قلة المطبوعات، وإلى أن عملهم محدود جدًا. وكان أحسن المجلدين محمد صالح الأعظمي[١] إلَّا انه ترك التجليد منذ مدة والتجأ إلى الطباعة[٢] وتجارة الورق وصنع الدفاتر والمفكرات، ولولا ذلك لبقي في عمله مثله مثل غيره أمثال إسماعيل الشيخلي[٣] ومحمد أمين.

وقد عُنيت أنا أيضاً بجمع أغلفة الكتب من المجلدين كما كان يفعل صابر، فكنت دائم التردد إليهم لأجمع ما انتزعوه من الأغلفة، وكان غرضي من ذلك أن أطَّلع على أندر الكتب وأحدثها من خلال هذه الأغلفة، فاحتفظ بها وذلك كما يفعل هواة الطوابع، وقد جمعت منها كمية كبيرة كنت أستأنس بها كلما سنحت لي الفرصة.

---

(١) هو أخو الكتبي نعمان الأعظمي، ويعد من أكثر المجلدين نشاطاً وشهرة في تلك الأيام، وعليه تخرج على يديه عدد من المجلدين، وكان محله يقع مقابل مطبعة العاني، المجاورة لمكتبة المثنى الحالية أي في شارع المتنبي، ثم تحول إلى محل يقابل الأخيرة تماماً،

(٢) تقع مطبعة محمد صالح الأعظمي في الجهة المقابلة لمكتبة المثنى بموقعها الأخير، يفصل بينهما الزقاق النافذ إلى شارع المتنبي.

(٣) هو أبو زوجة نعمان الأعظمي، وكان مجلداً مشهوراً.

زيارتي للمكتبات العامة

وكنتُ كلما وجدت فراغاً أذهب إلى المكتبة العامة[1]، وكانت حينذاك في باب المعظم، لأطلع على الغريب مما حوته من الكتب المطبوعة باعتناء المستشرقين ومطبوعات الهند وغيرها مما لم يكن يصل إلى سوق الكتب في حينه. وقد خلت تلك المكتبة الآن من أكثر تلك الكتب فقد تبعثر بعضها وسرق البعض الآخر وتلف جانب آخر لعدم تجليده. وكان أحد الوزراء[2] وهو ممن ألف تاريخاً للأكراد، يستعير الكتب من هذه المكتبة، إذ إن حاله لم تكن تسمح له باقتنائها، فكان يبقيها عنده سنوات، ثم سطا عليها أحد ممن في البيت، فباع أكثرها، وقد شاهدتُ مما بيع مجلداً من (مقدمة ابن خلدون) طبعة باريس باعتناء المستشرق كاترمير، (والمُشْتَبَه) للذهبي، وكانت نسخته فريدة في العراق، وغير ذلك مما يطول ذكره. وكانت شروط الإعارة بالمكتبة العامة غير رادعة مما أدى إلى بعثرة الكتب والاستهانة بإعادتها، فإن من يفقد كتاباً مهمًّا كان يضاعف ثمنه، حتى التفتت إدارة المكتبة ومنعت خروج النادر من الكتب.

---

(١) عرفت بهذا الاسم سنة ١٩٢٩، بعد أن كانت تسمى من قبل بمكتبة السلام، وسميت بالمكتبة الوطنية سنة ١٩٦١.

(٢) هو المؤرخ محمد أمين زكي، المتوفى سنة ١٩٤٨.

وعادة الاستعارة عند بعض الناس غريبة، فإنني أعرف كثيراً منهم يستعير الكتاب ولو كان ثمنه خمسمائة فلس، وتراه يذهب مشواراً بعيداً ويتوسط ويرجو، لكي توافق تلك الجهة على إعارته الكتاب الذي تكثر نسخه لدى الباعة في سوق السراي أو غيره. ولم يكن في المدارس أو المعاهد من الكتب شيء يذكر، ولم تكن هناك مكتبات عامة سوى المكتبة التي ألمعنا إليها، وكانت هذه المكتبة تسمى من قبل بمكتبة دار السلام[1]، وفي هذه المكتبة من النفائس ما لا يمكن الحصول عليها الآن، ففيها نسخة من تاريخ الطبري طبعة ليدن مُهداة من المِس بِل، وكذلك وفيات الأعيان لابن خلكان طبعة أوروبا. ولضعف القائمين عليها سابقاً اختير النفيس من هذه الكتب ونُقل إلى مكتبات أخرى تعتني بهذا، وما زالت الكتب القيمة فيها مهملة قابعة في إحدى الزوايا ولا يقدر أهميتها إلَّا من كان له بعض المعرفة. وكانت المكتبات العامة في أنحاء العراق قليلة جدًّا، فاشتهرت في البصرة مكتبة الرشاد[2] وكانت تضم نفائس كثيرة مما تبرع به هواة الآثار من الأجانب والحكام الإنجليز والمستشرقين الذين اتصلوا بالبصرة وعرفوا تاريخها وقدرها. ومن مكتبات البصرة مكتبة آل باش أعيان وسيرد ذكرها بالتفصيل.

ولم يشتهر من المكتبات حينذاك غير ما ذكرنا، ولبثت الحال دونما تغيير يذكر، حتى تأسست مكتبة المتحف العراقي في بغداد[3]. وقد شاهدتها سنة ١٩٣٥ فكانت عبارة عن دولاب صغير فيه بعض الأجزاء من

---

(١) يشير إلى مكتبة السلام، المفتتحة في ١٦ نيسان سنة ١٩٢٠.

(٢) هي مكتبة سبيل الرشاد، وقد وصفها الدكتور حميد أحمد حمدان بأنها «هي مكتبة للمطالعة الصحفية فقط، وإنها أشبه بمركز جمعية منه إلى مكتبة» (موسوعة البصرة الحضارية، الموسوعة التاريخية، البصرة ١٩٨٩، ص٤٠١).

(٣) افتتحت سنة ١٩٣٣.

كتبٍ باللغة العربية والإنجليزية لا تزيد على مائة مجلد، فلما عُيِّن كوركيس عواد[1] فيها ملاحظاً اهتم بتنميتها وأخذ يشتري إليها كل ما يتمكن من الحصول عليه من المصادر والكتب النادرة بمختلف اللغات، وكان مدير الآثار العامة ساطع الحصري، فبذل مجهوداً كبيراً، وعزز رغبة كوركيس عواد، فتضافرت الجهود، فنمت المكتبة حتى أصبحت الآن أكبر وأنظم مكتبة في العراق.

وكان ساطع الحصري يفاصل عند شراء الكتب من أيٍّ كان، فأذكر مرة أنني عرضت عليه كتاباً اسمه (نزهة الزمن في تاريخ اليمن) للحجة الحسن طبعة هامبورغ، وكان قليل الصفحات فلا تزيد صفحاته عن ٧٠ وثمنه مرتفع جدًّا، فطلب مني تنزيل ثمنه وأرسل لي مذكرة كتب عليه بخطة (موا....) ولم يُتم الكلمة، فإن وافقت على تخفيض سعره، فسوف يكتب بقية الكلمة (... فق)، وبما أنني أعرف بأنه إذا لم يشتر هذا الكتاب من قبل مكتبة المتحف فإنه سوف (يبور) ولا يباع، تنازلت عن ذلك السعر، فأكمل كلمة (موافق).

وعندما يعرض عليه كتاب مثلاً في اللغة فإنه يكتب على المذكرة: يؤجل ثلاثة أشهر، إذ يقدم عليه كتاباً في التاريخ مثلاً. وقد زاد مخصصات المكتبة وما يتطلب إليها من خزانات وأجور تجليد وعيَّن لها فراشين، وكان مدير المتحف عبد الرزاق لطفي[2]، وهو لا يقل عن

---

(١) كاتب، باحث، مؤرخ، من رواد الفهرسة في العراق، ولد في الموصل سنة ١٩٠٨ وتوفي سنة ١٩٩٢، بدأ حياته معلماً ثم عين أميناً لمكتبة المتحف العراقي سنة ١٩٣٦ ولبث فيها حتى تقاعده سنة ١٩٦٣. له مؤلفات عديدة في التاريخ والفهرسة وتحقيق المخطوطات.

(٢) عمل في تدريس اللغة الإنكليزية في بعض المدارس، ثم عين مديراً للمتحف العراقي، وقد شغل بعد ذلك منصب مدير دار الإذاعة العراقية، وتوفي في سبعينات القرن الماضي.

ساطع بما قام به من خدمات لهذه المكتبة، تتمثل بتنظيمها وتنسيقها وبذل الاهتمام بما تحتاجه، وتوفير كافة متطلباتها.

ولم يكن في المدارس والكليات من الكتب شيء يذكر، حتى قيض الله كلاً من طه الراوي ومجيد خدوري(١) وعبد العزيز الدوري ودرويش المقدادي(٢) وعبد الرحمن البزاز(٣)، فإن هؤلاء أولوا المكتبة عناية بالغة.

كنت قد استوردت كثيراً من الكتب النفيسة النادرة، ولكنني عجزت عن بيعها وتصريفها، فبارت عندي وتكدست في مكتبتي ومخزني وحرت فيما أفعل بها لأتخلَّص منها فقد تضايقت نفسيًّا منها، وأصابني ضيق مادي من جراء ما تجمع لديَّ منها، فأخذت أُسجل أسماءها، وعرضت مشكلتي على أحد أصدقاء المكتبة من الذين لا ينقطعون يوماً واحداً عن زيارتها، وقلت له: (ما رأيك لو كتبنا عن المكتبة العامة وانتقدناها

---

(١) مؤرخ معروف، ولد في الموصل سنة ١٩٠٨، ونال تعليمه الثانوي في مدينته، ثم واصل دراسته في الجامعة الأمريكية ببيروت، والتحق بعدها بجامعة شيكاغو حيث حصل على الدكتوراه سنة ١٩٣٨، عاد بعدها ليعمل أستاذاً في دار المعلمين العالية، ومحاضراً في كلية الحقوق، ثم سافر إلى الولايات المتحدة حيث طلب منه تأسيس مركز لدراسات الشرق الأوسط، وساهم، أو أسس، جامعات وجمعيات علمية في بعض الأقطار العربية والولايات المتحدة، له مؤلفات تاريخية وقانونية، بالعربية والإنكليزية، منها (نظام الانتداب) و(المسألة السورية) و(تحرر العراق من الانتداب) و(نظام الحكم في العراق) و(العراق الجمهوري) وغير ذلك.

(٢) من رواد العمل القومي في العراق، ولد في نابلس، وهاجر إلى العراق، حيث عمل في سلك التعليم، وأسس عدة جمعيات قومية، نفي من العراق بعد فشل حركة مايس سنة ١٩٤١، وتوفي سنة ١٩٦١، وله مؤلفات في القومية والتاريخ القومي العربي.

(٣) قانوني، ولد ببغداد سنة ١٩١٣ وعين أستاذاً في كلية الحقوق، واختير رئيساً للوزراء سنة ١٩٦٦، وتوفي سنة ١٩٧٢، له نشاطات قومية متنوعة، وله مؤلفات مهمة في فقه القانون، والتربية القومية، وتاريخ العراق.

لخلوها من هذه الكتب؟) فاستحسن هذه الفكرة ورحَّب بها، وكانت له علاقة وثيقة بإحدى الجرائد التي كانت تصدر حينئذ هي (الرافدين) لصاحبها ورئيس تحريرها عبد الملك البدري المحامي[1]، وطلبت إلى صديقنا أن يلوم وزارة المعارف على إهمالها المكتبة العامة وعدم تزويدها بما تحتاج إليه مما يجد من الكتب المهمة والصادرة حديثاً، وذكرنا عناوين تلك الكتب، فصدرت الجريدة ذات صباح، وإذا بمدير المكتبة يومئذ محمد جواد أبو التمن يأتي إلى مكتبتي المتواضعة في سوق السراي، والتي لم يكن قد سمع حتى باسمها لصغرها وصغر عمر صاحبها.

وكان محمد جواد أبو التمن أقدر وأنشط من رأيتهم من المشتغلين في هذه المكتبة، فقد رعاها بعنايته وتعهد نموها وتقدمها وازدهارها طوال مكثه فيها، **وكان الدكتور محمد فاضل الجمالي مدير التربية والتعليم العام حينئذ**[2] لا يرد له طلباً مهما كلَّف من المال، فأخذ يشتري كل كتاب يسمع به وتفتقر المكتبة إليه، فيدفع ثمنه من جيبه، ثم يقدم بالكتب قائمة إلى حسابات وزارة المعارف، فيُصرف إليه ثمن ما اشتراه فيعيد ما دفعه، وكثيراً ما تبرّع بثمن بعض الكتب، وكان أحرص من رأيت من مديري المكتبات العامة.

ولما جاء إلى المكتبة وقع نظره على معظم الكتب التي نشرت الجريدة أسماءها حسبما ذكرت، فقال: إنني أُريد شراء هذه الكتب

---

(١) صحفي، أنشأ دار طباعة البدري سنة ١٩٥١، شغل مناصب تربوية مختلفة، آخرها مدير الأوراق في وزارة التربية، أحيل على التقاعد بعد ثورة ١٩٥٨.

(٢) ولد سنة ١٩٠٣، وحصل على دكتوراه في التربية من جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة، وعند عودته تقلب في المناصب الرسمية المهمة، حتى اختير وزيراً للخارجية ورئيساً للوزراء. هاجر إلى تونس حيث أقام حتى وفاته، له عدد من الكتب والدراسات في التربية والتعليم ومذكرات.

جميعاً. وفعلاً اشتراها، فرزمتها له ودفع لي ثمنها كاملاً، وقال لي: أرجو إذا وصلت إليك كتب أخرى أن تُعرِّفني بها، فلا تكتب بعد ذلك في الجريدة. وأخذ يتابع ما يصل إليَّ من الكتب، فلا يصل كتاب إلَّا اقتناه، وكان مما اقتناه طائفة من نوادر المطبوعات العربية التي لم أحصل على نسخة أخرى منها طوال اشتغالي، **وأذكر على سبيل المثال بعضها فيما يلي:**

١- كتاب الفلاحة الأندلسية لابن العوام الإشبيلي، نشره المستشرق بانكيري، وطبع في مدريد سنة ١٨٠٢م النص العربي مع ترجمة لاتينية بمجلدين من القطع الكبير، وهذه النسخة فريدة في جميع المكتبات العراقية الخاصة منها والعامة، ومع أهمية هذا الكتاب ونُدرته وجدتُ أن هذه النسخة من يوم اقتُنِيَت إلى هذا اليوم لم تمسها يد أحد من المطالعين، كما أُهملت مع غيرها من الكتب القيمة.

٢- كتاب الجبال والأمكنة والمياه للزمخشري، وهو كتاب في الجغرافية، نشره المستشرق دي كراف بمدينة ليدن سنة ١٨٥٦، وهذه النسخة فريدة وحيدة، كالكتاب السابق، في مكتبات العراق، وعليه استند في إعادة طبعه في النجف الأشرف.

ومنذ أن فارق محمد جواد أبو التمن المكتبة العامة التي تدعى الآن (المكتبة الوطنية) حتى ما قبل سنتين فقط، لم يكن ما أُضيف إليها من الكتب شيئاً يستحق الذكر إلَّا بعض التوافه مما تتورط باقتنائه وزارة المعارف من كتب تشتريها أو من بعض كتب تُهدى إليها أو تُصادر وترسل إليها. وهذه الحال ما زالت ملازمة لهذه المكتبة حتى بعد أن أُنيطت إدارتها بوزارة الثقافة والإرشاد، وقد كان المتوقع أن تكون أكبر المكتبات العامة جميعاً وأنظمها لقدمها، ولما حَوَته من النوادر التي يعز الحصول عليها اليوم. وهناك أسباب كثيرة لتدهور هذه المكتبة، منها ضعف ميزانيتها وإدارتها وافتقارها إلى من يديرها بكفاءة كبقية المكتبات العامة الأخرى.

المطابع

وكانت المطابع قليلة وأكثرها يدار باليد وبطريقة بدائية ولم يكن اللينوتايب معروفاً في العراق حتى أدخلته مطبعة الحكومة وكانت أشهر المطابع الأهلية مطبعة دار السلام[١] ومطبعة التايمس[٢] والآداب[٣] وصدى العهد[٤] ومطبعة الأيتام[٥] للآباء الكرمليين والنجاح[٦] والكرخ[٧] والفرات[٨] وبغداد لصاحبها عبد الرحمن البناء[٩]، ومطبعة الأخبار[١٠]

---

(١) ثمة مطبعتان باسم دار السلام، الأولى أسسها إبراهيم باشا سنة ١٨٩٠، والأخرى أسسها سعيد الطريحي سنة ١٩٢١.

(٢) أسسها نوري فتح الله سنة ١٩٢١. / (٣) أسست سنة ١٩٠٩.

(٤) أسسها أعضاء حزب العهد سنة ١٩٣٣ لتطبع فيها جريدة (صدى العهد) الناطقة بلسان حزبهم، وكان مديرها توفيق السمعاني.

(٥) أسسها الأب أنستاس ماري الكرملي في سنة ١٩٢٣.

(٦) أسسها عبد العزيز الدباس في شارع المتنبي سنة ١٩٢٦.

(٧) أسسها الملا عبود الكرخي سنة ١٩٢٣.

(٨) أسسها رشيد الصفار في محلة الميدان سنة ١٩٢٢.

(٩) أسسها عبدالرحمن البناء سنة ١٩٢٧ وكانت تقع في شارع رأس الجسر (جسر المأمون أو الوثبة).

(١٠) هي مطبعة دار الأخبار، أسسها جبران ملكون في شارع المتنبي سنة ١٩٢٩.

وكان يرتب فيها جبران ملكون. وكنت أول اشتغالي بالسوق أتصور أن جبران هذا هو جبران خليل جبران، فكنت أسمع بهذا الاسم يتردد كثيراً وتُطلب كتبه باستمرار. وأُنشئت بعدها مطبعة التفيض[١] والجزيرة[٢] ومطبعة دنكور[٣] وبيخور[٤] وهذه الأخيرة كانت تطبع النشرات والكتب الدينية باللغة العبرية. وكان في كل من مجلس الأعيان والنواب مكتبة زاخرة بأنفس الكتب والمراجع القديمة والحديثة وبعض الكتب القانونية وذلك يوم كان طه الراوي سكرتير مجلس الأعيان، وكانت هاتان المكتبتان تتنافسان في الحصول على النادر والطريف من الكتب مهما غلا ثمنه، ولكنني لا أدري أين أصبحتا الآن، فقد حلَّت نوائب وكوارث كثيرة يطول ذكرها، إلَّا أنني أعرف أن بعض النواب والوزراء ورؤساء الوزارات استعاروا منهما كثيراً من الكتب ولم يعيدوها فذهبت شذر مذر.

(١) أسستها مدرسة التفيض في محلة تحت التكية سنة ١٩٢٧.

(٢) أسسها خالد الهاشمي في محلة الميدان سنة ١٩٣٥.

(٣) أسسها الحاخام عزرا دنكور سنة ١٩٠٢.

(٤) أسسها الحاخام يهودا بيخور سنة ١٨٨٤

تجارة المخطوطات

تصل إلى بغداد المخطوطات من كربلاء والنجف الأشرف، وهي أجود ما يُعرض من المخطوطات وأندره، وكان يتسوَّقها الكتبي الشيخ مهدي رئيس وغيره، ويعرضها على نعمان الأعظمي أو الأب أنستاس ماري الكرملي، فإن لم يوفق في بيعها لهما عرضها على المؤرخ عباس العزاوي الذي سرعان ما يشتريها، ومن كركوك كان يتسوَّق المخطوطات الملا صابر حافظ وهو رجل حسن المعاملة.

وأذكر أن نعمان الأعظمي سافر ذات مرة إلى إيران فاشترى بعض المخطوطات، ولما عاد بها احتُجِزت منه في الحدود، ولم يتمكن من إخراجها وإعادتها، ولكنه عند رجوعه أخبر أحمد حامد الصراف المحامي[1] بما وقع له ليتوسط له لدى السلطات الإيرانية بما له من علاقات ودية مع كثير من ساستها وعلمائها وأدبائها، فاشترط على نعمان أنه إذا وُفِّق في إعادة هذه المخطوطات إليه فإنه يأخذ إحداها، يختارها هو مما يعجبه منها، فوافق نعمان على ذلك، وقام الأستاذ الصراف بمساعيه،

---

(١) أديب، باحث، ولد سنة ١٩٠٠ وتخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٢٦، وأشغل وظائف قضائية عدة، له مؤلفات منها (عمر الخيام)، و(الشبك) وبحوث شتى في التراث الإسلامي.

فحصل عليها كاملة، واختار منها ديوان (حافظ شيرازي) مُحلّى بالذهب ومُزوَّقاً، إلَّا أنه بعد أن أشبع رغبته منه عاد فباعه إليه ثانية بمبلغ لا بأس به.

وهناك من يأتي إلى السوق بمخطوطة لبيعها وقد لفها بمترين من الخام، وأدخلها بعد ذلك في كيس من القطيفة المطرزة معتزاً بها، فيصف لك كيف حصل على هذه المخطوطة، وكيف آلت إليه، وكيف أنه أصابه إرثاً من آبائه وأجداده، وكيف ضحَّى بهذا الإرث واكتفى بهذه المخطوطة، حتى يبقى ساعات يصفها دون كلل أو ملل، ولكن عند فتح هذا الكنز نجد أن المخطوطة لا تساوي درهماً واحداً، ولكن لا يمكننا مصارحة صاحبها بهذه الحقيقة فنبقى نجامله ونشيد بهذه المخطوطة، ونبدي اهتمامنا بأهميتها وعجزنا عن شرائها لندرتها وغلو ثمنها بالنظر إلى نفاستها، ونشير عليه بأن يذهب بها إلى العزاوي أو غيره ولا سيما المتحف، فينصرف إلى من أرشدناه إليهم، وربما باعها إلى بعضهم بسعر جيد لعدم معرفة هذا البعض بها.

وتصل بعض المخطوطات من مدينة الموصل، وكان يتسوقها شاكر عبد الرحمن شَنشَل[1] صاحب المكتبة الوطنية فيها، ولكنني لم أجد بين ما يجلبه مخطوطة لها أهمية تستحق الذكر، فكلها مخطوطات كتبت في العصور المتأخرة، وأكثرها يبحث في الروحانيات والسحر والزايِرْجه[2] والسيمياء والطب والفلك، ولم أرَ لها أية أهمية أو قيمة علمية أو أدبية، وكان أكثرها يقتنيه العزاوي، وأغلى مخطوطة كان ثمنها لا يزيد على دينار واحد.

---

(١) وقد أسس مكتبته هذه في سنة ١٩٢٣.

(٢) مجموعة من الطرق تستخدم لمعرفة الإجابة الصحيحة على سؤال ما، وتعتمد هذه الطرق بوجه عام على تقدير قوة الحروف بحسب مراتبها وعلاقتها بالأرقام، وهي داخلة في نطاق علم الجفر أو علم خواص الحروف.

وقد زار السوق محمد أمين الخانجي العالم بالمخطوطات وأشهر كتبي بالعالم الإسلامي، فاقتنى كثيراً من الكتب المهمة وعاد بها إلى مصر، فنشر بعضها، وكان يطبع على غلاف تلك النشرات (من آثار العراق) ومما نشره من الكتب (جواهر الألفاظ) لقُدامة بن جعفر الكاتب البغدادي، وكتاب (الآداب) لجعفر بن شمس الخلافة، وغير ذلك من الرسائل والكتب المهمة التي تم طبعها في مطبعة السعادة، إلا أنه استغرب كثيراً من خلو العراق من المخطوطات، وكان يتصور أنه سوف يرجع بآلاف من الكتب المخطوطة يجدها في البيوت والطرقات لما اشتهرت به بغداد من العلم والأدب والحضارة، ولكنه نسي أن المحن والكوارث التي مرَّت على العراق، والجهل والحريق التي مُنيت بها بغداد أتت على ذلك التراث الضخم .

ويُعد العراق أفقر بلاد العالم قاطبة بالمخطوطات إذا ما قيس بمصر واستنبول ودمشق والهند.

وزارنا الشيخ خليل الخالدي[1] العلّامة بالمخطوطات، وصاحب أكبر خزانة للكتب بالقدس الشريف، وهي الخزانة الخالدية، وكان عائداً من الأندلس والمغرب بعد جولة طويلة قام بها فيهما، فاندهش عندما لم يجد ما يستحق الذكر من المخطوطات والعلماء والأدباء في العراق، فعاد وهو غير مصدق ما شاهده ولمسه، وكان ذلك أوائل سنة ١٩٣٥.

---

(١) كاتب، قاض، ولد في القدس سنة ١٨٦٣ ودرس على علمائها، ثم واصل دراسته في الأزهر، ثم في مدرسة القضاة باستانبول، وعين قاضياً في حلب في السنوات ١٩٠١- ١٩٠٣، ثم عاد إلى استانبول سنة ١٩٠٥، ويعد من مؤسسي حزب الاتحاد والترقي، واختير رئيساً لمحكمة الاستئناف لمدة ١٤ عاماً، وزار القاهرة وتوفي بها سنة ١٩٤١، وله (الاختيارات الخالدية في الآداب) و(أصول الفقه) و(رحلة إلى بلاد المغرب).

وقد زار سوق السراي كثير من العلماء والساسة والأدباء، منهم عبد العزيز المَيْمَني الراجكوتي[١] أُستاذ العربية بجامعة عَليكرَة، وأول من نبَّه العرب إلى أهمية أبي العلاء المَعَرِّي ومكانته، وألف كتاباً عنه حينذاك سمّاه (أبو العلاء وما إليه) طبعه بالمطبعة السلفية بمصر.

والكتب الخطية بِيع أكثرها خارج العراق، وكان أكثر من يشتريها من الأجانب أحد يهود العراق المهاجرين إلى أمريكا واسمه أس يهودا[٢]، وقد جمع ما يقارب العشرين ألف مخطوطة من مختلف أنحاء العالم ولا سيما من العراق، وكان وسطاؤه في الشراء أشخاصاً كثيرين أشهرهم محمد أمين الخانجي، وقد باع أس يهودا هذه المخطوطات بعد ذلك لمكتبة جامعة برنستون، وحفظت بمكان أمين، وعُني بها بعد فهرستها وفرزها، ويمكن لطالبها أن يطلب تصوير أية مخطوطة شاء منها فلا يمر وقت إلَّا وقد وصلت إليه مصورة بالفوتُستات أو بالمكروفيلم تلك المخطوطة بأرخص ثمن يطلب منه، وذلك على خلاف ما اشتهر به البعض عندنا ممن أحرز المخطوطات التافهة وأصبح لا يرضى حتى بذكر أسمائها خوفاً من أن يُطلب منه تصويرها أو حتى رؤيتها، وقد عُرف هذا عند الخاص والعام، وأصبح يذكر مقروناً بهذه الخصلة الذميمة على كل لسان وبكل مجلس ومكان مع شديد الأسف.

---

(١) من أكبر علماء الباكستان، ومن المعنيين بشؤون التراث، حقق عدداً مهمًّا من المخطوطات العربية، منها (السمط والطرائف الأدبية) وهو مجموعة من الدواوين والأشعار النادرة، وكتاب الفاضل للمبرد، ونسب عدنان وقحطان، وما تلحن فيه العامة، وديوان حميد الهلالي، وديوان سحيم، ومن تآليفه (إقليد الخزانة) وغيرها، وله بحوث شتى في نوادر المخطوطات. توفي سنة ١٩٧٩.

(٢) خبير في المخطوطات العربية، عمل وكيلاً لجستر بيتي، صاحب المكتبة المعروفة بهذا الاسم في مدينة دبلن، حيث اشترى له ما يزيد على الألف مخطوطة، أي ما يزيد على ثلث مجموعة الكتب العربية، توفي في الولايات المتحدة سنة ١٩٤٢ .

علماء ومستشرقون

وزار السوق أمين الريحاني[1] فيلسوف الفريكة وأديبها، وبقي مدة يجلس طول النهار في المكتبة العصرية يوم نشر كتابه (قلب العراق)، وجاء يسعى لدى مديرية المطبوعات ليحول دون قطع بعض صفحات من الكتاب كان قد كتبها ولم تلق استحساناً من حكومة العراق حينئذ، وكان آخر مؤلفاته قد نُشر بعنوان (أنتم الشعراء؟) فانبرى له أحد القسس من الذين خرجوا على الكنيسة واسمه الأب مُعَوَّض فرد عليه بكتاب سماه (أجل نحن الشعراء!)، والكتابان من أتفه ما قرأت.

كما زار السوق المستشرقون غوتهيلد وايل الذي حقّق ونشر كتاب (الإنصاف بين النحويين) للأنباري، والعلامة ريتر ناشر سلسلة المكتبة الإسلامية، وأكبر علماء الاستشراق من المعاصرين، والمتخصص بعلم الفرق وعلم الحديث، وقد بلغ ما نشره (١٨) كتاباً من عيون الكتب

---

(١) رحالة، أديب، ولد في قرية الفريكة بلبنان، وهاجر مع أسرته إلى الولايات المتحدة، وعمل في مجال الترجمة والصحافة، ثم إنه سافر، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، إلى البلاد العربية، حيث دون وقائع رحلاته فيها، وألف معظم مؤلفاته، ومنها (ملوك العرب) و(تاريخ نجد الحديث) و(قلب العراق)، وتوفي سنة ١٩٤٠.

مثل: (فِرق الشيعة) للنُّوبَختي، و(الوافي بالوفيات) للصفدي، و(مقالات الإسلاميين) للأشعري وغير ذلك. وفي سنة ١٩٣٥ زار السوق المستشرق الإيطالي كارلو أ. نالينو المتخصص بعلم الفلك عند العرب وتاريخه، والمحاضر في الأدب الجاهلي بالجامعة المصرية حتى سنة ١٩١١، والذي أثنى عليه الدكتور طه حسين في كتابه (في الأدب الجاهلي) فقال. إنه أحد من علَّمنا أُصول البحث العلمي، ونشر كتاب (الزِّيج الحاكمي) وقطعة من كتاب (نزهة المشتاق في اختراق الآفاق) للإدريسي عن جنوب إيطاليا وبَلِرْم.

كما زار السوق الأمير يوسف كمال يصحبه وزير أوقاف مصر يومئذ جعفر ولي باشا، فاقتنى بعض المصاحف النادرة، ومجموعة نفيسة من الكتب الفارسية المصورة والمزوقة، مثل ديوان حافظ شيرازي ويوسف وزليخا وشاهنامة الفردوسي، وغير ذلك.

المجلات

والمجلات المستعملة كانت ترد للسوق إما بطريقة الاستيراد من قبل نعمان الأعظمي أو محمود حلمي، وإما عن طريق الأسكِجية[1] اليهود الذين يمرون في الأزقة والبيوت معلنين شراءهم إياها بأعلى أصواتهم وإبدالها بالألبسة المستعملة وبالصحون والنقود.

وللمجلات هذه زبائن من الطلاب الناشئين الذين كانوا يمرون على السوق باستمرار مثل عبد المجيد النعيمي[2] وعبد القادر البرّاك[3] وغيرهما. وكانت كافة المجلات تطبع وتصدر بمصر، إذ لم تكن لبنان قد اهتمت آنئذ بإصدار الجرائد والمجلات وحتى الكتب، وكانت المجلات مليئة بالمقالات الأدبية والسياسية والطرائف والأخبار لا كما هي الآن من سخافات وتفاهات رغم تطور التحرير وكثرة المواد.

---

(١) من التركية: إسكي بمعنى قديم، وجي أداة نسبة إلى الحرفة، فيكون معناها الاصطلاحي: باعة المواد المستعملة، وهذه المهنة كان يعرف أصحابها في العصور الإسلامية بالأسقاطيين، نسبة إلى الأسقاط، جمع سقط، وهو ما يسقط من المتاع عادة.

(٢) أديب شاعر، له ديوان طبع سنة ١٩٦٥، وكتاب (الإملاء الواضح) طبع غير مرة.

(٣) صحفي، ولد سنة ١٩٢٣ وأصدر منذ سنة ١٩٤٧ عدداً من الصحف اليومية، آخرها جريدة (البلد) التي استمر صدورها أربع سنوات (١٩٦٣- ١٩٦٧)، توفي سنة ١٩٩٥.

وكان إسحق معلم نسيم شريك محمود حلمي يحافظ على مركزه التجاري في استيراد الكتب والمجلات، فلا يدع مجالاً لأحد أن يستوردها، وكانت بعض المجلات القليلة الانتشار مثلاً لا يستوردها لتفاهتها وضعف توزيعها، فتلتجئ تلك المجلة إلى موزع آخر، وحين تصل إلى هذا الموزع فإن إسحق يسرع إلى إخبار إدارة المجلة بأنه مستعد لتوزيعها ويطلبها بالطائرة وبأعداد مضاعفة ويغرق السوق بها، فيضطر الموزع السابق أن يكتب إلى إدارة المجلة برفض توزيعها طالماً وصلت إلى محمود حلمي بالطائرة قبل أن تصل إليه بالسيارة، ويستمر نسيم على هذا المنوال شهراً أو شهرين، وبعدها يطلب إلى إدارة المجلة أن تقطع إرسالها إليه، وبهذا كان يسيطر على السوق سيطرة تامة، ولا يدع رأساً من تجار الكتب والمجلات يرتفع غير رأسه، وقد جمع هو وشريكه محمود حلمي ثروة كبيرة احتفظ هو بما أصابه منها لتفكيره النيِّر واتزانه وبُعد نظره، وطارت من الثاني لعدم تدبيره ولاشتغاله بأعمال أخرى لا تمتّ إلى الكتب بصلة، ولو كان إسحق معلم نسيم لا يزال موجوداً لما صارت حال أبي عباس إلى ما هي عليه الآن، فقد كان إسحق ذكيًّا عاقلاً مخلصاً بالرغم من أن محمود حلمي يشيع عنه أنه هو السبب في تأخره وتدهوره، ويعرف كل من عاصرهما واتصل بهما، أن محمود حلمي صار يتدهور شيئاً فشيئاً بعد أن ترك إسحق العمل وغادر العراق. ولن أنسى يوم عزم إسحق على السفر إلى خارج العراق، فقد مر على أصحاب المكتبات خاصة وعلى أهل السوق عامة يوصيهم بمحمود حلمي خيراً، وكان متأثراً غاية التأثر.

بيد أن إسحق كان كغيره من أصحاب المكتبات جاهلاً لا يفهم من أمور الكتب شيئاً ولم يتعود المطالعة مطلقاً، وهذا بخلاف مجلسه البيتي الذي كان يضم صفوة مختارة من الأدباء يهوداً ومسلمين ونصارى، وكان يعود الفضل في تهيئة هذا المجلس ونجاحه إلى زوجته المثقفة التي

عُرفت بذكائها وأدبها، وكان يحضر هذا المجلس كاتب بارع وأديب لامع تسنَّم كرسي الوزارة في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

أما الكتب الجنسية فكانت أقل الكتب انتشاراً، فلم يكن هناك إلَّا كتب قليلة جدًّا، وهي: أسرار الحياة الزوجية لماري ستوبس، ورجوع الشيخ إلى صِباه، وهذا الأخير كان تداوله ممنوعاً، وأغلب طبعاته سقيمة ويباع سرًّا بأسعار عالية. ثم أخذت تَرِد من لبنان مجلة الصحافي التائه، وما يُنشر للرِّياشي[١] مؤلف (عصابات الغرام) و(أهل الغرام).

وكان من عملاء سوق السراي، ولا سيما عملاء نعمان الأعظمي، زبون من أكابر شيوخ العمارة ونائب في مجلس الأمة، هو الشيخ فالح الصيهود[٢]، وكان عند انعقاد دورة المجلس يسكن بغداد ويتردد على السوق، فيطلب من عندنا كل الكتب التي تبحث في الأمور الجنسية، كالقصص والمِلَح والمناظرات، مثل رجوع الشيخ إلى صباه، والإيضاح في علم النكاح، وأخبار النساء لابن قيم الجوزية، ومحاضرات الأدباء للراغب الأصبهاني، وزهر الربيع لنعمة الجزائري، وغير ذلك من الكتب التي تتناول الشؤون الجنسية. وكان يقتني الكتب دون مساومة، وربما دفع ثمن الكتاب مضاعفاً باختياره، فمثلاً كتاب عيون الأخبار لابن قتيبة يتكون من أربعة مجلدات، وفي المجلد الرابع منه كتاب خاص بالنساء، ولذا فإنه يشتري الكتاب كاملاً ويدفع ثمنه، إلَّا أنه يترك المجلدات الأول والثاني والثالث ويكتفي بالرابع فقط. والشيخ فالح كان شديد العناية كبير الاهتمام بهذه الكتب قد جمع كثيراً منها، وعند عودته

---

(١) هو إسكندر الرياشي، وقد عرف بالصحافي التائه.

(٢) شيخ عشيرة ألبو محمد، ولد سنة ١٨٤٥ وتوفي سنة ١٩٤١، وكان شاعراً بالعامية، نبيلاً، له مكانة طيبة لدى عشائر العمارة، وفي مجلس النواب، حيث انتخب غير مرة نائباً عن العمارة.

إلى البيت كانت تُقرأ له بين الفَيْنَة والفينة وهو مصغٍ لما يقرأ له بشغف وارتياح وابتهاج.

وكانت في مكتبته نسخة خطية جيدة فريدة جميلة الخط من كتاب طريف اسمه (جامع اللذة) لابن السِّمسماني الذي لم نقف على ترجمة مؤلفه[1]، ولعله كان اسماً مستعاراً اتخذه المؤلف ليتوارى به عن أنظار الناقدين، وهو أقدم زمناً من كتاب رجوع الشيخ إلى صباه، فقد استقى ابن كمال باشا مؤلف كتاب رجوع الشيخ كثيراً من كتاب جامع اللذة، وهي نسخة فيها من الأخطاء ما فيها، وكان لا يرضى بأن يَطَّلع أحد عليها أو يطالعها إلَّا من وثق به ممن كان متزوجاً أو على أُهْبَة الزواج. إن هذا الكتاب يعتبر أوسع كتاب جنسي أُلِّف في القرن السابع الهجري، وفيه كثير من الحكايات والطرق المكشوفة والوصفات الطبيعة وغير ذلك.

ولا أدري كيف وصلت النسخة هذه إلى عبد الستار القرغولي وصديقه الرئيس نعمان ثابت فكتبا عنها عدة نسخ على الآلة الكاتبة زادت أغلاطها عما كانت عليه، وقد حصلت على نسخة منها قدمتها بدوري إلى عبد المطلب الأمين فاهتم بنسخها من جديد، وأصلح ما وقف عليه فيها من أغلاط، إذ راجع جميع نصوصها على الكتب التي استقى منها ابن السمسماني، وقابل ما فيها من قصص وألفاظ على ما يناظرها مما وقف عليه في تضاعيف الكتب العربية القديمة التي تتناول مثل هذه الموضوعات، وكان عبد المطلب وعدني بأن يعطيني نسخة مصححة من الكتاب، ولكني لم أحصل عليها حتى اليوم، وأغلب الظن أن الكتاب فُقد منه.

---

(١) قال حاجي خليفة في كشف الظنون ص ٥٧١: «جامع اللذات في الباه لأبي نصر(نصر منصور) بن علي الكاتب الشهير بابن السمساني، وهو كتاب كبير حسن السبك والترتيب».

وأذكر أن عبد الستار القَرَه غولي -رحمه الله- كان يحتفظ في مكتبته بنسخة مخطوطة من كتاب رشف الزلال من السحر الحلال للإمام جلال الدين السيوطي، وهو يتألف من عشرين مقامة كُتبت على لسان عشرين عالماً دخلوا على زوجاتهم في ليلة عيد الفطر، فوصف كل واحد منهم ما بانَ له من ذلك حسب علمه وعمله وفنِّه، فقدَّمه إلى نعمان الأعظمي الذي استنسخ منه نسخة أعطاها إلى عبد الستار، وباع الأصل للشيخ فالح الصيهود، وعرض عبد الستار القره غولي النسخة التي أخذها على أحد كبار الضباط هو عبد المطلب الأمين، فأعطاها إلى صبري الخطاط الذي نسخ بخطه الجميل منها نسختين، أعطاني إحداهما، وما زلت احتفظ بها إلى يومنا هذا.

مرَّ بي طه الراوي ذات يوم، وكان يقف أمام المكتبة لضيقها، لأنها لا تتسع لدخول أكثر من شخص واحد، وأخذ يقص عليَّ متعجباً ممّا حصل لهذا الكتاب، إذ كان قد أخبرني بأن نسخته سُرقت منه وإذا بها تعود إلى مكتبته بعد غياب طويل دام سنتين.

سوق السراي والمواقف الوطنية

كان سوق السراي يتأثر بالروح الوطنية المتأججة بسبب نكبة فلسطين ووعد بلفور والثورة في كافة المدن الفلسطينية أشد التأثر، وكان يُهيِّئ السوق للمظاهرات والإضرابات ويحثهم عليها عبد الكريم خضر صاحب مكتبة الشرق، فكان يحرضنا جميعاً علي غلق مكتباتنا، فإذا ما تأخر أحدهم ذهب إليه مسرعاً ومتأثراً من تخلّفه، وإذا ما لاحظ أن السوق يتباطأ في غلق الأبواب فإنه ينزل من مكتبته ويمر على المكتبات واحدة بعد أخرى وخلفه بعض الشبان والصبيان وهو ينشد هذه الكلمات المؤثرة:

قُم من القبر حزين يا أمير المؤمنين

قتل الصهيون في القدس خيار المسلمين

وكنا نرددها جميعاً بعده ونمشي خلفه، ولا بد من امتثال أمره، إذ كان مخلصاً صادقاً، وهو لا ينفك يصف أحوال العرب والمسلمين في فلسطين وإذلالهم من قبل اليهود. وأول ما يتأثر به السوق هو غلق خان الشابندر للصاغة حالما يسمعون الأناشيد.

وكان عبد الكريم خضر يمر أمام المكتبات حتى يرى صاحب كل مكتبة قد أغلق دكانه فيمشي إلى غيره، وهكذا حتى يأتي على الباقين،

فنجتمع خارج السوق ثم نسير، وربما حمل بعضنا الأعلام مارين بشارع المتنبي متوجهين إلى جامع الحيدرخانة[1] لنرى بقية أصحاب الحرف قد تجمعوا فيه مع كثير من الأساتذة والطلاب، ونبقى في الجامع لسماع الخطب الحماسية يلقيها خطباء بارعون قد تعودوا إلقاء مثل هذه الخطب المؤثرة في كثير من المظاهرات، وربما طاردتنا الشرطة ففرقتنا بعد أن أشبعت البعض منّا ضرباً بالعصيّ أو ركلاً بالأقدام أو لكماً بالأيدي.

وكنت أشاهد السيد حسون أبو الجبن[2] لابساً الكَفَن مضرجاً بالدم في منظر مؤثر جدًّا يتقدم المظاهرة وهي تسير في شارع الرشيد.

وكنت أشعر بسرور وارتياح وغبطة لاشتراكنا في مثل هذه المظاهرات، لا لشيء سوى أني سوف أنصرف من المكتبة إلى بيتي في الأعظمية قبل الوقت الذي أنصرف فيه عادة كل يوم لأطالع كتاباً جليلاً لم يؤلف مثله إلى هذا اليوم، هو (حضارة الإسلام في دار السلام) تأليف جميل نخلة المُدوَّر، وهو رحلة كُتبت على لسان رحالة فارسي من القرن الثاني بعد أن اقتبس نصوصاً عربية من مئات الكتب والمصادر المهمة القيمة.

---

(١) كان هذا الجامع في أصله مسجداً أسسه الخليفة العباسي الناصر لدين الله في أوائل القرن السابع للهجرة، وعرف بمسجد سوق الخبازين، وشهد تعميرات تالية، حتى تولى والي بغداد داود باشا تعميره تعميراً شاملاً وتوسيع مساحته سنة ١٢٤٢هـ/ ١٨١٦م، وعرف بالحيدرخانه نسبة إلى المحلة التي يقع في أرضها، وهي منسوبة إلى رجل دفن فيها يعرف بحيدر خان . وقد شهدت ساحة الجامع التجمعات الحاشدة التي حدثت في أثناء ثورة ١٩٢٠ والتي طالب قادتها بحكومة عراقية ذات سيادة.

(٢) كان يبيع الجبن في سوق البزازين، قرب جامع الوزير، اشتغل في السياسة في الثلاثينات، فانخرط في العمل النقابي، وكان أحد الناشطين في الإضراب على شركة الكهرباء، واعتقل في بعقوبة.

وعبد الكريم خضر لم يكن كُتُبِيًّا ناجحاً يوماً ما مع أنه كان المتوقع أن يكون كذلك[١]، إذ كان أبوه الملا خضر كتبيًّا، ولكنني لم أعاصره ولم أُدركه، وكان يبيع الكتب المخطوطة والمطبوعة حسب ما كان يتطلب عصره.

وعبد الكريم خضر لم ينشر أي كتاب في أول عهده، إلَّا أنه في سنواته الأخيرة نشر كتاب (تاريخ الأمة العربية) تأليف درويش المقدادي المقرر للمدارس المتوسطة، وكتاب (المنتخبات من النصوص) لناجي معروف، وهو كتاب مدرسي كذلك، وبعض القصص الشعبية أهمها قصة جِراب الكردي وجراب العجمي[٢]، وهي مناظرات طريفة لا أعرف من أين جاء بها، وكان أحمد كاظمية صاحب مكتبة الكاظمية بسوق السراي يحلو له أن يتندر بهذه القصة ويردد اسمها بصوته الجهوري كلما وجد فراغاً عنده وقلة في المترددين على دكانه.

ولم يكن عبد الكريم خضر يستورد الكتب كما كان يفعل نعمان الأعظمي ومحمود حلمي، بل كان مكتفياً بالكتب المدرسية التي انصرف لها أخيراً، لكنه سافر إلى مصر في أيامه الأخيرة قبل الحرب العالمية الثانية[٣]، فاستورد بعض الكتب كان أهمها كمية كبيرة من كتاب (معجم

---

(١) سيذكر بعد قليل أن مكتبته، مكتبة الشرق، كانت تعد المكتبة الثانية في العراق أهمية.

(٢) لم يصدر عبد الكريم خضر هذه القصة وإنما أصدرها الحاج نعمان الأعظمي، منشورات المكتبة العربية، مطبعة دار الأخبار، بغداد، دون تاريخ الطبع.

(٣) بل أنه سافر مرتين، الأولى سنة ١٩٣٧ والأخرى سنة ١٩٣٨، واستورد في رحلته الأولى عدداً كبيراً من الكتب غير المعروفة في العراق، منها ما كان حديث الصدور، ومنها ما كان قديماً، قام هو بإعادة تجليده وشحنه إلى مكتبته ليباع في بغداد. وفي رحلته الأخرى تولى طبع كتاب (مروج الذهب) للمسعودي، طبعة تجارية، فضلاً عن اتفاقه مع دار المأمون للنشر في القاهرة لصاحبها الأديب أحمد =

الأدباء) تأليف ياقوت الحموي الرومي طبعة أحمد فريد رفاعي في ٢٠ مجلداً، وكمية من كتب مختلفة شحنها يوم سافر إلى بغداد على إحدى البواخر الإيطالية إلى ميناء البصرة مارة بالخليج العربي، فلما دخلت إيطاليا الحرب التجأت هذه الباخرة إلى أحد الموانئ الإيرانية، حيث بقيت حتى دخلت جيوش الحلفاء إيران، فاستولت على تلك الباخرة بما فيها من حمولة، وتمكن عبد الكريم خضر أن يتسلم بضاعته التي تضاعفت أثمانها بسبب تأخر الباخرة عن موعد وصولها إلى البصرة، وحصل من وراء ذلك على ربح كبير[1]، إلَّا أنه -مع الأسف- أصابته رصاصة طائشة أردته قتيلاً بعد انتهاء حركة رشيد عالي[2]، فآلت مكتبته إلى أولاده سعد وإخوته الذين تربوا تربية حسنة مشبعة بروح دينية وأُدِّبوا خير أدب، ولكن سعداً وإخوته لم يتمكنوا من مواصلة العمل لصغر سنهم ولكساد السوق، مما جعلهم يصفُّون المكتبة التي تلاشت بعد أن كانت تعد المكتبة الثانية في العراق أهمية، وقد عيَّن أولاده -حفظهم الله- في الوظائف الحكومة، وهم من أحسن الناس تهذيباً وأسماهم خلقاً.

= فريد رفاعي على شراء كمية كبيرة من كتاب (معجم الأدباء) على ما سيذكر المؤلف بعد قليل.

(١) لقد حالت ظروف الحرب دون تسليم الكتب إلى صاحبها، حتى إذا ما انتهت الحرب سنة ١٩٤٥، تسلمها ابنه سعد، فقد كان عبد الكريم قد استشهد قبل ذلك بأربع سنوات.

(٢) وكان استشهاده في صباح يوم ٣١ أيار سنة ١٩٤١.

تأسيس مكتبة المثنى

بقيت عند نعمان الأعظمي عاملاً حتى سنة ١٩٣٦، وعمري حينذاك سبع عشرة سنة، أعاني ما أُعانيه من فقر وتعب وبؤس وعدم تقدير، فكنت مع همتي ونشاطي ومعرفتي بالكتب، وما يتطلبه العمل في المكتبة من بيع وشراء وأمانة وإخلاص وحرص ودوام منتظم مستمر دون انقطاع عن العمل يوماً واحداً حتى لو مرضت، مع كل هذا لم أجد منه أي تقدير أو عطف، فراتبي منذ عملت عنده حتى خرجت منه لم يزده من تلقاء نفسه، بل إلّا إذا طالبت وانقطعت عن العمل، وحتى يوم أن تركت العمل لم يزد **راتبي على ثلاثة دنانير في الشهر**. وكنت غير راضٍ بما أنا فيه، ولكن حاجتي إلى إعالة عائلتي هي التي جعلتني لا أتخلى عنه على الرغم مما قاسيت منه، وكنت كلما فكرت بالخروج منه لا أستطيع أن أُحقق ما فكرت فيه إذ لم أكن أثق بنفسي، وبأني سأتمكن من الحصول على مثل راتبي إذا تركت العمل عنده، لأنني لم أتصل بأحد ولم أتعرف إلى أحد ممن له قدرة يزيل عني هذه المحنة أو يُرفِّه حالتي المادية.

وبينما كان نعمان الأعظمي يتأهب للسفر كعادته في كل عام إلى خارج العراق التمسته أن يُصلح المِروَحة قبل سفره، نظراً لقرب حلول الصيف بحرِّه الشديد، فأنكر عليَّ طلبي هذا ورفض أن يصلحها، وقال: هل في بيتكم مِروحة؟ وكنت أخافه وأهابه واحترمه، فقلت له: لن أجيء

غداً إن لم تصلحها. فاستغرب صدور مثل هذا الكلام مني وتحدّاني قائلاً: لأرى ذلك! إذ كيف تتمكن من الانقطاع عن العمل وأنت ذلك الفقير الذي لا يملك مصروفه اليومي، فتألمت كثيراً وصممت على الانفصال عنه.

وفي اليوم الثاني لم أذهب إلى المكتبة كعادتي، وبقيت في البيت، فسألتني والدتي ما سبب عدم ذهابك اليوم؟ هل أنت مريض؟ فقد كانت تعرف أنني لا أنقطع حتى لو مرضتُ. وكنت إذا شكوتُ مرضاً أو مغصاً وأنا في المكتبة فإن أستاذي يقول لي: قُم نظِّف المخزن شوية، فإن جلوسك هكذا هو الذي سبب لك المغص، فأمشي وأنا أتلوّى مما أشكوه. ويعلم الله أنني طيلة تلك السنوات لم أنقطع يوماً واحداً عن العمل حتى أيام الأعياد والجمع والعطل الرسمية. فقلت لوالدتي رحمها الله: إنني لن أذهب بعدُ إلى المكتبة وقد انقطعت، فاستغربت ووَلْوَلت لأنها ظنت أن انقطاعي هذا يسبب كارثة للبيت بأجمعه لعدم وجود ما نقتات به جميعاً يوماً واحداً، إلَّا أنني طمأنتها بأنني قد وجدت عملاً يدرّ عليَّ بقدر راتبي وزيادة، ولكنها لم تطمئن، بل أنا نفسي لم أكن في واقع الأمر مطمئناً، وبعد تفكير وتأمل رأيت أن أذهب إلى إحدى قريباتي التي عرفتُ أنها قد جمعت مبلغاً لا يقل عن عشرة دنانير، وقلما وجد بين أفراد عائلتنا سواء أكان من جهة الأم أم من جهة الأب من كان يملك مثل هذا المبلغ الكبير الجسيم، فطلبت منها متوسلاً متضرعاً أن تقرضني أربعة دنانير ونصف الدينار. ولا أدري كيف وافقت ووثقت بي حين أقرضتني ما طلبت، وعلى كل حال أخذت منها هذا المبلغ وذهبت به مسرعاً إلى المصرف العثماني وحولته بواسطته إلى شركة الكتبي (لُوزاك) بلندن، في مقابل أن تبعث إليَّ بنسخة كاملة من كتاب (معجم الأدباء) تأليف ياقوت الحموي الرومي الذي نشره وحققه المستشرق الإنكليزي د.س. مَرْجِليوث، وكان هذا الكتاب قد طبع على نفقة لجنة تذكار جيب،

وهو يقع في سبعة مجلدات. وبعد خمسة وعشرين يوماً وصلت إليَّ النسخة، فأخذتها وذهبت بها إلى كلية بغداد للآباء اليسوعيين في الصليخ[1]، وكان مديرها آنذاك الأب رايْس، فلما رأى النسخة استمهلني وطلب الانتظار دقائق ريثما يتأكد من سعرها من فهارس المكتبات التي كانت بحوزته، فلما رأى ثمنها وتأكد منه وافق عليه ودفعه إليّ وهو سبعة دنانير ونصف الدينار، وبذلك ربحت راتبي في يوم واحد، فسلمت والدتي الثلاثة دنانير، وقلت لها: تطمئنين الآن بأنني سأتمكن من الحصول على راتبي، ففرحت وارتاحت.

وذهبت ثانية إلى المصرف وحوَّلتُ المبلغ نفسه إلى لندن، وطلبت نسخة ثانية من الكتاب نفسه، فوصلت النسخة كذلك بالمدة نفسها، فبعتها إلى مكتبة دائرة الآثار القديمة بالمبلغ نفسه. وهكذا صرت كلما بعت نسخة طلبت غيرها فأحصل على ربح قدره ثلاثة دنانير. وبقيت الحال على هذا المنوال ثلاثة أشهر، فاطمأننت وزادت ثقتي بنفسي، وبينما أنا على هذه الحال إذ طلبني خالي عبد الرحمن وعرض عليَّ أن أفتح مكتبة معه بعد أن كان قد باع داراً يسكنها، فوافقت على ما عرضه على الرغم من سوء علاقتنا معه، كل هذا ونعمان الأعظمي لا ينفك يبعث ببعض أصدقائه الذين تعرَّفوا إليَّ بمكتبته ليقنعوني بالعودة إلى مكتبته، إلَّا أنني صممت على عدم العودة مهما كلفني الأمر.

بعث إلي خالي هذا بمبلغ قدره خمسة وعشرون ديناراً، وأكّد عليَّ أن أوسِّع عملي ما استطعت ولا أتعامل بالنسيئة مع المكتبات الخارجية، وقال إنه يتمكن من تزويدي بمبلغ آخر، فأرسلت بعض المبلغ إلى مصر وبعضه إلى أوروبا طالباً به ما عرفتُ من مختلف الكتب. ووجدت أحد

(١) مدرسة ثانوية أسسها في الثلاثينات وأدارها الآباء اليسوعيون، وعرفت أيضاً بمدرسة الأمريكان، وقد سمي الشارع المؤدي إليها باسم الشاعر الأخطل.

الدكاكين الفارغة لا تزيد مساحته على مترين مربعين، يقع في وسط سوق السراي، قريباً من مطعم الحاج رشيد الشهير، مقابل أحد أبواب خان الشابندر للصاغة، وقد كانت أجرته السنوية ستة عشر ديناراً، وهو يعود إلى مديرية أوقاف بغداد. واشتريت أخشاباً من صناديق فارغة لم تُصقل، واتخذت منها رفوفاً لم يكن شكلها جذاباً مقبولاً، وملأتها بمجلات مستعملة طلبتها من أحد الباعة الذين اختصوا ببيع هذه المجلات، وكان أكثرها مجلدات من الرسالة والفكاهة، وكان ذلك في ٥-٧-١٩٣٦.

نشاط مطرد

وقد شد أزري وساعدني كثيراً بعض من التقيت بهم يوم كنت أعمل عند نعمان الأعظمي، منهم الدكتور عبد العزيز الدوري، والأستاذ أحمد عبد الباقي معاون محافظ البنك المركزي[1]، والشيخ سعيد إسماعيل الباجه جي إمام مسجد الفضل، والأستاذ مالك الهنداوي حاكم كربلاء الذي تعرفت إليه بواسطة الدكتور عبد العزيز الدوري. وكان الأستاذ محمود العَبطة[2] أحد من كان يُنظِّم وضع المجلات على رفوفها، وكان لا ينقطع عن الحضور باستمرار، ولم تمض مدة قصيرة حتى وصلت إليَّ كمية كبيرة من نفائس ما طُبع في أوروبا من مؤلفات عربية قديمة، ولا سيما ما كان منها مطبوعاً بمطبعة بريل بمدينة ليدن من أعمال هولندا، وكذلك من مكتبة لوزاك بلندن، ومكتبة بروخهاوس في ليبسك التي

---

(١) خبير بالشؤون المالية، ولد سنة ١٩١٧، تخرج في كلية المعلمين العالية سنة ١٩٤٢، تقلب في المناصب المالية، حتى اختير وكيلاً لوزارة المالية سنة ١٩٥٩، ثم نائباً لمحافظ البنك المركزي سنة ١٩٦٥، ترجم عدداً من الكتب منها (الثورة الصناعية) و(الثورة الكوبرنيكية) و(وادي الرافدين مهد الحضارة)، وحقق (لطف التدبير للإسكافي).

(٢) قاض، أديب، ولد سنة ١٩٢٠ وتوفي سنة ١٩٨٦، وله مقالات أدبية عديدة نشرها في مختلف المجلات العراقية والعربية، وعدة مؤلفات في الأدب والسياسة.

كانت وكيلة لنشريات جمعية المستشرقين الألمانية التي أنشأها العلامة المستشرق هـ. ريتر ونشرت إلى يومنا هذا (٣٢) كتاباً من عيون كتب التراث العربي التي تتناول التاريخ والتراجم والفرق والشعر وغير ذلك، وكانت تصل اليَّ هذه الكتب باسم مكتبتي التي ارتأيت تسميتها يومئذ باسم مكتبة (المعرِّي)، كما وصلت إلي رسائل كثيرة بهذا الاسم منها رسالة من الأب أنستاس ماري الكرملي جعل عنوانها (سيدي صاحب مكتبة المعري) . وكنت وأنا صغير أحفظ لأبي العلاء كثيراً من لزومياته، بل حفظت بعض نتفٍ من رسالة الغفران التي كنت اقرؤها فلا أفهم ما فيها، حتى نشرها كامل كيلاني، وشرح بعض مفرداتها، وأسماء من جاء ذكره فيها، فحبب إليَّ مطالعتها.

وكان من أصدقائي عبد الستار القره غولي -رحمه الله- فأشار عليَّ بأن أغير اسم مكتبتي وأجعله (مكتبة المثنى)، نسبة إلى (المثنى بن حارثة الشيباني) أحد قادة الجيش العربي الذي فتح العراق في صدر الإسلام، إذ كانت الروح الوطنية والقومية يومئذ متأججة في العراق، وأسس في بغداد نادي المثنى[1] الذي انبثقت عنه جمعية الجوَّال العربي[2]، فامتثلت إشارته ونفَّذتُ نصيحته، فأعطيت الشيخ سعيد الباجه جي قطعة من الزِّنك كنت قد نزعتها من جدار وزارة المالية، إذ كانت تعلن عن شراب

---

(١) ناد قومي، دعا إلى القومية العربية والوحدة بين أقطار العرب، والنضال ضد الاستعمار. افتتح في ١٧ آذار سنة ١٩٣٥. حازم المفتي، العراق بين عهدين، بغداد ١٩٩٩، ص١٤٤.

(٢) نالت هذه الجمعية الإجازة الرسمية سنة ١٩٣٣، وكان هدفها تربية جيل عسكري يؤمن بالقومية العربية، ويتحلى بروح الفروسية والمروءة العربية. المصدر نفسه، ص١٥٤. ولم تنبثق هذه الجمعية من نادي المثنى، لأن تأسيسها سابق عليه بنحو سنتين، ولكن بالنظر لتشابه مبادئ الجمعيتين، فقد قررت جمعية الجوال سنة ١٩٣٦ الانضمام إلى النادي مع الاحتفاظ بكيانها داخله.

الحدباء، وكنتُ وما زلت أكره الخمر، وصممت أنني إذا وفقت لفتح مكتبة يوماً ما فإنني سوف أكتب لوحة المكتبة عليها، وفعلاً حصل ذلك، فأخذها الشيخ سعيد وخطها بقلمه، وكان يتدرب على الخط، فتفوق على كثير من أقرانه يومئذ، وبرع في الخط حتى تمكن من كتابة بضع لوحات قدمها إلى مسجد المُرادية[1]، وإلى مرقد الشيخ عبد القادر الكيلاني قدس سره، وإلى مساجد أخرى.

وفي هذه الأثناء نشر الأستاذ القره غولي كتابه المسمى (المثنى بن حارثة الشيباني)، فأشار إلى فتح مكتبتي وتمنَّى لي التوفيق، وطبع على غلافه (يُطلب من مكتبة المثنى)، وكان هذا أول كتاب يُذكر اسمي عليه، وهو من رسائل نادي المثنى الذي أصبح يطبع بعض الرسائل والكتب، فنشر بعده كتيباً آخر اسمه (المدرسة المُستنصرية) تأليف ناجي معروف[2]، وهو أول من اهتم بهذه المدرسة وأفرد لها رسالة مطبوعة[3] وناشد المعارف والآثار برعايتها وطلب صيانتها، وقد طبعت على ورق جميل وبقطع صغير، والمؤلف لم يخرج عن مصدرين كان قد وقع عليهما، فيهما ذكر لهذه الدراسة، هما كتاب (خلاصة الذهب

---

(١) يقصد جامع المرادية التي أسسه والي بغداد مراد باشا سنة ٩٧٨هـ/ ١٥٧٠م، ويقع في محلة الميدان، مقابل مبنى وزارة الدفاع.

(٢) مؤرخ مربٍّ، ولد في الأعظمية سنة ١٩١٠ وعين مدرساً في الإعدادية المركزية، ثم سافر إلى فرنسا حيث حصل على شهادة الماجستير، وكاد أن يحصل على الدكتوراه لولا قيام الحرب العالمية الثانية، فعاد حيث عمل في مديرية الآثار العامة، ثم عين مديراً لأوقاف بغداد، وفي سنة ١٩٥٢ عين عميداً لكلية الشريعة، فكلية الآداب سنة ١٩٦٣، فعضواً في مجلس الخدمة العامة، واختير عضواً في المجمع العلمي العراقي، ونال شهادة الدكتوراه من جامعة القاهرة سنة ١٩٧١، وله مؤلفات عديدة في التاريخ والتراث. توفي سنة ١٩٧٧.

(٣) طبعت ببغداد سنة ١٩٣٥.

المسبوك المختصر من سير الملوك) لعبد الرحمن الإربلّي، وكتاب (الحوادث الجامعة والتجارب النافعة).

ولما وصل بعض ما طلبناه من الكتب من ألمانيا وهولندا وباريس ولندن والهند أحدث وصولها دويًّا في جميع الأوساط الثقافية والعلمية في بغداد، حتى أن بعضهم دهش وتحير مما رأى وهو غير مصدق، إذ لأول مرة تصل هذه المطبوعات إلى سوق بغداد فيراها الناس في أصغر مكتبة وعند أصغر كتبي.

وقبل أن تصل الكتب التي طلبتها من مصر، إذا بخالي المتقدم ذكره يطلب مني أن أُعيد إليه المبلغ الذي أعطانيه، فقد حسَّن له بعضهم تربية الخيل وأغروه بأرباح خيالية، فصعقت لهذا الطلب بعد أن تورطت بإرسال جميع المبالغ إلى الخارج فلا يمكنني أن أجمعها إلَّا بعد أن تصل إليَّ الكتب وأتمكن من بيعها، وحِرتُ في أمري، وتداولت أنا وأخي جاسم مع والدتنا وحَسَّنّا لها أن تزيد بدل رهن دارها التي تسكنها، وكانت مرهونة منذ أن بنتها بمبلغ خمسمائة روبية، أي سبعة وثلاثين ديناراً ونصف الدينار، فلم تتمكن من تسديد الرهن ولا فوائده، فازداد الدين حتى بلغ الضعف. ولما رأت ما أنا فيه وافقت على ما طلبتُ، ورَهَنَتْ دارها لقاء (١٢٠) ديناراً سددت منها دين الرهن الأول وفوائده، وأعدت إلى خالي الخمسة والعشرين ديناراً، ودفعت إليه أرباحه لمدة شهرين إذ كنت ربحت ما لا يقل عن خمسة عشر دينار في كل شهر، وبقيت وحدي في المكتبة أُعيل أهلي وأُسدّد فوائد الدين الموثق برهن الدار المرهونة، وأصبحت المكتبة تزداد أرباحها يوماً بعد يوم.

وكان كل من يتردد على المكتبة يداخله العجب مما يرى فيها من أُمهات الكتب العربية النفيسة المطبوعة طبعاً متقناً في مختلف أنحاء العالم.

أثناء افتتاح مكتبة المثنى زارني كوركيس عواد، وكان يومئذ معلماً في مدرسة شمعون الصفا الابتدائية بالموصل، فأُعجب بالمكتبة كثيراً، وسرَّ بما رأى فيها من نوادر المطبوعات العربية وغرائبها التي وردت إلينا من مختلف أنحاء العالم، كالهند وسوريا ولبنان ومصر وأوروبا وأمريكا. وكان أول كتاب اشتراه مني في تلك الزيارة هو [لب] اللباب في تحرير الأنساب لجلال الدين السيوطي الذي نشره المستشرق الهولندي [بطرس جوهان] فياث في [مطبعة بريل] مدينة ليدن سنة ١٨٤٠م مع مقدمة وتعليقات باللغة اللاتينية، وهو مختصر كتاب اللباب في تهذيب الأنساب لعز الدين ابن الأثير الجَزَري، وقد اختصره السيوطي وزاد عليه ما فات ابن الأثير، كما أن كوركيس عواد اطلع على بقية الكتب الأخرى وسجل أسماء بعضها عنده، فلما عاد إلى الموصل كتب إليَّ رسالة مفصلة وفيها طائفة من عناوين المكتبات التي تتعاطى بيع الكتب الشرقية في أوروبا، كما طلب مني كتباً أخرى، وعندما كتب مقدمة لفهرس مكتبة المثنى المطبوع سنة ١٩٦٣ وصف ما رأى وما اشتراه من المكتبة مع كلمة إعجاب وتقدير وثناء، وأهدي اليَّ مع رسالته تلك نسخة من أول كتاب ألفه ونشره، وهو كتاب (أثر قديم في العراق: دير الربان هرمزد بجوار الموصل)، وقد طبعه بمطبعة النجم في الموصل سنة ١٩٣٤. وبعد مدة وجيزة نقل خدماته من مدرسة شمعون الصفا بالموصل. إلى ملاحظية مكتبة المتحف العراقي التي سبق لي أن وصفتها وصفاً موجزاً ذاكراً ما كانت تضمه من الكتب والخزائن قبل أن يتسلم إدارتها كوركيس عواد، وقد توثقت الصلة بيني وبينه، فكنت دائم التردد عليه والتباحث معه فيما يخص الكتب والمكتبات والمطالعات في شتى المواضيع الأخرى كالتراجم والحوادث التأريخية ووفيات المؤلفين واختلاف طبعات الكتب والوقوف على أحسن طبعاتها وذلك من خلال كتاب قيم هو (معجم المطبوعات العربية والمُعَرَّبة) تأليف يوسف إليان سركيس، وهذا السفر

النفيس مَدَّنا جميعاً بالوقوف على أسماء الكتب المطبوعة شرقاً وغرباً مع التعريف بمؤلفيها وأماكن طبعها وغير ذلك من الفوائد التي لا يُستغنى عنها، وذلك منذ إنشاء الطباعة حتى سنة ١٩٢٠[١].

وكان كوركيس يرشدني إلى كل ما هو مهم من الكتب وما يمكن استيراده لمكتبته الخاصة أو لمكتبة المتحف أو إلى سائر من يتصل بهم، وكان يُطلِعني على فهارس المكتبات والنشرات الدورية الكثيرة التي تصل إليه أو إلى مكتبة المتحف، ويعيرني كل ما يفيد من الكتب، ويرشدني إلى ما يمكن تصريفه منها، وكنت أرفض -أحياناً- استيراد بعض ما يطلبه من الكتب خوفاً من غلائها أو عدم تصريفها، إذ لم يكن في الكتب من يهتم بها إلَّا جهات قليلة، كما لم يكن للكتب الغالية سوق رائجة فضلاً عن أن الزبائن لم يكونوا يعرفون أغلب المطبوعات، لا سيما ما كان منها مطبوعاً في أوروبا، ما خلا مكتبة المتحف ومكتبة مجلس الأعيان.

وكان كوركيس يحرر لي بعض الرسائل التي أبعث بها إلى الناشرين. كما كان يساعدني في ترجمة الرسائل التي تتوارد إليَّ طالبةً مني إرسال ما تحتاج إليه بعض الجامعات الأوروبية أو المكتبات التي تتعاطى بيع الكتب الشرقية.

ولن أنس يوم أَلْحَفَ عليَّ في أن أطلب نسخة من كتاب (المختصر في أخبار البشر) لأبي الفِدا المطبوع سنة ١٧٩٨ في كوبنهاكِن بالدانيمارك باعتناء المستشرق رَيسْكَة، وهو يتكون من خمسة مجلدات، وكان ثمنه ثلاثين ديناراً، فهو إذن أغلى كتاب استوردته منذ أن فتحت المكتبة سنة ١٩٣٦ حتى سنة ١٩٣٨، فلما وصلت النسخة من الكتبي أدولف ويكل في لَيْبسِك بألمانيا سحب هذا ثمنها على المصرف مقابل تسلُّم النسخة، لعدم معرفته بي، ولجسامة مبلغ ثمن النسخة، فحِرتُ في أمري، وصرت لا

---

(١) كذا في الأصل، وهو ينتهي إلى نهاية السنة الهجرية ١٣٣٩ الموافقة لسنة ١٩٢٨، وقد طبع في مطبعة سركيس بمصر.

أدري كيف أتمكن من تسلم الكتاب من البريد وعرضه ثم بيعه، وأنا لا أملك المبلغ المطلوب، بل ولا نصفه، بل لا اعتقد أن أحداً ممن كان يبيع الكتب في سوق السراي كان يملك مثل هذا المبلغ، فأتيت إلى كوركيس عواد وعرَّفته بما أنا فيه فطمأنني بأنه سوف يقدم مذكرة إلى مدير الآثار العام يطلب فيها موافقته على اقتناء الكتاب لمكتبة المتحف، وفعلاً وافق المدير على شراء الكتاب بثمنه، مع عمولة لا تزيد على ١٠٪، وهذا هو المُتَّبع في إعطاء العمولة للكتب المستعملة والنادرة كافة. بيد أن دائرة البريد لا تسلمني الكتاب ما لم ادفع مبلغ الحوّالة، فما كان من كوركيس إلّا أن اعترف بتسلم الكتاب مني وسجله في سجلات مكتبة المتحف، ومن ثَمَّ صَرَف المبلغ لي، وبهذا تمكنت من تسديد الحوالة وتسلم الكتاب ثم تسليمه إلى مكتبة المتحف، ولا ريب أن كوركيس بما فعل عرض نفسه للمسؤولية ووظيفته للخطر مساعدة لي. ذكرت هذه الحادثة البسيطة لأُدلل على مدى اهتمام كوركيس بي وتشجعيه لي ماديًّا ومعنويًّا منذ عرفته إلى يومنا هذا، فهو لا يتأخر عن تقديم أية مساعدة يستطيعها لي ولغيري، فمكتبته تحت تصرفي أُصور منها ما أشاء، فإن لم أجد لديه ما أريده من الكتب طلبه لي من أصدقائه ومعارفه أو من أية مكتبة يتمكن من أن يتصل بها، وكان دوماً يُحَسِّن لي أن أطالع مختلف الكتب التاريخية، ويحبب لي المثابرة على ذلك، وتوسيع المكتبة دون انقطاع.

ومن الكتب التي أعجبتني مطالعتها، وكان لها أكبر الأثر في نفسي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، ومعجم المطبوعات العربية والمعرَّبة منذ نشأة الطباعة إلى سنة ١٩٢٠ تأليف يوسف إليان سركيس[١]، والعقد الفريد لابن عبد ربِّه، والكامل للمُبَرِّد، وشرحه للمرصفي، والأغاني لأبي الفرج الأصبهاني، وألف ليلة وليلة،

---

(١) تقدمت الإشارة إلى هذا الكتاب.

والحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري لآدم مِتْز، والرحلات والمذكرات، لا سيما كتاب تربية سلامة موسى، وكتب التاريخ، وأهمها المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لعبد الرحمن بن الجوزي البغدادي، ويقع في (٦) مجلدات، ويؤرخ حوادث الفترة الواقعة بين سنتي ٢٦٥هـ و٥٨٥هـ، والحوادث الجامعة والتجارب النافعة الذي نشره نعمان الأعظمي بتحقيق مصطفى جواد، وكتب التراجم وأهمها كتاب وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لشمس الدين احمد بن خِلِّكان، وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي، وكتب الطبقات وأهمها طبقات الحنابلة لأبي يعلى الفرَّاء الحنبلي، والذيل عليه لابن رجب الحنبلي، وغير ذلك من الكتب الكثيرة التي لا تفارقني يوماً ما.

لقد سبق لي أن بيَّنتُ أن تصريف الكتب كان قليلاً، وسأذكر لذلك مثالاً يمكن أن يُقاس عليه:

لقد استوردت فيما استوردت من مختلف الكتب كتاباً اسمه (شَواذ القراءات) لابن خالويه النحوي المتوفى سنة ٣٧٠هـ وهو جزء من كتاب البديع[١]، فبقيت اعرضه على جميع الجهات المعنية بشراء الكتب، ولكن دون جدوى، ولم أتمكن من بيع نسخة واحدة من النسخ العشر التي جلبتها، وحتى عباس العزاوي لم يشتر منه وهو الذي كان لا يفلت منه كتاب، فمضت سنوات دون أن أتمكن من بيع نسخة منه، فاضطررت إلى إعادة النسخ إلى ناشره في المانيا، ولذا لا تجد اليوم في العراق نسخة واحدة من هذا الكتاب، وهذا أمر يؤسف له، وحين اضطررت إلى الاطلاع عليه بغية إعادة طبعه ونشره لجأت إلى مكتبة العلامة محمود محمد شاكر[٢] بمصر.

---

(١) مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره المستشرق الألماني ج برجستراسر، وجمعية المستشرقين الألمانية سنة ١٩٣٤.

(٢) ولد في الإسكندرية سنة ١٩٠٩والتحق بكلية الآداب بالجامعة المصرية سنة ١٩٢٦، =

وكان طه الراوي -رحمه الله- لا يشتري أي كتاب من المكتبات الكبرى، وكان يتوخى من وراء ذلك تشجيع الناشئين من أصحاب المكتبات الصغرى، وكان لا ينفكّ يُحبب المطالعة ويحث أصدقاءه ومعارفه عليها في كل مناسبة وفي كل مجلس من مجالسه الممتعة النافعة، فحمل الكثيرين على اقتناء الكتب واتخاذ المكتبات الخاصة، منهم صديقه الحميم الحاج سليم، أول مدير عام للشطرة في العراق، الذي جمع مكتبة قيمة اشترى لها كثيراً من المصادر التاريخية والأدبية، وقد بيعت مكتبته بالمزاد بعد وفاته رحمه الله، وكانت تحتوي على نفائس الكتب مما لا يمكن الحصول عليها الآن، لا سيما كتب اللغة والتصوف والحديث وعلوم القرآن. ومنهم أصدقاؤه من الضباط المتقاعدين وكبار الموظفين والوزراء وبعض أعضاء مجلس الأعيان والنواب الذين كانوا يتمتعون بمجلسه أينما وُجِد، وقد حذا حذوه هذا محمود شويلية الذي كان موظفاً بسيطاً ثم تبوأ منصب طه الراوي من بعده وهو سكرتارية مجلس الأعيان، ولم تكن حالة طه الراوي المالية تسمح له باقتناء الكتب لمكتبته الخاصة إذ انشغل ببناء داره الواقعة قرب مسجد الشاوي[1] في الكرخ، ولذا فإن كثيراً من الكتب التي لم يقتنها في وقتها دفع بعد ذلك أثمانها أضعافاً مضاعفة حتى حصل عليها.

وقبل أن أُسافر إلى مصر للمرة الأولى، وكان ذلك في مايس من سنة ١٩٤٤، قال لي **طه الراوي**: إنك لا تزال ناشئاً، ولا بد أنك في حاجة إلى المزيد من المال تأخذه معك، ولم يلبث أن أرسل إليَّ بيد ولده

= واختلف مع الدكتور طه حسين فترك الدراسة وهاجر إلى الحجاز سنة ١٩٢٨، حيث عمل في التعليم، ثم عاد إلى القاهرة سنة ١٩٢٩ وانصرف إلى الكتابة في المجلات الأدبية والإسلامية، وله كتب محققة.

(١) شيده الحاج أحمد مظهر الشاوي المتوفى سنة ١٩٦٠ وذلك حسب الوصية المؤرخة في ١٩٥٤، ويقع مجاوراً لكرسي جسر السنك.

هاشم مبلغاً كبيراً لأسدَّ به حاجتي ويغنيني عن الغير في سفري، ولكنني أعدت إليه -شاكراً- معظمه، بعد أن أخذت منه ما أنا في حاجة إليه. ولما عدت من مصر أبى أن يسترجع المبلغ بل أخذ بدله كتباً اختارها، وطلب إلي أن أبيعها له بأغلى ثمن، ولم يقصد من عمله هذا إلَّا تشجيعي والأخذ بيدي.

وفي أول افتتاح مكتبتي وقع الانقلاب العسكري الذي قام به بكر صدقي عام ١٩٣٦، وكنت آنذاك أقف أمام مكتبتي أفتح بعض الرُّزَم الواصلة إليَّ من المكتبة الكاثوليكية في بيروت، وكانت تلك الرُّزم تحتوي على كتاب (نقائض جَرير والأخطل) الذي نشره الأب صالحاني اليسوعي، والذي أصبح من الكتب النادرة بعدئذ. وعند الانقلاب رَكَدت الأسواق وخيم الكساد عليها من جراء ما حصل من اغتيالات سياسية وعدم استقرار. وكنت أُشاهد سوق السراي وقد امتلأ بالراقصات الأجنبيات الشقراوات المُمتَهَنات وهنَّ ذاهبات إلى سوق الصاغة ليشترين بعض المصوغات الذهبية والفضية يرسلنها إلى ذويهن وعشاقهن في لبنان وفرنسا وغيرهما، وكنت أراهُن في دائرة البريد المركزي وقد تزاحمن على شباك الحوالات لإرسال ما جمعنه من النقود من أهل بغداد الذين لم يعهدوا مثلهن ولم يروا نظيراً لهن من قبل.

لقد فتحت مكتبتنا الطريق واسعة إلى التعريف بالكتاب العربي لدى جميع الجامعات المعنية بالاستشراق وبيعه في مختلف أنحاء العالم، واعتمدت لدى المكتبات العامة الهامة كمكتبة المتحف البريطاني ومكتبة نيويورك العامة ومكتبة الكونغرس ومكتبات الجامعات كافة، وسبب ذلك أن مكتبة المثنى لا تهمل طلباً، ولا تتأخر عن الرد على أي رسالة تصل إليها من كافة أنحاء العالم. وأصبحنا نبعث بالمطبوعات العراقية القيِّمة إلى من يطلبها، وأكثر الكتب التي طلبتها المكتبات الاستشراقية هو كتاب

(على طريق الهند) لمؤلفه السيد عبد الفتاح إبراهيم، وكتاب (الألعاب الشعبية لفتيان العراق)[1] تأليف السيد عبد الستار القرغولي ﷺ.

وفي خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها أخذت تزيد طلبات الكتب من الخارج، وأُنشئ قسم خاص ملحق بالمكتبة للتغليف والشحن وتلبية طلبات الجامعات، وقد أخذت تصل إلينا طلبات كبيرة ومهمة، وأغربها ما تطلبه جامعات اليابان من الكتب الدينية والمصادر التاريخية والمعاجم اللغوية المختلفة، ومثلها جامعات كندا وكوهانسبرك وترنداد واستنبول التي كان لا يدخل إليها كتاب عربي، ولعل سائلاً يقول: (ما سبب كل هذه الطلبات من العراق وهو ليس من البلاد التي تنشر الكتب وتطبعها؟)، وجوابنا على هذا السؤال أن المكتبات المصرية واللبنانية لا ترد على طلب يصل إليها من الخارج كما لا تجهز أي كتاب، ولا ترد على أي رسالة، بخلاف ما اشتهرت به مكتبة المثنى من حيث الإجابة وسرعة الرد والإرسال، فهذه دار الكتب المصرية تطلب مطبوعات مصرية من بغداد لسرعة التجهيز والرد، وهذه السودان لا تطلب الكتب إلَّا من بغداد، وكذلك الجامعة الأردنية وجامعة ليبيا وغيرها من الجامعات التي لا يمكن حصر أسمائها في مثل هذه الكلمة.

(١) طبع ببغداد سنة ١٩٣٥.

أول مرة دخلت المحكمة مُدَّعى عليه

وخلاصة الأمر أن الدكتور داود الجلبي الموصلي[1] عضو مجلس الأعيان ومدير الأمور الطبية في وزارة الدفاع كان قد نشر كتاب (الطبيخ) تأليف محمد بن عبد الكريم البغدادي بعد أن طبعه بمطبعة أُم الربيعين[2] في الموصل[3] طبعة رديئة على فضلات ورق رديء جدًّا مع أن الكتاب يعتبر من أهم الكتب الحضارية، وكان ثمن النسخة منه (٤٥) فلساً وجاء إليَّ ذات يوم وهو يحمل بيده الكريمة عشرين نسخة منه ووضعها أمانة عندي لتصريفها على حسابه، وأخذ مني وصلاً بها بعد أن اتفق معي على عمولة قدرها ١٠٪، وبعد مدة بعث إليَّ بإسحق معلم نسيم شريك السيد محمود حلمي عارضاً تنازله عن خصم آخر إذا دفعتُ إليه قيمة النُّسَخ

(١) طبيب، معني بالدراسات التاريخية واللغوية، ولد في الموصل سنة ١٨٧٩، وتخرج في الكلية الطبية العسكرية في استانبول سنة ١٩٠٩، وخدم طبيباً في الجيش العثماني، ثم في الجيش العراقي منذ سنة ١٩٢٤، واختير عضواً في المجلس التأسيسي العراقي، وعين مديراً للأمور الطبية في الجيش سنة ١٩٣٠، وتقاعد سنة ١٩٣٣، واختير عضواً مراسلاً في المجامع العلمية العراقية، وله مؤلفات وكتب محققة عدة، توفي في ١٩٦٠.

(٢) تأسست سنة ١٩٣٢.

(٣) طبع سنة ١٩٣٤.

نقداً، فوافقت على ذلك ودفعت إليه القيمة، ولكنني نسيتُ أن أسترجع منه الوصل الذي أعطيته إياه في حينه، وبعد سنتين إذا به يطالبني بالنسخ التي دفعت إليه ثمنها مبرزاً لي الوصل الذي أعطيته إياه، وعبثاً حاولت تذكيره وإقناعه بأنني دفعت إليه أثمانها، ولم يفد الكلام معه على الرغم من أن إسحق أكد له بأنه لا يحق له مطالبتي بالمبلغ بعد تسلمه بيده، بل تمسك بالقول: إنه ما دام الوصل لديه فلا بد من أن يقبض قيمة تلك النسخ، حتى جرى بيني وبينه قبيح الكلام من السباب والشتائم في وسط السوق، وعلى مرأى جمّ غفير من لفيف الناس دون أن يهتم أو يخجل.

وسرعان ما راجع المحكمة وأودع الوصل إلى محاميه فاضل عباس العزاوي الذي كان يومئذ يترافع في الدعاوى الصغيرة، أما والده وعمه علي غالب العزاوي رحمهما الله فكانا يترافعان في الدعاوى المهمة، فطلبت إلى المحكمة أن توجه إلى المُدَّعي اليمين، فاستدعي من مجلس الأعيان، وحلف اليمين حسبما وجهتها إليه محكمة الصلح، فحكمت عليَّ المحكمة عند ذلك بإعادة النسخ إليه أو دفع ثمنها البالغ ٨١٠ فلوس! فأعدت إليه ما بقى من النسخ، ودفعت إليه قيمة ما بيع منها.

وكان قد وضع عندي رسالة ألفها بالتركية في مُشكِلة الحروف[١]، وهي تتكون من (٤٠) صفحة من القطع الصغير وثمنها أربعة غروش تركية، وطلب مني عرضها على عباس العزاوي المحامي عندما يمر من السوق لعله يشتريها، ولما حصل بيني وبينه ما حصل جاء ليسترجعها فطالبته بالوصل مع أنه لم يأخذ مني وصلاً بها، ولما أظهر عجزه - وهو ممتعض أشد الامتعاض- عن تقديم الوصل الذي طلبته منه، تناولت الرسالة بيدي وأخذتُ أُمزقها أمامه إرباً إرباً، وأرمي أوراقها الممزقة

(١) عنوانه باللغة التركية (إصلاح حروفه داير مجلس مبعوثانه لايحه)، وطبع في استانبول سنة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨، بتوقيع (دوقتور موصلي داود).

أرضاً، وهو ينظر إلى ما أفعل حزيناً مهموماً متألماً يكاد الدمع يفيض من عينيه أسفاً وحسرة على أربعة غروش ثمن الرسالة، وقلت له وأنا أُمعن في تمزيق الرسالة: لا يمكن أن تضع عندي أي كتاب بدون وصل. وقد حكيت ما جرى لأكثر من شخص فلم يستغربوه نظراً لما اتصف به ﵀ من حرص مُفرِط عجيب وحبّ للمال جد شديد، ومنذ ذلك الوقت أخذتُ اهتم بالوصولات التي أعطيها وأُلاحِق إعادتها دون تماهل أو تهاون، وصرت لا أقبل إلّا القليل من الكتب أمانة.

إبراهيم صالح شكر

تعرف إليَّ الأستاذ إبراهيم صالح شكر[1] في أوائل سنة ١٩٤٢، وتوثقت الصلة بيني وبينه حتى صار لا يمر يوم دون أن يزورني في مكتبتي الصغيرة التي مر ذكرها ووصفها، وأخذ يتردد إليها ويطيل المكوث فيها، وطالما قضى النهار كله بها، فكنت كثيراً ما اضطر إلى أن أخرج فأقف بباب المكتبة لعدم اتساعها لأكثر من شخص واحد، وعند مكثه في المكتبة كنا نتبادل شتى الأحاديث التي تتعلق بالكتب، أو تدور على أخبار الحرب العالمية الثانية والانتصارات الألمانية وما إلى ذلك، هذا إلى نقد بعض الأوضاع وشؤون السياسة، ومن ثم يتناول كتاباً في التاريخ يطالع فيه ما يتعلق بالسيرة النبوية والفتوحات الإسلامية والسير والتراجم أو كتاباً من كتب الأدب لا سيما كتاب الأغاني، وعندما يحين وقت الظهر يعود إلى بيته بعد أن يتناول إبرة من الأنسولين لابتلائه بمرض السكر الذي هَدَّ صحته، ولم تكن تمر ساعة إلَّا ويذكر هذا المرض متضايقاً منه.

وكان كثير التدخين دون انقطاع، والسكاير المفضلة عنده هي (جِكاير عَرَب) أم (الزَّبانة) التي يضعها في جيبه من دون علبة، وكان يحدثني عن نشاطه ومقالاته وأيامه وذكرياته في زمن الأتراك وخلال

---

(١) تقدم التعريف به.

الحكم الوطني، ومما قاله لي: انه ذات مرة نُفي مع كثيرين من أبناء الشعب وقد صُفُّوا وأخذوا يمشون بترتيب ونظام، فلما مرُّوا من محلات بغداد أخذ الناس يرشقونهم بالحجارة متهميهم بالخيانة للملة، وكان السباب والرشق يوجه أليه أكثر من غيره، لأنه كان يرتدي مَلْبَس رجل الدين من العمامة والقُفطان. وكان إذا رغب في كتاب وأراد شراءه فإني أمتنع عن بيعه له، لأنني كنت أشعر بضيق ذات يده، ولهذا كنت أقدمه إليه ليطالعه، وعند انتهائه منه يعيده شاكراً إليَّ.

وحين أخذت الحكومة تعتقل بعض الناس من مختلف الطبقات من عراقيين وفلسطينيين ممن تشتبه بهم وتتهمهم بنشاط سياسي نازي، أو نشاط وطني[١]، كان إبراهيم يفزع ويضطرب كلما اعتُقِل أحد أو سمع بنبأ اعتقاله، وذلك لمرضه وكِبَر سنه، وكان لا ينسى هذا الأمر ولا يطمئن منه، ولهذا كان يتهرب من الناس ويتوارى عن العيون، فيدخل مخزن المكتبة الواقع خلفها في سوق السراجين[٢] منذ الصباح حتى الساعة

---

(١) حدث هذا بعد فشل حركة مايس الوطنية سنة ١٩٤١، وقد كتب المؤلف، في أوراقه غير المنشورة، أنه على الرغم من دفعه البدل النقدي المعوض عن الخدمة الإلزامية العسكرية، فإنه تطوع في المجهود الحربي عند قيام الحرب بين العراق وبريطانيا في ٢ مايس من تلك السنة، يقول» وقد حفرنا الخنادق في أول يوم وبقيت في معسكر الرشيد ١٤ يوماً، تاركاً زوجتي التي لا تعرف مقري ولا تسمع بخبري، وبقيت أعاني السهاد والجوع والغارات الجوية التي لا تنقطع طول الليل وآناء النهار، فأصبحت نحيلاً من شدة الخوف والفزع والجوع والسهر»، ويذكر أنه نقل إلى منطقة شهربان، في شرقي بغداد، مدة، وبعد انتهاء الحرب عاد إلى بغداد، فوجد المكتبة خالية خاوية، فلم يحزن على ما فات، بل حمد الله على النجاة من موت محقق.

(٢) هو السوق القديم ذو الطابقين، المحاذي لسوق السراي، والمجاور لجامع الوزير، وكان يعرف في العصر العباسي بالعقار التتشي لأنه مما أوقفه المملوك خمارتكين على المدرسة التتشية التي أنشأها باسم سيده الأمير تتش السلجوقي سنة ٥٠٠هـ، والتي كانت تحتلّ أرض جامع الوزير نفسه.

الواحدة بعد الظهر، وكنت اقفل عليه الباب ثم أعود إلى فتحه ليخرج من المخزن فيمشي بحذر وهدوء مارًّا بخان الشابندر للصاغة، ومنه يتسلل إلى بيته ثم يعود في اليوم الثاني. وكان هذا المخزن مرتبكاً غير مرتب ولا منظم قد تكدست فيه الكتب على الأرض تكدساً، وكانت الجرذان تجول فيه وتصول، وكانت ذات ولع شديد بالكتب، فتعبث بها عبثاً تتفنن فيه: فتراها تقفز من هنا وتمر من هناك، والأستاذ يجلس ساكتاً واجماً، لا يدري كيف يدرأ أذاها عنه، بل لا يعرف كيف يحافظ على بدلته من شرها وبلواها.

بقي الأستاذ إبراهيم صالح شكر مدة طويلة على هذه الحال، حتى نشر اسمه ذات يوم في الصحف الصباحية، وأذيع من محطة الإذاعة من جملة المعتقلين. وكان المعتقلون في هذه الدفعة أكثر عدداً من كل الدفعات التي سبقتها، فتألمت وتشوشتُ عليه، ولم أتمكن من أن اسأل أحداً عنه لما أصاب الناس من خوف وهلع، وما انتابهم من قلق وجزع، ولكنني بعد يومين رأيته يأتي كعادته، ففرحت بإفلاته من الاعتقال أي فرح، وسألته كيف نجا من ذلك؟ فقال: اسمع عزيزي! أقول لك سرًّا وأرجوا أن تُخبِر عن لساني بأنني مَدينٌ بحياتي هذه التي سأحياها إلى نوري السعيد، نعم إلى نوري السعيد، وكرر هذا بصوته ونبراته، وقال: بالرغم مما كان قد حصل بيني وبين نوري، وبالرغم من أنني تناولته بالنقد والشتم في الجرائد والمجالس، إلَّا أنه عرف ما أعانيه من تدهور صحتي، وما أنا فيه من كبر سني، فعفا عني وطلب من وزارة الداخلية والمعنيين بالأمر أن يشطبوا اسمي، وأنتَ ترى أن سائر المعتقلين قد أودعوهم قطار الصباح وأبعدوهم عن بغداد، فلو اعتقلوني لما عشت يوماً واحداً وأنا على ما ذكرت، فاحمد الله على ذلك.

وتردده إليَّ وجلوسه بمكتبتي حبباه إلى نفسي، والواقع أنني أُعجبت أيَّما إعجاب بصراحته وشَمَمه وكرمه وحُسن أخلاقه، وقد كان لا يكتم

عني شيئاً مما يريد أن يسرني به، ولن أنسى موقفاً جريئاً عجيباً وقفه حين مرَّ بعض الوزراء في سوق السراي، وكان يتقدَّمهم رئيس وزراء، وكان إبراهيم صالح شكر يطالع كتاب (سيرة النبي لابن هشام)، فقال له هذا الرئيس: «مرحباً أبا رياض! شدتْسَوّي هنا؟ شِدَ تقرأ؟» فقام إبراهيم واقفاً وأخذ يصيح بأعلى صوته: «أنا اقرأ سيرة الرسول الذي كان لا يرتشي، أنا اقرأ سيرة الرسول الذي لا يحمل الحقد على أحد، انا أقرأ سيرة الرسول محمد الذي جاء رحمة للعالمين»، ورأيته وقد تبدَّل شكله وأصبح في حالة عصبية غير طبيعية، وأخذ العرق يتصبب من وجهه، فدهشوا مما سمعوا وذهلوا، فلما راحوا قال لي «الحمد الله الآن ارتحت، فقد كنت انتظر مثل هذه المقابلة لهؤلاء الذين عاثوا بالشعب فساداً»، ولم يهدأ إلَّا بعد مضي ساعات، وبعد أن دخَّن عدة سكاير.

ورأيته ذات مرة وإذا بدموعه تنهمر من عينيه، فتطفلت وسألته ما يبكيك يا سيدي؟ فلما لم يرض أن يبوح بما أبكاه ألححتُ عليه، فقال: أنتَ لا تدري أن روفائيل بطِّي هو أعز صديق أحبته، وهو ولدي بالروح، وقد مر الآن من هنا فلَمَحني ولمحته، وبيننا جفوة، فلم أتمالك نفسي ولم أضبطها فبكيت وتذكرت وأنا في هذه السن أن أموت وتبقى علاقتنا هكذا منفصمة. وبالفعل فإنه مات ولم يصلح أحد بينهما.

ولما عُيِّن مديراً لمكتبة الأوقاف بباب المعظم[1]، قال لي: وهذه مكرمة أخرى من نوري السعيد أضافها إلى سابق مكارمه، وطوقني

(١) تم بناء مكتبة الأوقاف في باب المعظم سنة ١٩٣١، وكانت على ما وصفها معاصروها » من أجمل مباني الدولة أقيمت على طراز إسلامي رفيع، تجلت فيه روعة الفن المعماري، ودقة التصميم، والبناية كبيرة وعلى شكل مربع، وأنشئت حولها الحوانيت، وفي وسطها تقوم قبة جميلة» (عبد الله الجبوري: مكتبة الأوقاف العامة تاريخها ونوادر مخطوطاتها، بغداد ١٩٦٩، ص١٠٦) وأزيلت بأمر من عبد الكريم قاسم سنة ١٩٦٠.

بفضله[1]. وكنت قلما أراه يمتدح أحداً. وقد انقطع عن زيارة مكتبة المثنى التي آوته مدة طويلة مكرماً معززاً بالرغم مما كانت عليه المكتبة من ضيق لما لمستُ من محبته وإخلاصه وطيبة قلبه، ومات -للأسف- فلم أحضر جنازته إذ كنت حينئذ في مصر، في أولى سَفراتي إليها، وذلك في سنة ١٩٤٤، وقبل وفاته -رحمه الله- زارني وقال: «لا يمكنني أن أرد إليك الجميل على ما قمت به نحوي أيام محنتي»، وقد أشارت مجلة (الوادي) المحتجبة التي كان يصدرها السيد خالد الدُّرَّة[2] إلى التقاء إبراهيم في مكتبة المثنى، كما أشارت جريدة (البلد)[3] إلى ذلك في عدة مناسبات.

ولما توفي، بقيت لديه كتب لي كان قد استعارها ليطالعها، وقد بيعت بالمزاد مع كتبه الخاصة، لأنني لم أكن يومئذ ببغداد، ولم اسأل عنها، وكان فيها بعض المخطوطات الزهيدة القيمة، إلَّا أن ما أسفتُ له أن بعض الناس عكسوا الأمر، وظنوا خطأً أن للأستاذ إبراهيم بعض الكتب عندي، مما حمل ولده رياض رحمه الله على أن يطالبني بها، فاستغربت من هذه المطالبة وأفهمته أن الموضوع هو خلاف ما يتصور، فقد كان والده هو الذي استعار الكتب مني ولم يعدها، كما أنني لم أُطالب بها.

ومر ذات يوم الشيخ جواد الدجيلي المحامي فرأى إبراهيم صالح شكر منهمكاً يطالع إحدى الجرائد وقد غطى وجهه بها غارقاً فيها فسألني جواد الدجيلي وقال: «هل عندك كتب فيها شتائم وقلة أدب؟ هل عندك كتب تجرح إحساسات الناس؟ هل عندك كتب فيها زور وبهتان؟»، كل هذا وإبراهيم يتظاهر بانهماكه في مطالعة الجريدة وقد استغرق بالضحك

(١) عين مديراً لمكتبة الأوقاف سنة ١٩٤٣ ولبث فيها حتى وفاته في ١٥ أيار من العام التالي.

(٢) كاتب قاص، ولد سنة ١٩٠٩، تخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٤١، ومارس الكتابة في الصحف، وله مؤلفات أغلبها قصص.

(٣) هي الصحيفة التي كان يصدرها عبد القادر البراك، وقد تقدمت الإشارة إليها.

غير ملتفت للسائل، فلما غادر الشيخ جواد المكتبة قال لي إبراهيم صالح شكر: «عندما يعود إليك الشيخ جواد قل له عن لساني: إنك لم تتكلم طول عمرك مثل هذا الكلام الجميل»، وقصّ عليَّ إبراهيم سبب هذه الحرشة به إذ قال: انه كانت قد حصلت بينه وبين أخيه كاظم الدجيلي[1] مهاترات فانحاز الشيخ جواد إلى جانب أخيه يدافع عنه.

وكان الشيخ جواد يفتخر بأخيه هذا إذ يقول: إن أخي كاظم أحد أُدباء العراق، وأحد علمائه وأعلامه، ولولا ذلك لما انتُدِب لتعليم العربية في أُكسفورد، وقد غاب عن الشيخ جواد أن أخاه هذا كان يعلم مبادئ العربية للطلاب هناك.

وكان الشيخ جواد عارفاً بالنحو والأدب ويحفظ طائفة صالحة من المنثور والمنظوم، وكان يفخر بأنه أول من تفلسف من أبناء العراق إذ ذهب في إحدى مقالاته التي نشرها بالمقتطف إلى أن الإنسان هَمَجي بالطبع، وحين نشر هذه المقالات سخط عليه أهل محلته من سَكَنة الكرخ فأهانوه ورَشَقوه بالأقذار وقشور الرَّقي والطماطة، وقد كان يتبجح ويزهو بهذا الموقف، وكان الملا عبود الكرخي -رحمه الله- قد هجاه بقصيدة طويلة مطلعها:

شيـخَـنـا (جـواد الـدُّجَـيـلـي) نـاظـرت دِقْـن الـطُّـفَـيْـلـي
مـدعـبـل وفـلـسـفـة يـراوي بـطـول كـراص الـخـصـاوي
يـشـبـه الأصـفـر صـريـلـي دِقـنـه دِقـن فـريـنـساوي

---

(١) أديب، صحفي، ولد في قرية الدجيل سنة ١٨٨٤، واستوطن بغداد، حيث تجلت مواهبه الأدبية والتاريخية، فشرع ينشر بحوثه في المجلات العراقية والعربية، ثم دخل كلية الحقوق وتخرج فيها سنة ١٩٢٠، ودرس العربية في جامعة لندن، عين سنة ١٩٣٩ قنصلاً في كراجي، وتقلب في الوظائف الدبلوماسية حتى وفاته في فيينا سنة ١٩٧٠. وله مؤلفات تاريخية وديوان شعر.

باعتقاده تاه ظني مَدْري شيعي مدري سني
(بنجكا) يُعرُف يغنِّي (وآخ ليلي، واخ ليلي)

وكنت كلما أراه أقول له: «بديني هذه خوش قصيدة وتستاهل!»، فيضحك ويتمتم، وكان ممن يقتني الكتب المطبوعة في بولاق، ولكن إذا رأى أثمانها قد ارتفعت، أو وجد من يحتاج إليها باعها بأضعاف أثمانها.

وعندما سافر الأمير عبد الإله ونوري السعيد إلى أمريكا زارا جامعة بِرِنِسْتون في نيوجرسي، وقدَّمت إليهما هذه الجامعة هدية، هي جُملة نسخ من كتاب (الاعتبار) لأُسامة بن منقذ الذي عُني بتحقيقه ونشره الدكتور فيليب حِتّي في نيويورك[1]. وكان هذا الكتاب الجليل من أحب الكتب إلى نوري السعيد إذ كان كثيراً ما يشتري مني قبل أسفاره نُسَخاً منه ليقدمها هدايا إلى أصدقائه ومعارفه، وكان الذي دلَّه على هذا الكتاب وحبَّبه إليه عبد الرزاق الحَصَّان -رحمه الله- الذي كان لا يرى نسخة من كتاب إلَّا بعث بها إلى من يعرفهم من أصدقائه.

وكان عبد المسيح وزير[2] وأحمد المناصفي[3] هما اللذان يتوليان شراء الكتب لنوري السعيد.

وكتاب (الاعتبار) يُعد من أروع ما أُلِّف من الكتب في القرن السادس للهجرة، فقد كان الأمير أُسامة بن مُنقذ من الفرسان الذين اشتركوا في الحروب الصليبية جنباً إلى جنب مع صلاح الدين الأيوبي، ودَوَّن في كتابه هذا يومياته التي وصف بها ما وقع له من طرائف مع

---

(١) طبع في مطبعة جامعة برنستون سنة ١٩٣٠.

(٢) ضابط، عرف باتقانه الترجمة من الإنكليزية، ولد في ماردين سنة ١٨٩٠، وتوفي ببغداد سنة ١٩٤٣، ترجم (عبد الرحمن الناصر) و(محاربتي في العراق، أو خواطر طاوزند) وغير ذلك.

(٣) أحد المقربين لنوري السعيد وسكرتيره.

الإفرنج، وبعض المثل العليا لما يجب أن يكون عليه الفارس، وذكرياته عن الصيد وسائر هواياته.

وفي سنة ١٩٣٧- ١٩٣٨ عُهِد إليَّ ببيع مكتبة المغفور له العلاَّمة محمود شكري الآلوسي المتوفى سنة ١٩٢٤[١]، وكانت هذه المكتبة تحتوي على كثير من الكتب الطريفة النادرة مما كان قد اقتناه أو أهداه إليه العلماء من بلاد المشرق والمغرب. ومن المستشرقين الذين أهدوا مطبوعاتهم إلى الآلوسي لويس ماسنيون[٢] الذي كان يتتلمذ عليه ويراسله برسائل يختار ألفاظها من كلام الصوفية كالحلاج والجُنيد والسَّري السَّقَطي وغيرهم.

وقد عثرت على كثير من رسائل ماسنيون التي بعث بها إلى العلاّمة محمود شكري الألوسي، ومن تلك الرسائل واحدة أرسلها إلى ذويه يعزيهم بوفاته ويصف أسفه لها وللمصيبة والخسارة اللتين حلتا بالعرب والإسلام لوفاة هذا الإمام، وكان الآلوسي يحفظ في مكتبته نسخة من رحلة ماسنيون إلى العراق وقد كتبها بالفرنسية حين زيارته بغداد له بطريق البصرة سنة ١٩٠٩م، وهي تقع في مجلدين كبيرين طبعا بمطبعة المعهد الفرنسي في القاهرة سنة ١٩١٠، **وفي أولهما** ألواح ودراسات عن قصر الأُخَيْضِر أو حصن الأخيضر الواقع في لواء كربلاء .

(١) ولد في بغداد سنة ١٨٥٦، وتلقى تعليمه على علماء أسرته وهم خيرة علماء بغداد في عصره، وعلى غيرهم، ثم تولى التدريس في عدد من مساجد بغداد ومدارسها، حتى نال رتبة (رئيس المدرسين)، وتولى إنشاء القسم العربي في جريدة الزوراء، وكتب فيه مقالات علمية وأدبية عديدة، وإثر الاحتلال البريطاني لبغداد سنة ١٩١٧ آثر العزلة والانصراف إلى التدريس والتأليف حتى وفاته سنة ١٩٢٤، وله مؤلفات جليلة في التاريخ واللغة والأدب والعروض والمنطق والهيئة.

(٢) لويس ماسنيون Massignon (١٨٨٣-١٩٦٢).

وفي **المجلد الثاني** ألواح ودراسات حضارية أثرية مهمة عن مدينة بغداد، منها قبر الحلاَّج وقبر السِّت زبيدة وقبر الشيخ عمر السُّهروردي والباب الوسطاني وباب المعظم وباب كُلْواذى ومنارة سوق الغزل، ونسخة هذه الرحلة التي كانت في خزانة الآلوسي، وعليها كلمة الإهداء بالعربية بخط ماسنيون وتوقيعه، اشتراها مني كوركيس عواد.

ويعد ماسنيون أعظم من اهتم من المعاصرين بأبي منصور الحلاج البغدادي المقتول في بغداد سنة ٣٠٩هـ، فقد كتب عنه دراسات مختلفة باللغة الفرنسية، ونشر من مؤلفات الحلاج ديوانه وأخباره وطواسينه مع ترجمتها الى اللغة الفرنسية، وقد طُبعت جميعاً في باريس[١]، ومما لا ريب فيه أن ماسنيون في طليعة المستشرقين الذين خدموا التراث العربي والثقافة الإسلامية، وكانت وفاته سنة ١٩٦٢.

وكنت أعثر في داخل الكتب التي أبيعها من كتب الآلوسي على قُصاصات من رسائل مختلفة أُرسلت إليه ليجيب عليها، وكانت أكثر تلك الرسائل مُرسَلة من العلامة اللغوي الأب أنستاس ماري الكرملي، فقد كان يسأله كثيراً من الأسئلة التي تتناول مسائل فقهية ولغوية وتاريخية وأدبية، وربما كتب الآلوسي أجوبته على القُصاصات نفسها، وأحياناً كان يحتفظ بالأسئلة ويجيب عليها في رسائل على أوراق أخرى. وكانت تواقيع الأب أنستاس التي يوقع فيها رسائله مختلفة، منها: الأب، الباتري، الحافي، الخادم، (أ)، وهو الحرف الأول من اسمه، وهو يفتتح رسالته إلى الآلوسي بقوله: (سيدي العلاَّمة) أو (سيدي الفاضل).

وقد جمعتُ مجموعة من هذه الرسائل قدمتها هدية منذ سنين طويلة إلى عبد الستار القره غولي، وهو لما كان يتصف به من كرم وخلق رفيع

---

(١) طبع كتاب أخبار الحلاج بتحقيق ماسنيون وبول كراوس في مطبعة القلم في باريس سنة ١٩٣٦، وكان ماسنيون قد طبع الطواسين في باريس سنة ١٩١٤.

أهداها إلى السيد عباس العزاوي المحامي، فقُبِرت عنده كغيرها من الكتب والرسائل.

وكان الأب أنستاس قد أهدى إلى كوركيس عواد وأخيه ميخائيل عواد[1] ما توارد إليه من رسائل خلال نصف قرن من الزمان، أي من سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٩٤٦، مما بعث إليه العلماء والأدباء والباحثون والمستشرقون وغيرهم، وبينها رسائل كل من الآلوسي وأحمد تيمور وأحمد زكي وشكيب ارسلان وحبيب زيات وماسنيون وهرتسفلد، وقد عُني الأخوان العَوَّادان بهذه الرسائل فنظماها أحسن تنظيم، وقد سبق أن نَشَرا رسائل أحمد تيمور[2]، وهما الآن يُعِدّان رسائل الآلوسي لنشرها بعد التعليق عليها لما احتوته من مسائل علمية وأجوبة طريفة[3].

ومما تضمنته تلك المجموعات من الرسائل رسالة بعثتُ بها من الأعظمية إلى أنستاس، وفي تلك الرسالة ذكرت اسم (مكتبة المَعرّي) يوم كنتُ أُريد تسمية مكتبتي بهذا الاسم، وقد مرَّت أسباب العدول عنه وتسمية المكتبة باسم (مكتبة المثنى).

كان المستشرق الاميركي أ.ر. جويت قد نشر في سنة ١٩٠٧ في شيكاغو المجلد الثامن من كتاب (مرآة الزمان) لسبط ابن الجوزي المتوفى سنة ٦٥٦هـ[4] مصوراً عن النسخة الأصلية المخطوطة التي كانت

---

(١) ولد سنة ١٩١٢ تخرج في دار المعلمين سنة ١٩١٢ وتولى التعليم في مدارس الموصل وبغداد، ثم اختير مديراً لمكتب وزير المعارف (التربية فيما بعد) فشغل هذا المنصب حتى تقاعده سنة ١٩٧٠، وله رسائل مؤلفة وكتب محققة وبحوث ومقالات عديدة تبحث في التراث الإسلامي، توفي سنة ١٩٩٥.

(٢) طبعا رسائل تيمور إلى الكرملي سنة ١٩٤٧، ثم عادا، فنشرا (الرسائل المتبادلة بين الكرملي وتيمور) سنة ١٩٧٤.

(٣) طبعت في بيروت سنة ١٩٨٧.

(٤) توفي سبط ابن الجوزي ما بين العشرين والحادي والعشرين من ذي الحجة سنة ٦٥٤هـ/ ١٢٥٧م.

من النسخ المقروءة بالرغم مما فيها من أغلاط[1]، فحرت كيف أتمكن من الحصول على نُسخ من هذا الكتاب القيم لبيعه، فقد كنت أبذل قصارى جهدي في الحصول على كل نادر من المطبوعات العربية.

كتبت رسالة إلى ناشره، وإذا برسالة تصل إليَّ منه وفيها يعدني أنه سيرسل إليَّ ما طلبتُ عند عودته إلى بلده الذي نسيته، وطلب إليَّ أن أذكِّره بطلبي هذا، وقد عملت بما أشار به علي، فأرسلت إليه رسالة بهذا المعنى.

وبعد مضي شهرين حمل إليَّ البريد نسختين من هذا الكتاب، ورسالة من ناشره يخبرني فيها بأن هاتين النسختين هدية منه لي، ويقول فيها أيضاً: إنه أحب بغداد وافتتن بها منذ أن عرفها من خلال كتاب (ألف ليلة وليلة) الذي قرأه في أيام شبابه. وقد عرضت تَينك النسختين للبيع فبعت كل واحدة منهما بعشرة دنانير في الوقت الذي كان ثمنها عشرين ديناراً وفي حين كانت محتويات مكتبتي لا يكاد يبلغ جميع ثمنها قيمة هذا الكتاب.

وصرت أبعث إليه بما أحصل عليه من الألواح المصورة الخاصة ببغداد، وبما كُتب عنها، وأرسلت إليه كذلك عدة عُلَب من التمر، إلَّا أنني لم أتسلم منه أي جواب، واعتقد أنه توفي.

وكتاب **(مرآة الزمان)** هذا يتألف من عدة مجلدات، وفي خزائن استنبول نسخة كاملة منه، والكتاب قد احتوى على كتاب (المنتظم في تاريخ الملوك والأمم) لأبي الفرج ابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ، وذيَّل عليه، فسار به حتى وفاته في السنة التي سقطت بغداد بيد التتار[2].

---

(١) نشر جويت J.R. Jeweet في شيكاغو جزأه الأخير الذي يبدأ بحوادث سنة ٤٩٥ وينتهي سنة ٦٥٤، وطبعه بالفوتوغراف، ومكتوب في صدره (الجزء الثامن).

(٢) ينظر تاريخ وفاته في هامش سابق.

وقد أُعيد نشر هذا المجلد نفسه في جزأين طُبعا في حيدر آباد الدكن سنة ١٩٥١.

ومن أظرف عملاء المكتبة الشيخ عبد الحليم الحافاتي، فقد كان يتردد إلى مكتبتي كثيراً فيقتني منها بعض الكتب، ولن أنسى حين أخبرته بأن كتاباً لابن الفرات قد طُبع بيروت وسيصل قريباً، فأخذ يسأل كل يوم عن موعد وصول هذا الكتاب، ولما وصل جاء فاشترى نسخة منه، ولشد ما استغرب حينما رأى أن ابن الفرات هذا[1] لم يكن ذاك الذي كان يتصوره، وهو الوزير العباسي وزير المقتدر، وجاء في اليوم الثاني وإذا به يرمي إليَّ بالكتاب من بعيد متأثراً مما وقع فيه، ولم يقبل حتى أن يستعيد ثمنه مع غلائه.

وجاء ذات مرة عندي دون أية مناسبة فاخرج كيس نقوده من صدره وهزه قائلاً: شوف ابني! لا تصدق من يقول لك: (إن القناعة كنز لا يفنى)، فهذا يأس! وأخذ يكرر كلمة (الفلوس!). وكانت لديه مكتبة لا بأس بها أهدى القسم المخطوط منها بعد وفاته إلى مكتبة الأوقاف العامة[2]، وبقيت المطبوعات. وكانت لديه نسختان من طبقات ابن سعد طبعة ليدن، ولا أدري ممن اقتناها، إذ كانت من النوادر، كما أنه على علم واسع بشؤون الإسطرلاب وطريقة استخدامه، وقد ظهرت في تركته جملة إسطرلابات أهداها ذووه إلى المتحف العراقي.

كان أحد أقربائي وأصدقائي السيد خليل أحمد جلو[3] (مدير معهد

---

(١) هو محمد بن عبد الرحيم ابن الفرات المتوفى سنة ٨٠٧.

(٢) تضم مكتبة الحافي ١٥٢٤ كتاباً، منها ١٥٩ مخطوطاً، وقد ضمت جميعاً إلى مكتبة الأوقاف ببغداد.

(٣) ولد في الأعظمية سنة ١٩١٧، وقد شارك في ترجمة (أصول الاسماعيلية) لبرنارد لويس، وترجم (البيمارستان السياسي) لبرنارد شو. وآخر مناصبه (مدير التجهيزات في وزارة التربية).

إعداد المعلمين الآن) يتردد إلى مكتبتي إذ كنت وإياه طالبين بكلية الشريعة، وكان خليل يحلو له أن يقرض الشعر أحياناً، فنظم قصيدة ألقاها بمناسبة ١٢ ربيع الأول بكلية الإمام أبي حنيفة، فلما جاء إلى المكتبة سقطت من جيبه هذه القصيدة، فلما وجدتها كتبت اسمي تحتها وأرسلتها إلى مجلة هدى الإسلام بمصر، فلم تمض مدة وجيزة حتى وصلت المجلة وقد نُشرت القصيدة بعناوين بارزة هكذا:

صـــوت يـــدوّي مـــن بـــغـــداد وإن مـــن الـــشـــعـــر لـحـكـمـة

قصيدة عصماء للشاعر العراقي الكبير قاسم محمد الرجب!

وقد سُررت بذكر المجلة اسمي، وبنسبة هذه (القصيدة العصماء) لي، وأخذت أشتري كل عدد أراه منها لدى الباعة، ولكنني أشفقت أن يَطَّلع عليها ناظمها خليل أحمد جلو، بيد أنه بقي إلى يومنا هذا يجهل هذا الأمر.

واتسعت معلوماتي في عالم الكتب كثيراً، وزادت مطالعاتي، فشملت مختلف التآليف الباحثة في التاريخ والتراجم والآداب والبلدان وغير ذلك من كتب التراث العربي خاصة، وصرت لا أنقطع يوماً عن القراءة.

وكثيراً ما راجعني بعض الزبائن لأُرشدهم إلى المصادر المطلوبة للمواضيع التي يبتغون دراستها والوقوف عليها، وإلى مظانّ بعض الكتب جهد المستطاع .

وفي سنة ١٩٣٧ استقدمت وزارة المعارف مدير مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت ليتولى تنظيم المكتبة العامة في بغداد وفهرستها، فاتصل بي وأرادني أن أُعِينه على معرفة الكتب وأجزائها؛ وسبب ذلك أن هذا الرجل دَرَس النظريات، وتعلم طريقة دِيوِي العَشرية في تصنيف الكتب شأنه في ذلك شأن مديري المكتبات العامة وملاحظيها عندنا، فهم

في الغالب لا يعرفون شيئاً مما في بطون الكتب التي تحت تصرفهم وفي متناول أيديهم، فإن سألتهم أن يدُلّوك على مرجع من المراجع أو موضوع من المواضيع استعصى عليهم الأمر، فكل منهم يشبه الآلة الصماء التي لا تعي ما تفعل، وما ذلك إلا لأنهم لا يطالعون فيوسعون معلوماتهم وينمون ثقافتهم وينتفعون مما في مكتباتهم من كتب.

إن المطلوب ممن يشغل هذه الوظيفة أن يكون عوناً للسائل، ومرجعاً للذين يرتادون هذه المكتبات، ولا يكتفي بنظريات دِيوِي. ولقد رأيت العجب من بعض موظفي تلك المكتبات، ولمست فيهم الضحالة والجهل في معرفة الكتب.

كان روفائيل بطي من محبي مكتبة المثنى الناشئة ومشجعيها، وكان لا يمر يوم إلّا زارها، واقترح عليَّ يوماً أن يحجز لي حقلاً صغيراً في جريدته (البلاد) ليُقرِّض بعض الكتب التي تصل إليَّ، ولم أكن يومئذ اهتم بمثل ذلك، ولكن ترغيبه وإلحاحه علي باستمرار حَمَلاني على قبول الاقتراح، فهيأت بعض الكتب وأعددتها للتقريظ بناء على رغبته وكان أول إعلان كتبه لي ونشره في جريدته إعلاناً عن كتاب صغير هو (النزاع والتخاصم فيما بين بني أُميَّة وبني هاشم) لتقي الدين المقريزي، بعد أن كان قد أُعيد طبعه بمصر عن طبعه ليدن[1]، ولم أكن أتصوّر أن يكون لمثل هذا الإعلان البسيط كل هذه الأهمية وهذا الأثر، فقد جئت - كعادتي- صباح يوم إلى المكتبة، وإذا بي أرى جمعاً من الناس ينتظرونني لأفتح المكتبة، وكلهم يبتغون شراء هذا الكتاب، فبعت لهم وبقيت أبيع منه طول النهار حتى نفدت نُسَخه.

واستمر روفائيل بطي يُعلن لي عن مختلف الكتب الواردة إليّ، ثم سافرت إلى مصر وعدت منها وذلك سنة ١٩٤٤، فكتب عني كلمة في

---

(١) مطبعة برايل في ليدن سنة ١٨٨٨.

جريدته وأثنى عليَّ وشجعني كثيراً، فزادت الثقة بنفسي بفضل تلك الكلمة ومن تشجيع بقية أصدقائي؛ ومن هنا سار صديقي مهدي القزاز[١] على هذا النهج، وأخذ يحجز أعمدة من عدة جرائد يومية فيكتب فيها تحت عناوين (كتاب اليوم) و(ماذا تقرأ اليوم) و(كتب جديدة) تقريظ بعض الكتب، وهو لا يزال مثابراً على كتابة هذه الحقول مما أعطى أهمية بالغة لمكتبة المثنى، فأصبح إذا ما وصل كتاب ما إلى بغداد فإنه لا يُسأل عنه -في الغالب- إلَّا من مكتبة المثنى ولو كان قد وصل إلى غيرها .

وروفائيل بطي أديب ألمعي وصحفي قدير، وهو ممن يمتلك مكتبة صحفية فيها كل طريف، وقلَّ من يهتم من الصحفيين بهذه الناحية، إلَّا أنني رأيت كلاً من كامل الجادِرجي[٢] السياسي والصحفي لا يصل كتاب إلَّا اقتناه، وتوفيق السمعاني[٣] الذي فاقت مكتبته جميع المكتبات بما فيها من مختلف الكتب والمراجع باللغتين العربية والسريانية. وقد اشترى مني كتاباً سريانيًّا هو (تاريخ ميخائيل الكبير) الذي يقع بثلاثة مجلدات بـ(٣٥) ديناراً. ومكتبته فيها كل ما يتعلق بتاريخ العراق في العصر

---

(١) أديب، كان موظفاً في وزارة الداخلية، ثم تولى إصدار مجلة المكتبة، وتوفي بعد وفاة المؤلف بأيام من سنة ١٩٧٤.

(٢) زعيم سياسي، تخرج في كلية الحقوق، وعين سكرتيراً لمتصرف بغداد، ثم معاوناً لوزير المالية، وانتخب نائباً في البرلمان سنة ١٩٢٧، وانضم إلى تنظيمات سياسية عدة، واضطر بعد فشل انقلاب بكر صدقي سنة ١٩٣٦ إلى مغادرة العراق، ليقيم في قبرص مدة، ثم عاد ليصدر جريدة (صوت الأهالي)، وليؤسس الحزب الوطني الديمقراطي سنة ١٩٤٦، سجن لنشاطاته السياسية، وأطلق سراحه قبيل ثورة ١٩٥٨، وتوفي سنة ١٩٦٨.

(٣) صحفي، ولد سنة ١٩٠٤ في الموصل، ودرس في كلية الحقوق، وانتخب عضواً في مجلس النواب، وأصدر عدة صحف، أهمها جريدة (الزمان) التي استمرت بالصدور من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٦٣، توفي سنة ١٩٨٣.

الإسلامي فضلاً عما يتصل بتاريخ الكنائس والبطارِقة والأديرة بمختلف اللغات الشرقية، وهو ممن يرتاد المكتبة العصرية ويجلس فيها، ثم يقصد مكتبة المثنى، وهو صديق الجميع.

مؤلفون عرفتهم

وكان من عملاء المكتبة منذ أن فتحت إلى سنة ١٩٥٣ مصطفى علي[١] وزير العدل في حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم، وقد توثقت صلتي به كثيراً، إذ إنه يُعد من أصدقاء المكتبات لا سيما مكتبة المثنى، فهو لا يشتري كتاباً ما من أي جهة كانت إذا وجده في هذه المكتبة، وهو ممن يهتم بالكتب الرصينة لا سيما كتب التراث العربي القديم الذي يميل إليه أكثر من غيره، وفي بيته مكتبة قيمة فيها أمهات الكتب والمراجع، ومن عادته انه لا يشتري الكتاب قبل أن يُورِّقه بباب المكتبة. وهو معروف لدى الكثيرين بسرعة زَعَله لأتفه الأسباب، وكنت أتحاشى كل ما يزعجه، ولكنني لم أُوفَّق دائماً. وهو عند الشراء لا يساوم كما يفعل صديقه بهجت الأثري الذي إذا أراد شراء كتاب، وهو أمر نادر جدًّا، وكان ثمنه ديناراً مثلاً، فإن من حُسن حظ البائع إذا دفع إليه مائة فلس دون الجر والعر والكر والفر، حتى يدع صاحب المكتبة يجري وراءه ملتمساً إعادة الكتاب إليه أو دفع ثمنه، ولذا فقد زَهد الأثري في شراء الكتب واكتفى بأن يستعير ما يحتاج إليه منها للمراجعة من مكتبة المجمع العلمي العراقي ومن مكاتب أصدقائه، ولذا فإن مكتبته الخاصة لا تتناسب وشهرته

(١) تقدمت الإشارة إليه.

الأدبية. وإذا أراد شراء كتاب فإنه يطلب - رغم غناه وسعة ذات يده - من البائع أن يتقاضى ثمن الكتاب نُسَخاً من كُتيب صغير له هو (مأساة الشاعر وضَّاح اليمن)[1]، أو من كتبه المدرسية كالمدخل في الأدب العربي[2] أو المُجمل[3] التي كان يُقَرَّر تدريسها قبل تأميم الكتاب المدرسي.

ومع أن مؤلفات العلامة المغفور له محمود شكري الآلوسي آية في الجودة والإتقان، فإنه يحلو للأثري أن يكتب على غلاف كل كتاب منها (حقَّقه وهذَّبه محمد بهجت الأثري)، ولم يكتف الأثري بذلك، بل جعل من نفسه الوارث الشرعي الوحيد للعلامة الآلوسي، واستأثر بما تدره مؤلفاته من ربح، رغم أن في عائلة الآلوسي-رَحِمَهُ اللهُ- من هو ضيق ذات اليد شديد الحاجة، ومن الغريب أن الأثري يقاضي كل من ينشر كتاباً للآلوسي، حتى أنه سافر ذات مرة إلى القاهرة وقاضى- بعد أن وكَّل محامياً مصريًّا يدعى توفيق مصطفى عامر لنشره كتاب (بلوغ الأرَب) للآلوسي، ولم يترك دعواه على هذا الناشر إلَّا بعد أن قبض منه مبلغاً وتسلم منه نسخاً من الكتاب الذي لا يملك أي حق من الحقوق فيه.

وسيأتي ذكر الأثري والكتب التي حققها، لا سيما كتاب (خريدة القصر) الذي اشترك بتحقيقه مع جميل سعيد، وما حصل بينهما.

ولما عرفت مصطفى علي، ووقفت على مزاجه وأخلاقه، صرت أعرض عليه كل كتاب جديد من الكتب التي تهمه أو لا تهمه، وذلك لاطلاعه على كل ما ينشر، وإذا انشغل يوماً ولم يمر بالمكتبة ذهبت بنفسي إلى مقر وظيفته في مديرية الطابو العامة في الطابق الثاني، وكانت

---

(١) طبع ببغداد سنة ١٩٣٥.

(٢) طبع سنة ١٩٤٠ وأعيد طبعه غير مرة.

(٣) طبع ببغداد سنة ١٩٢٩

غرفته تطل على دجلة، وكان معه في الغرفة نفسها عباس فضلي خماس المفتش في مديرية الطابو العامة، وكانا طوال النهار يبحثان في كل طريف من خلال مطالعاتهما مختلف الكتب.

ومجلس مصطفى علي من المجالس التي لا تُمَل، فقد كان لا يختلف عن مجلس طه الراوي الذي لم يكن ينقطع عنه، وحتى عندما تسنم وزارة العدل كان لا ينفك عن إيراد النوادر والنكات عند اجتماع مجلس الوزراء وفي كل فرصة تسنح له.

ولما كنت اعلم أنه ممن يطالع كثيراً، كنت أعرض عليه ما يصل إليَّ من الكتب يختار ما يعجبه منها ويعيد إلي باقيها، وقد لمست منه كل تقدير لقيامي بذلك، إذ كنت أحمل الكتب الجديدة إليه بنفسي ولا أفعل ذلك مع غيره، وقد بقيت على ذلك سنوات دون أن يُعكِّر صفونا شيء، حتى حصل ما حصل: ذلك أن بَدَوي طَبَانة[1] ألقى محاضرات من دار الإذاعة العراقية عن معروف الرصافي، فتصدى له مصطفى علي يرد عليه ويُجرِّح به وبمن أعانه، فلما طبع بدوي كتابه بمطبعة السعادة بمصر اهتم مصطفى علي بنشر ردوده لكي لا تضيع في بطون الجرائد.

وجاءني بالمسودات ودفع إليَّ (١٠٠) دينار مرة واحدة، وطلب إليَّ أن أطبع له هذا الكتاب حينما أُسافر إلى مصر دون أن يتفق معي على شيء، ولكنه عيَّن لي الكمية المراد طبعها، فسافرت وطبعت له الكتاب طبعة جيدة وشحنته إلى بغداد وأعلنّا عنه، فبيعت معظم نسخه لما كان قد اشتهر عن مصطفى علي من أنه راوية الشاعر الرصافي ومن أعرف العارفين بشعره، فعملت حساب الكتاب وما بيع من نُسَخه وما بقي منها، وذهبت إليه في مقره لأُعرِّفه بذلك ومعي المبلغ الذي دفعه وزيادة،

(١) أستاذ الأدب في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، من مؤلفاته (نقد الأدب العربي من الجاهلية إلى نهاية القرن الثالث) و(دراسات في نقد الأدب العربي).

فقال: خل لديك المبلغ ثانية، لأنني أريد أن أبدأ بطبع كتاب العمر الذي سميته (الرصافي- صلتي به، وصيته، مؤلفاته) وطلب إليَّ أن أطبع ثلاثة آلاف نسخة منه، فلما باشرت بطبعه في أوائل سنة ١٩٤٨ ظهرت به أغلاط مطبعية بسيطة، وأغلاط أخرى فنية، أشرف على هذا كله بهجت الأثري، وقرَّب وجهات النظر بيني وبينه وبين المطبعة، فطلب أن نقتطع منه بعض الصفحات ونعيد طبعها مرة أخرى، كل هذا ومصطفى علي لا يمر بمكتبتي، لأنه انفعل مما وقع في الكتاب من أغلاط، إلَّا أنه اقتنع بعد أن أرضيناه، وطبعنا الباقي من الكتاب بمطبعة أخرى؛ فلما كمل شحنّاه إلى بغداد، وأعلنا عنه في الصحف، فتصدت له جريدة (الأهالي) بالنقد الشديد، وكتبت مقالاً طويلاً بقلم (فاضل مهدي) أحد محرريها، وأشهد أن مقاله هذا كان له من الأثر بحيث أوقف بيع الكتاب كليًّا، إذ إنني في الأسبوع الأول من وصول الكتاب تمكنت من بيع كمية لا بأس بها منه، فإذا به يبور فلا ينصرف منه شيء إثر نشر ذلك المقال.

والحقيقة- أنني ويشاركني حضرات القراء في ذلك - لم أجد كتاباً أُلِّف عن الرصافي حتى الآن أفرغ من هذا الكتاب، مع أن المأمول أن يكون خير كتاب أُلف عن الرصافي لما عُرف عن مصطفى علي، وعن علاقته الوثيقة بالرصافي، فلا تجد أحداً ممن عرف الرصافي إلَّا مصطفى علي، وتصدى لكتابه بالنقد والتجريح، فإذا بالكتاب هذا من أفشل المصنفات الموضوعة عن الرصافي تأليفاً وأقلها رواجاً وتصريفاً، فقد ملأ عشرات الصفحات منه عن عبد بن صالح يُجرِّح به، وعشراً أخرى عن كامل الجادرجي، وقصته حول كتب الرصافي التي تركها مخطوطة من مؤلفاته، وكيف أن كاملاً أراد أن يستأثر بها وحده، وكيف أن كاملاً طلب إلى الرصافي أن يسمح له بنسخ أحد كتبه المخطوطة، فدلَّه عليَّ مصطفى علي، إلَّا أن كاملاً لم يأت إلى بيت مصطفى علي لأنه كان خالياً من المُبَرِّدات، وبقية الكتاب وصف موجز لكتب الرصافي المخطوطة

والمطبوعة؛ حتى صار كل واحد من القراء يتساءل أهذا هو الكتاب الذي كنا موعودين به منذ عهد بعيد؟ هذا هو المرة الفريدة؟ أهذا هو كتاب العمر؟ أهذه هي الأسرار التي كان قد أخفاها مصطفى علي عن القراء؟ على كل حال، فإن الكتاب قد كسد ولم ينصرف، بل بقي من الكمية معظمها، وبقي الرصافي وديوانه مُهمَلين حتى تصدى لهما كل من هبَّ ودب، فإذا بمصطفى السَّقّا المصري ينشر ديوان الرصافي، وكان على حق في ذلك وإن وقع في شرحه بعض ألفاظ الديوان ما يُضحِك الثكلى، كشرحه لفظة الإنكليز بأنه نوع من السمك.

وقد كتب عن الرصافي لبنانيون وسوريون وعراقيون وكلهم صعقوا مما رأوا من ضحالة كتاب مصطفى علي، فالتجأ مصطفى علي في توزيع كتابه إلى بعض أصدقائه وهم قلة، فلم يتمكن كذلك من تصريف أية كمية منه، ولما يئس من تصريفه وخجل مني بعث إليَّ برسالة يطالبني فيها ببقية المئة دينار التي أخذ منها (٧٤) ديناراً أثمان كتبٍ مختلفة اقتناها منّي فضلاً عن أخذه ما يزيد على مائتين وخمسين نسخة من كتابه هذا ليوزعها على أصدقائه، فاستغربت طلبه هذا ودهشت، فأرسلت إليه جواباً في اليوم الذي تسلمت فيه رسالته جاء فيه ما مؤداه: سيدي الأستاذ! لقد طالبتموني بمبلغ (٣٦) ديناراً وقبل أن أدفعها أرجو إذا أمكن التنازل بالرد على استفساري:

هل أنكم عندما دفعتم إلي المبلغ كان الكتاب يُطبع لحسابكم؟

هل عندما دفعتم اليَّ المئة دينار كنتم شريكاً معي بطبع الكتاب؟

فإذا كنتم كذلك، فإن الكتاب قد صَرَفتُ عليه ما لا يقل عن (٤٠٠) دينار فيكون الباقي عليكم كذا، وإذا كان الكتاب ملكاً لكم، فإنكم دفعتم لي مئة دينار وبقي عليكم كذا، فأرجو الرد علي بوضوح.

وكانت الرسالة مُرسلة إليه بكل لطف وأدب، ولم أنتظر طويلاً حتى جاءني ردَّه، وكان غريباً عجيباً إذ إنه يقول فيه: إنه لم يكن يتصور صدور مثل ذلك مني، وإنه لم يزده استغراباً لما لمسه من معظم الناس من عقوق. وكان هذا آخر عهدي به، وقد تناسى في لحظة واحدة كل خدماتي له وتضحياتي من أجله، **أذكر واحدة منها هنا على سبيل المثال**: ففي يوم من أيام سنة ١٩٤٨ قامت مظاهرات كبرى من جميع أفراد الشعب بمناسبة إبرام معاهدة بورتسموث، وحصل التصادم بين الطلاب والشرطة، وكانت حادثة الجسر القديم[١] المشهورة التي وقع فيها كثير من الناس جرحى وصرعى، وكانت غرفته تطل على الجسر، فشاهد بعينه ما حصل، فكتب رسالة طريفة مؤثرة سماها (إلى الحليفة الغَضبى) وجعلها بتوقيع مستعار هو (معمر العدواني)، وطلب إليَّ أن انشرها عندما أُسافر إلى مصر، فأخذتها وأخفيتها وسافرت بها، وعند وصولي إلى القاهرة اتصلت بمطابع دار الكتاب العربي لصاحبها محمد حلمي المِنْياوي[٢] الذي رحَّب بهذه الرسالة وتبنى طبعها والصرف عليها من كيسه الخاص مناصفة بيني وبينه، فطبعنا منها خمسة آلاف نسخة، والرسالة هذه كتبت بأسلوب مصطفى علي البليغ الرائع المؤثر، وفيها تلميح وتجريح بالوصي ووزرائه لا سيما نوري السعيد.

ولما كمل طبعها عملت عُلباً تشبه الكتب وشحنتها بهذه الطريقة إلى بغداد، فوصلت بأجمعها، فلما بدأت بتوزيعها، وكنت أنشط من يوزع الكتاب الممنوع بين أصحاب المكتبات، بل اشتهرت وحدي بهذا، إذا بالشرطة وشرطة التحقيقات الجنائية تشعر بي وبالكتاب، فكبست بيتي والمكتبة بثلة من شرطة التحقيقات الجنائية المرعبة ومعاونيها، فاقتادوني

---

(١) يريد جسر المأمون الذي عرف بجسر الشهداء نسبة إلى الشهداء الذين سقطوا عليه بسبب هذه الانتفاضة.

(٢) تقع هذه المطبعة في شارع فاروق، حارة باغوص.

إلى شرطة السراي، بعد أن أخفقوا في العثور على نسخة واحدة، لأنني كنت قد أخفيت ما بقي منها لدى إدارة جريدة اليقظة[١] لصاحبها سلمان الصفواني[٢] الذي كان يرحب بإخفاء كل ما يمنع من الكتب السياسية والقومية عنده متحملاً مسؤولية الإخفاء، وكان يشجعني دوماً على ذلك.

فلما مثلت أمام شرطة التحقيقات الجنائية في السراي، اقتادوني إلى حاكم التحقيق، وكان يومذاك السيد علاء الدين الوسواسي[٣]، وكانت دائرته بشارع حسان بن ثابت، في محل إدارة جريدة العرب اليوم[٤]، فلما رآني بين الشرطة موقوفاً ضحك ولم يستغرب لما عرفه عني هو وغيره من الحكام وأرباب الدولة من أنني اشتهرت ببيع المطبوعات الممنوعة، فطلب من الشرطة أن يخرجوا ويتركوني، ثم أجلسني بجانبه، ولاطفني، وطمأنني بأنه سوف يعمل المستحيل لدفع هذه التهمة عني، بالرغم من ثبوتها ضدي لتوفر الأدلة التي جمعتها دائرة

---

(١) كانت تشغل، في تلك المدة، مكتباً في محلة جديد حسن باشا، على الشارع المؤدي إلى جامع الحيدرخانه.

(٢) صحفي قومي، ولد في المشخاب بمحافظة النجف سنة ١٨٩٩، وعرف منذ مطلع شبابه بمواقفه القومية، فتعرض للاضطهاد وسجن مدة، شارك في تأسيس حزب الاستقلال سنة ١٩٤٦، أصدر جريدة (اليقظة) لتعبر عن الوعي القومي العربي، إلاّ أنها عطلت غير مرة، واستمرت بالصدور رغم ذلك إلى سنة ١٩٥٩، حيث هوجم مكتبها وخرب، فهاجر إلى مصر مدة، ثم عاد سنة ١٩٦٣، عين وزير دولة لشؤون الإعلام سنة ١٩٦٤، وتوفي سنة ١٩٨٨.

(٣) قانوني، ولد سنة ١٩١٦ وتخرج في كلية الحقوق، وشغل مناصب قضائية مختلفة، وله عدة مؤلفات قانونية واجتماعية.

(٤) كانت هذه الجريدة تشغل داراً قديمة مستأجرة على يسار الداخل إلى الشارع من جهة شارع الرشيد. وقد شغلتها جرائد (حبزبوز) ثم (النداء) لصاحبها نور الدين داود، ثم (العهد الجديد) ثم جريدة (الثورة) لصاحبها يونس الطائي، ثم جريدة (المنار) وذلك قبل أن تشغلها جريدة العرب.

التحقيقات عنّي، لأنه كان مُحبًّا لي ومُقدِّراً ما أقوم أنا به من مخاطرات في سبيل القارئ، دون أن استغل ذلك، وهذا ما يعرفه الجميع ويشهدون به حتى الموتورين مني والحاقدين عليَّ.

وطلب مني أن أُسافر إن استطعت ريثما يتمكن من إلغاء هذه الأوامر الصادرة ضدي، ويعلم الله أنني لم أخَف من شيء ما بقدر ما خفت من جراء هذا الكتاب، إذ كانت الأحكام العُرفية مُعلنة، وكان كثير من أبناء الشعب من السياسيين وغيرهم قد حُجزوا في (أبي غريب)، فخفت من ذلك غاية الخوف.

وبعد مدة عدتُ، فأخبرني السيد علاء الدين الوسواسي بالخلاص من هذه الورطة وهنأني به. كل هذا ومصطفى علي لم يسأل عني ولا عما حصل للكتاب، ولم يكترث لما أصابني، مع أني لم أبح باسمه بالرغم من كثرة التهديدات والمضايقات التي لاقيتها من قبل جهاز الشرطة الرهيب.

جئت بهذه القصة لأدلل على مدى ما قمت به من خدمات لمصطفى علي الذي تناسى كل ذلك وقاطعني غاضباً دون سبب يدعو إلى ذلك، ولما مضت مدة على مقاطعته لي كنت أراه دوماً يمر بباب المكتبة، فيتفرج على معرضها لما حوته من كتب جديدة، فيحز في نفسي أن يبقى هذا الجفاء بيني وبينه دون سبب مقبول.

وفي يوم من أيام عِزِّه، التقيت به في حفلة كانت بالسفارة المغربية في ٣-٣-١٩٦٢، فسلمت عليه وطلبت إليه أن يكاشفني فيشرح لي سبب زَعَله، وقلت: إنما أكلمك لا بصفة كونك وزيراً أو انك تتصوَّر أنني أحتاج إليك في شيء لأنك وزير، بل أكلمك بصفتك مصطفى علي الصديق القديم، ولكنه أعرض عني، وطفق يصيح بأعلى صوته بكلمات عجيبة لا يتصور صدورها من وزير وصديق قديم خدمته سنوات وضحيت من أجله بأغلى التضحيات فتأسفت لأنني ما كنت أظن أن يكون في قلب

شخص من الضغينة والحقد بقدر ما في قلبه، ولم أستغرب بعد أن رأيت منه ما رأيت من تنكره لأصدقائه كافة ونفوره منهم، فَقَبع في داره حتى صار لا يواجه أحداً من الناس.

وكان أحد المؤلفين قد بعث إليّ بنسخ من كتاب صغير اسمه (القضية الكردية)[1] طبع في بيروت، وعند إرساله قائمة الحساب التي بموجبها سنُسدد قيمة النسخ المُرسلة، سجل في آخرها قيمة الطوابع التي صرفها على إرساله الرسالة. وهذا أغرب ما رأيت من بُخل المؤلفين الذين نرى بعضهم إذا أهدى إلينا نسخة من مؤلفه، ولم نشتر منه، يعود فيطالبنا بإعادة النسخة المهداة بالرغم من وجود عبارة الإهداء وتوقيعه عليها.

ومن المؤلفين من يُعلن على غلاف كتابه أو في الجرائد، أن كتابه يطلب من داره المرقمة برقم كذا والواقعة في المحلة الفلانية، وبهذا يتحاشى أن يعطي خصماً (عُمولة) إلى الباعة من أصحاب المكتبات.

وأذكر أن موظفاً كبيراً كان في وزارة العدل، قد نشر كتاباً ثمن النسخة منه (١٥٠) فلساً، ومع هذا كَتب على غلافه أنه يُطلب من المؤلف بداره المرقمة برقم كذا في شارع كذا من المحلة الفلانية، وكنا إذا جاءنا من يريد شراء هذا الكتاب نرسله إلى مؤلفه ليطرق عليه باب داره لشراء نسخة من كتابه ويقوم بإعطائه وصلاً بالثمن وقائمة حساب ليقدمها إلى الدائرة الرسمية التي طلبت الكتاب.

وهناك مؤلف آخر حدد مراجعته في بيته في الساعة الرابعة بعد الظهر ليطلب الكتاب منه، وقد ذكر رقم تلفون بيته ليدل المراجع على بيته الواقع في المحلة الفلانية.

---

(١) هذا الكتاب من تأليف معروف جياووك، وقد طبع مرتين، الأولى سنة ١٩٢٥، والأخرى سنة ١٩٣٩.

أدب الوراقة

المفروض في باعة الكتب أن يكونوا مهذَّبين مؤدَّبين، وأن يكونوا متسمين بالكياسة والأدب وحسن اللقاء ليقتدي بهم غيرهم من أصحاب الحرف الأخرى، ذلك أن صاحب المكتبة يحمل رسالة ثقافية نبيلة يجب عليه أن يؤديها بأمانة وإخلاص، إلَّا أنني -مع شديد الأسف- أُلاحظ أنهم جهلاء تعوزهم اللياقة في فن المقابلة وحُسن المعاملة، وأسوق هنا نموذجاً بشعاً لما يحصل لدى البعض منهم من قلة حياء وسوء أدب:

زارنا العالم الهندي الكبير عبد العزيز الميمني الراجكوتي سنة ١٩٥٧ واطلع على مكتبتنا، فسُر مما شاهد فيها من الكتب المختلفة، ولكنه كأي عالم لا يكتفي بما يراه، فأراد أن يزور سائر المكتبات الأخرى الموجودة في السوق، فلم أُرافقه حرصاً مني على أن يكون له ملء الحرية في الاختيار والشراء. وفي أثناء تجواله في تلك المكتبات أراد أن يدخل مكتبة فحيا صاحبها وطلب منه بكل لطف وأدب أن يسمح له بالدخول ليتفرج على ما حوته مكتبته من كتب اتباعاً للقول المأثور (تجد في الأسقاط ما لا تجده في الأسفاط)، ولكن صاحب تلك المكتبة لم يسمح له بالدخول، فالتجأ المَيْمَني إليَّ لما يعرفه من علاقتي بصاحب المكتبة وبغيره من باعة الكتب، فأرسلت معه أحد موظفي المكتبة عندنا ليُعرِّف صاحب المكتبة أن هذا الرجل هو العلامة الميمني، وأنه من أكبر علماء

اللغة والأدب في العالمين العربي والإسلامي، ولكن عبثاً حاول موظفنا الذي صحب المَيمني أن يُقنع صاحب المكتبة بالسماح له بالدخول، ولعل القارئ سيقدر مبلغ ما أصاب هذا العالم الجليل من الدهشة والاستغراب وخيبة الأمل مما لقيه من هذا الكتبي، فتأسفت لما جرى له، وثبت لديَّ بالدليل القاطع والبرهان الساطع ما كنت أعرفه عن هؤلاء الذين لم تحسن أخلاقهم ولم يتقدموا في عملهم بالرغم من الوقت الطويل الذي مر عليهم فيه.

وعلى هذا النحو عرفت كثيراً مما يأتيه زملائي من أعمال تحط من شأن أصحاب هذه المهنة المحترمة.

وعبد العزيز الميمني هذا أستاذ العربية بجامعة عليكَرة في الهند، وقد نشر زهاء الأربعين كتاباً نفيساً من أُمهات كتب التراث العربي، ولا سيما الدواوين الشعرية والنصوص الأدبية، وهو لا يزال يحقق وينشر بالرغم من تقدمه في السن، وهو الآن أستاذ منتدب للتدريس في جامعة كراجي.

كنت قد نشرت كتاباً اسمه (كيف تتعلم الإنكليزية في سبعة أيام) بعد أن رأيت أحد الكتب قد طبع في مصر باسم (كيف تتعلم الإنكليزية في ثلاثة أشهر)، فأردت أن أريح المتعلم في أن يتعلم الإنكليزية في سبعة أيام لا بثلاثة أشهر، فظهر بعد ذلك كتاب آخر ارتأى صاحبه أن يختصر المدة في تعليم الطالب فنشر كتابه باسم (كيف تتعلم الإنكليزية في أربعة أيام). ولن أنسى واحداً ممن تخرج من المدارس العالمية فحصل على شهادة الدكتوراه في الأدب من جامعة بلاد شرقية حين دُعي ليلقي محاضرات في إحدى الجامعات الأمريكية، ولما لم يكن متمكناً من اللغة الإنكليزية، جاء ليشتري نُسخة من هذا الكتاب على الرغم من أنني أكدت له بأن هذا الكتاب وغيره من كتب الترجمة لا فائدة ترجى منها، وإن أحداً لا يتعلم منها شيئاً، إلَّا أنه أصرَّ على اقتناء نسخة منه، ولما كنا

نطبع وننشر هذا الكتاب بعنوان آخر هو (الهدية السنية لتعلم الإنكليزية) فإنه احتار في أي الكتابين يقتني ليكون له عوناً عند إلقاء محاضراته في الديار الأميركية، فأخرج من جيبه مسبحة سوداء من الخزف تصنع محليًّا، ثم انزوى ناحية وأخذ يستخير أي الكتابين يأخذ!

جاء أحد الإيرانيين إلى المكتبة ذات يوم، وكان شكله ولباسه لا يدلان على ما هو عليه من ثراء وعلم وفضل، فقدم إلي قائمة بكتب كثيرة من أغلى المطبوعات، لا سيما ما طُبع منها في أوروبا وأمريكا، فلما نظرتُ إليه وإلى قائمة الكتب، سَعَّرتُها تسعيراً صوريًّا غير صحيح، لظني أن هذا الرجل عندما يرى الأسعار سيهرب فوراً، ولشد ما استغربت عندما أومأ برأسه ونطق باللغة الفارسية بموافقته على شراء هذه الكتب بأجمعها بالأثمان التي طلبتها، ولما جمعتها أخرج من جيبه مبلغاً كان لا يقل عن (٣٠٠) دينار على ما أذكر، وسدد لي منه ثمن ما اشتراه، فخجلت مما جرى من استصغاري لشأنه وعدم اهتمامي به ومن سوء مقابلتي له، وصرت لا أستهين بكل سائل أو زبون مهما كان شكله ومظهره.

إن كل مهنة يجب أن يكون لصاحبها خبرة بها، أما أصحاب المكتبات فإنني لم أجد بينهم من يملك أية خبرة بالكتب، فأي موظف فُصل من عمله فإن أول ما يفكر فيه هو أن ينشئ مكتبة، وإذا كان مُكَويًّا قد عجز عن القيام بمهنته فإنه يفتح مكتبة، أو كان بائعاً للأحذية وبارت مصنوعاته فأول ما يفكر بالاشتغال به هو بيع الكتب، إذ يرى أنها مهنة بسيطة سهلة لا تحتاج إلى جهد.

وممن افتتح مكتبة كان يعرفها أهل السوق (صادق شَكَرجي) صاحب (مكتبة الإصلاح)[١]، وقد شاهدناه وقد أصبح من أصحاب

---

(١) كانت هذه المكتبة تشغل دكاناً في آخر سوق السراي، من جهة الجسر، وقد توفي =

المكتبات، وبقي مدة يبيع الكتب، ثم نشر كتاباً في تعليم الإنكليزية عزاه لنفسه، مع أنه لا يعرف إلاّ كلمات قليلة منها؛ وكان بديناً متأنقاً في ملبسه لطيفاً بمظهره ومعاملته، وكان يلبس القبعة، ولكنه كان موضع مداعبة أهل السوق ومزاحهم كلما مر من أمامهم فترى حوله الغمز واللمز، وتسمع رشقة بكلمات قارصة، وأحياناً بذيئة نابية دون أن يعيرهم أي اهتمام أو يلتفت إلى أحد منهم، وكانت مكتبته تقع قرب مدخل السوق من جهة الجسر القديم، وكنت أرى أكابر الناس ووجهاءهم من رؤساء العشائر وبعض الوزراء والأعيان والنُّواب وكبار الضباط والموظفين والموظفين المتقاعدين يرتادون مكتبته، وبالرغم من مداعبة أهل السوق له، فإنه لم يكن يغضب أو يتأثر من أحد، حتى أنا كنت أضايقه بمداعبات تأتي له ببعض المشاكل. وكنت أتحاشى المرور من أمامه إشفاقا مما فَعَلته معه، وربما زَعَل مني، ولكن عندما أُسلِّم عليه كان يبدو كأن شيئاً لم يحدث له، فهو طيب القلب سليم الصدر، ولكنه مُدَّعٍ كبير ومبالغ للغاية يتظاهر بالأُبهة والفخفخة، فإذا تأخر عن موعد دوامه وسألته عن سبب تأخره يجيبك بأنه كان عند عمه صالح جبر[١]، وإذا أغلق مكتبته قبل موعدها فعذره في ذلك، على قوله، إن السيد عبد المهدي[٢] طلبه، وإذا رنَّ التلفون فإنه يقول لك بأنه طُلب من البلاط لمقابلة الوصي، وقد عرف بهذا من قبل أهل السوق جميعاً. أما أوراق رسائله وظروفها فكانت تحمل تصويره الذي تجد نسخة منه في كل ركن من أركان مكتبته، وكان إذا

= صاحبها في عقد الخمسينات من القرن الماضي.

(١) رئيس الوزراء سنة ١٩٤٨، توفي سنة ١٩٥٧.

(٢) هو السيد عبد المهدي ابن السيد حسن آل شبر المنتفكي، عين وزيراً للمعارف في وزارة جعفر العسكري الثانية سنة ١٩٢٦ وفي وزارة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٣٣ ووزيراً للاقتصاد في وزارة نوري السعيد السادسة سنة ١٩٤١ ووزيراً للمواصلات والأشغال في وزارة نوري السعيد السابعة سنة ١٩٤١.

أراد أن يشتري كمية من الكتب التي كانت تُعرض للبيع باستمرار بطريق المزاد، لم أُزاحمه فيها، ولا أزيدها عليه، لأنني أعرف أنه إذا اشتراها فإنه سوف يقوم على الفور بتسعيرها فيكتب على غلاف كل كتاب الثمن الذي سيبيعه به ويوقِّع تحته، فأذهب إليه فاختار ما يهمني من الكتب التي سعَّرَها إذ إنه لا يعرف الكتب ولا يعرف أهميتها، فهو يَزِن الكتاب بيده فيقدر ثمنه حسب حجمه وضخامته وثقله ويسجل السعر الذي يرتئيه عليه، وعندئذ لا يمكنك الجدل معه حول السعر الذي عينه ما دام قد وقع تحته، آخذ ما يهمني منها وأترك له البقية التي لا غناء فيها ولا قيمة لها.

وسافر مرة إلى دمشق، فلما نفدت نقوده تعرَّف إلى أصحاب إحدى المكتبات المهمة بدمشق، فزارهم وقال لهم: إنه تسلَّم توًّا برقية من بغداد يطلبون منه العودة إذ انتخب نائباً في المجلس، وربما سيكون وزيراً، وطلب إليهم إقراضه مبلغاً ليعود به إلى بغداد، فدفعوا إليه المبلغ الذي طلبه منهم، ولما عاد لم يرسل المبلغ الذي اقترضه فكتبت إليّ المكتبة ترجوني الاتصال بحضرة النائب ومطالبته بالمبلغ، ولما طالبناه ماطلنا كثيراً، ولم يسدد ما أخذه إلَّا بعد أشهر، ولم يقصد أن يغمط الدين، وإنما عُسره هو الذي جعله يتأخر في تسديده، وقد توفي رحمه الله بغلطة طبيب مع أنه كان متين العضل، قوي الجسم، يتمتع بصحة جيدة، فأسفنا لوفاته، عفا الله عنه وأسكنه جنته.

نوادر الكتب والمخطوطات

وكانت تُعرض بين حين وآخر مخطوطات مختلفة فاشتري بعضها حتى أحرزت الكثير منها، وكان من أنفس ما عثرت عليه واشتريته نسخة قديمة نفيسة من كتاب (نهج البلاغة) كتبت سنة ٥٤٨هـ، وفيها زيادات، إذ إنها كتبت عن نسخة المُصنِّف الشريف الرَّضي المتوفى سنة ٤٠٦هـ، وقد اشتريتها من أحد الكويتيين بمبلغ أربعة عشر ديناراً، وهذه النسخة تعتبر من أقدم النسخ التي حفظت في مكاتب العراق الخاصة والعامة، فعرضتها للبيع على مديرية الآثار القديمة العامة، وإذا بها تصدر مذكرة بمصادرة هذا الكتاب لكونه مخطوطاً أثريًّا، وأن إحرازه من قبلي يخالف قانون الآثار القديمة ونظام تسجيل المخطوطات الذي صدر تبعاً له[1]،

(١) كان المؤلف رحمه الله قد اقتنى مجموعة كبيرة من المخطوطات، انتقاها من خلال عمله الدائب في سوق السراي، ولم يشأ أن يبيعها معتزًّا بقيمتها العلمية، فما كان من القائمين على مكتبة المتحف العراقي، إثر قيام انقلاب سنة ١٩٦٨، إلاّ أن داهموا داره، ودور عدد من كبار العلماء والأدباء، فجأة، تصاحبهم سيارات الشرطة، وكأنهم في حرب، ليصادروا جميع تلك الكتب، تحت تهديد السلاح، ولتنقل إلى تلك المكتبة، وقيل في ذلك ما قيل. وكان الأستاذ كوركيس عواد، وهو الصديق الحميم للمؤلف، قد وضع فهرساً لهذه المخطوطات، نشره في مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ١٢، بغداد ١٩٦٥. ولقد تحقق ما توقعه المؤلف هنا =

ولكن مدير الآثار العام يومئذ ساطع الحصري الذي عرف بإخلاصه وحرصه على المصلحة العامة رأى بثاقب بصره وبُعد نظره أن مصادرة المخطوط تعني حرمان الآثار من اقتناء أي مخطوط آخر يقدم في المستقبل إليها للبيع، وأصدر أمراً بمنحي مكافأة على عثوري على هذا المخطوط قدرها بمبلغ خمسة وعشرين ديناراً، مع أنني كنت أتوقع أن أبيعه بما لا يقل عن مائة دينار لقدم المخطوط وأهميته ونفاسته.

يلاحظ عندنا في البلاد العربية أن معظم الأغنياء لا يهتمون بالكتب ولا يقيمون في بيوتهم مكتبات، وإنما تجد في دورهم الملاهي من بار إلى ساحة تنس إلى غرفة بليارد أو قاعة للمقامرة، ولكنهم لا يفكرون في إنشاء مكتبة ولو بسيطة. وعندما تم بناء قصر ناجي الخضيري الفخم الواقع في الكرادة الشرقية، زاره صديقه جمال الآلوسي ودهش حين لم ير مكتبة في هذا القصر العظيم، فاقترح على ناجي الخضيري أن يُرضي زائريه من الذين لا يروق لهم إلّا مصاحبة الكتاب، ورغب إليه أن يُنشئ مكتبة تتناسب وأهمية هذا القصر، فلم يمانع ناجي الخضيري بل سرعان ما وافق على هذا الاقتراح ورحب به ودفع مبلغاً كبيراً إلى السيد الآلوسي، فاختار له من الكتب العربية في مختلف العلوم والآداب والفنون أحسنها مما يعجز المرء الآن عن الحصول على بعضها ولو بأضعاف أثمانها، كما أنه اشترى كمية أخرى من الكتب الإنكليزية، ولا تزال هذه الكتب في ذلك القصر.

وحين سافر الملك فيصل الثاني والأمير عبد الإله إلى الباكستان في زيارة رسمية بدعوة من رئيس جمهوريتها[1]، طلب تحسين قدري من أحد

= تماماً، من أن أسلوب (مصادرة الكتب) الذي تفتقت عنه عقول هؤلاء الجاهلين، لا يؤدي إلاّ حجبها وإخفائها.

(١) وكانت تلك الزيارة في ١٢ آذار من سنة ١٩٥٤.

أصدقائه الذين يترددون إلى مكتبتنا باستمرار أن يدله على من يبيع، أو يحصل له، على نسخة جيدة من مصحف مخطوط ليأخذها الملك معه عند سفره ويقدمها هدية إلى الرئيس الباكستاني، وكنت أحتفظ بنسخة نفيسة مُذهبة من مصحف مخطوط ومجلد بجلد جميل، فعرضتها على تحسين قدري وطلبت ثمناً لها مائة دينار، وأنا لا أشك في أنها كانت تساوي خمسمائة دينار، ولكن كساد سوق الكتب المخطوطة تجعلنا نتساهل ببيعها إذ ليس هناك من يرغب فيها أو يسأل عنها، فقبلها بهذا السعر، ومنذ ذلك الحين لم أقف على نسخة أخرى من ذلك المصحف بالرغم مما أحتفظ به في بيتي من نفائس المصاحف المخطوطة.

حصلت على كتاب قيم هو مجموعة ما كتبته البعثة العلمية التي رافقت حملة نابليون بونابرت عند احتلال مصر سنة ١٧٩٨م، وتقع هذه المجموعة في (٢٦) مجلداً من القطع الكبير الخارق، إذ يبلغ طول المجلد متراً أو يزيد، وقد طُبع بباريس خلال المدة الواقعة بين سنتي ١٨٠٩-١٨٢٢م، ومن تلك المجلدات (١٣) مجلداً كلها صور نادرة لحضارة مصر وأسواقها ومعالمها وكل شيء فيها، وقد اشتريته بمئة دينار، فعرضته على صديقنا **عبُّود الشالجي المحامي**[١] بمئة وعشرة دنانير فاقتناه، ولكنه أعاده بعد أيام لكِبَر حجمه ولعدم وجود خزانة كبيرة تستوعبه، فعرضته على كلية الآداب، وكان عميدها يومئذ الدكتور عبد العزيز الدوري، فاشتراه لمكتبة الكلية بمئة وثلاثين ديناراً، ولشد ما دهشت عندما وجدت إعلانا عن الكتاب وإذا بثمنه ألف دينار، وليس لهذا

---

(١) محقق، ولد سنة ١٩١١، وتخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٣١، وعمل محامياً، ثم انتقل إلى لبنان سنة ١٩٦٩ حيث عكف على تحقيق عيون التراث العربي، منها (نشوار المحاضرة) للتنوخي، و(الفرج بعد الشدة) للتنوخي أيضاً، و(الرسالة البغدادية) للتوحيدي، وألف كتباً في التراث اللغوي وغيره، توفي سنة ١٩٩٦.

الكتاب في العراق إلَّا هذه النسخة التي بعتها، ونسخة أخرى في مكتبة المتحف العراقي اقتنتها منذ سنوات طويلة.

وقد ندمت على تفريطي ببيع هذا الكتاب بالنظر إلى الفرق العظيم بين قيمته والثمن الذي بعته به، ولكوني لم أحصل على نسخة ثانية منه.

الحرب العالمية الثانية وأزمة الورق

وفي أيام الحرب العالمية الثانية ارتفعت أسعار الورق ارتفاعاً عالياً خياليًا فرزمة الورق التي كانت تباع **بمئة فلس** أصبح ثمنها **اثني عشر ديناراً**، فاضطر أصحاب معامل (سيكاير العرب) لصنع (الزَّبانة) من ورق مستعمل كيفما كان، فنشط اليهود الذين برعوا في صنع هذه السيكاير للحصول على الورق المستعمل، وأخذوا يطوفون بالحارات والأسواق عارضين رغبتهم في شراء الكتب والمجلات بالوزن. فتخلص الناس ولا سيما المؤلفين، وكذلك سوق السراي، من كثير من الكتب البائرة الكاسدة، فكان الكتاب - مثلاً- يباع بدرهم، ولكن عند بيعه بالوزن صار يباع بمئة فلس أو أكثر، فأصبح أصحاب المكتبات يشترون الكتب المدرسية الجديدة من مخزن وزارة المعارف بسعر رخيص، ثم يبيعونها بالكيلو بأضعاف أثمانها، فاستنفدت هذه الصفقات الاحتياطي الموجود من الكتب المدرسية لدى وزارة المعارف، فاضطرت هذه الوزارة إلى رفع أثمانها.

كما أن الكتب المستعملة قلَّت وندرت، إذ أصبح هذا العمل يستنفد كافة ما وجد في السوق من كتب.

ولن أنسى ما كانت تصل إلينا من شحنات من مجموعة كتاب

(معجم الأدباء) تأليف ياقوت الحموي، الذي قام بنشره أحمد فريد رفاعي بعد أن طبعه تلك الطبعة المغلوطة السقيمة والتي تتألف من (٢٠) مجلداً، فقد كنا نبيع المجموعة منه بدينار، ولكن عند بيعها بالوزن كانت تباع بدينارين. وكنا قبل أن نفتح المكتبات أو الصناديق لبيع محتوياتها من الكتب بالوزن فتُعدم وتُثرم لتصنع منها (زباين) لتلك السيكاير، وقد بيع على هذا المنوال كثير من الكتب، منها ديوان (شقائق النعمان) وكتاب (ذكرى المتنبي في ألف عام) لعبد الوهاب عزام[1] وغير ذلك. أما المجلات - وأهمها كانت (النفير) و(المختار)- فكانت عند بيعها بالوزن تباع بأكثر من أثمانها، واتسع هذا الأمر حتى شمل سائر البلاد العربية كمصر ولبنان.

كان أحد طلاب المدارس الثانوية من عملاء سوق السراي، فهو يهتم بشراء المصادر التاريخية والأدبية، ولكن والده في بعض الأحيان كان لا يستجيب إلى طلباته، ولا يدفع له ما يحتاج إليه من المصروف، فيأتي هذا الزبون ويكتب قائمة كبيرة بالكتب ويخبر والده بأن هذه كلها كتب مدرسية، وأنه ما دام في المدرسة الثانوية فهذه كلها مصادر لا يستغني عنها ولا بد من اقتنائها، فنحسب أثمان كتب القائمة فتبلغ مبلغاً كبيراً، إلَّا أنه بعد أن يدفع والده ثمن الكتب ويحملها إلى بيته يعود بها إلينا ويأخذ قليلاً منها ترضية لنا، والباقي يسترجع ثمنه نقداً يصرفه على ما يحلو له في شراء أشياء أخرى أو كتب لم تكن متوفرة لدينا، وكانت هذه العملية تتكرر في السنة مرتين أو أكثر.

---

(١) أديب، مفكر إسلامي، ولد في إحدى قرى الجيزة بمصر سنة ١٨٩٤ وحصل على الدكتوراه من جامعة القاهرة سنة ١٩٣٢، عين عميداً لكلية الآداب بالجامعة نفسها سنة ١٩٤٥، واختير سفيراً لبلاده في الباكستان والسعودية، له عدد كبير من المؤلفات والبحوث، توفي سنة ١٩٥٩.

أول رحلة إلى القاهرة

وفي أيار سنة ١٩٤٤ سافرت أول مرة إلى خارج العراق، وكانت سفرتي هذه إلى مصر لكي أطلع على الكتب من منبعها والمكتبات في منشئها، إذ لم تكن دور النشر إلّا في مصر، ولم تكن في لبنان حينئذ مكاتب ودور نشر سوى المكتبة الكاثوليكية ومطبعتها وبعض المكتبات الصغيرة، فاستأجرت في تلك الرحلة مقعداً على طائرة كبيرة قادمة من الهند حطت في مطار الحبانية، إذ لم يكن مطار بغداد وقتئذ يستقبل الطائرة الكبيرة، فوصلت إلى القاهرة بأربع ساعات، بعد أن استرحنا في مطار اللِّد، يصحبني أحد الأصدقاء من أصحاب المكتبات في الأعظمية هو السيد إسماعيل محمود نوش[1]، وكان خير صديق -والحق يقال- فقد استأنست به واطمأننت إليه، فشاركته فيما استوردته من كتب على قلة رأس مالنا نحن الاثنين.

ولما حللت بالقاهرة أعجبت أيّما إعجاب بها وبشوارعها ومعالمها وآثارها الباقية، ونزلت بفندق البرلمان بالعتبة الخضراء، ولكنني صدمت عندما لم أر كتبيًّا عارفاً بالكتب، كما لم أجد مكتبة تهتم بكل المطبوعات

(١) كتبي، افتتح في مطلع الأربعينات مكتبة في سوق الأعظمية، لم يطل العمر بها إلاّ قليلاً.

كما نهتم نحن بها، إذ إن جميع المكتبات تُعنى بعرض ما تنشره هي فقط، فلا تستورد ما ينشر خارج مصر ما عدا مكتبة واحدة لرجل يهودي من بولونيا اسمه ازيدور صاحب المكتبة الشرقية في شارع قصر النيل، فقد كان هذا الكتبي من أذكى أصحاب المكتبات بمصر وأعرفهم بالكتب، وهو الوحيد الذي يتعاطى بيع المخطوطات ومطبوعات أوروبا والنوادر من مطبوعات مصر والهند وغيرها، ولكنني مع هذا كنت أجد مختلف الكتب القديمة والنادرة في بعض المكتبات التي اشتهرت منذ زمان بعيد كمكتبة الخانجي لصاحبها محمد نجيب الخانجي نجل الكتبي الشهير محمد أمين الخانجي، وهي تقع في شارع عبد العزيز، وكان محمد نجيب هذا الكتبي الوحيد من المصريين الذي يفهمون الكتاب ويعنون به، فأنِستُ به ورافقته، وكان من خير من عرفتهم فتعاملت معه، وبالرغم مما فيه من سوء تصرف وتسويف في المراسلة والتجهيز فإنني أحببته لما تحلّى به من سجايا حميدة تغطي بعض مساوئه.

وكنت في سفرتي هذه قد أخذت معي أكبر مبلغ منذ اشتغالي حتى ذلك اليوم بعد أن ساعدني كثير من أصدقائي، لا سيما باهر فائق وطه الراوي بمبلغ لا بأس به، وكان مجموع ما حملته معي (٦٥٠) ديناراً، ولم أمكث في مصر إلّا أسبوعاً وإذا بالبريد يحمل إليَّ بطاقة من أخي جاسم الرجب يتمنى فيها لي التوفيق والخير، ويذكرني برسالته هذه بما كنت فيه من ضَنَك وضيق وما صرت إليه من السعة والرخاء، إذ يقول فيها: سبحان الله فبعد أن عجزت عن أن تشتري درّاجة هوائية تصل بها إلى بيتك في الأعظمية، أراك تمتطي طائرة في الوقت الذي عزَّ ركوبها على من هو أكثر منك مالاً وأجل شأناً.

وأخي جاسم هذا لم ينقطع يوماً عن بذل نصحه الخالص الصادق، وتوجيهاته السديدة القيمة، وتشجيعه المستمر الدائب لي، مما شد أزري وزاد ثقتي بنفسي؛ وكنت أرى اهتمامه بالمكتبة وأعمالي حيثما رحل،

وأينما حل، حتى يومنا هذا. وكان لا يرضى بأن أضايق نفسي بشراء عقار أو دار حرصاً منه أن تتسع المكتبة وتفوق غيرها من المكتبات.

لقد كان أخي جاسم ذا رأي سديد ونظر بعيد عندما أراد لي هذا، حتى أصبحت الآن - والحمد لله- على ما أنا عليه، وكان دوماً يشجعني على المطالعة، إذ كان هو لا ينفك يطالع الكتب المهمة في مختلف العلوم، كالتفسير واللغة والفقه والمفردات اللغوية، حتى أضحى مرجعاً، وهو يتصف بأخلاق سامية وأدب رفيع قلما تجد له مثيلاً.

وفي سفرتي هذه رافقني مشكور الأسدي(١) الذي كان يَدرس في كلية الآداب بالقاهرة، وكان يقوم مقام السفارة لكل من التقى به من العراقيين بمصر: فتراه يستقبل هذا ويودع ذاك، ويُدخِل هذا كلية وذاك مستشفى، ويكتب في الصحف والمجلات بما يُشَرِّف العراق، ويُراسل الصحف والمجلات العراقية، ويدافع عن كل ما يهم العراق. وقد اصطحبني ذات يوم إلى الجامعة المصرية عندما كانت تناقش رسالة عبد الرحمن بدوي لنيل الدكتوراه بقسم الفلسفة(٢)، وكان عنوانها (الزمان الوجودي)، وقد ناقش رسالته الدكتور طه حسين والمستشرق بول كراوص الذي انتحر سنة ١٩٤٤ عندما غرقت باخرة كانت تقل زوجته وطفليه. وكان يناقشه كذلك مصطفى عبد الرازق وحسن إبراهيم

---

(١) أديب، ولد في كربلاء سنة ١٩١٩، وتخرج في كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٤٩، وعند عودته إلى العراق عين في مديرية الدعاية العامة، فمديراً للمكتبات، نشر عدداً كبيراً من البحوث والمقالات في الصحف والمجلات العراقية والمصرية. توفي سنة ١٩٩١.

(٢) مفكر، فيلسوف، ولد سنة ١٩١٧، وتخرج في كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٣٨، وعين بجامعة عين شمس حتى أصبح رئيساً لقسم الفلسفة. حقق عدداً وافراً من كتب التراث، فضلاً عن ترجمته لعدد آخر من دراسات المستشرقين، وله مؤلفات جمة في الفلسفة والفلسفة الإسلامية واليونانية والتصوف.

حسن، وقد ألقى عبد الرحمن بدوي رسالته كأنه يحفظها عن ظهر قلب فلم يتلكأ ولم يتلعثم، أما أنا وبعض الحاضرين فلم نفهم شيئاً منها. وكان أحسن من ناقشه مصطفى عبد الرازق والدكتور طه حسين فمنحوه الدكتوراه بامتياز.

وفي سفرتي هذه تَسوَّقت كثيراً من الكتب، على قدر ما كنت أحمله من نقود، إذ لم يكن أحد يعرفني هناك، ولكنني وقفت على كنوز منها فدهشت مما رأيت. وكانت الكتب المطبوعة في أوروبا قد انقطعت عن العراق فاتصلت بالقاضي أحمد حسين، وهو أخو الدكتور طه حسين، فوجدت عنده مجموعة كبيرة من نفائس ما طبع في أوروبا وبأسعار رخيصة، فاشتريت معظمها وشحنتها مع ما اشتريته كله بالبريد إذ لم يكن شحن الكتب سهلاً إلّا بالبريد، وكان القاضي أحمد حسين يريد التخلص من مكتبته بسبب شكواه من أخيه طه حسين الذي كثيراً ما ضايقه باستعارة ما يحتاج إليه هو وأصدقاؤه وطلابه من مكتبته، وقد بعت بعضها إلى مكتبة مديرية الآثار القديمة العامة، ولا تزال يُرى على جُلودها اسم أحمد حسين مالكها القديم.

وكنت قبل سفري قد راسلتُ مكتبة الخانجي الشهيرة الكائنة في شارع عبد العزيز بالقاهرة، إذ كنت أسمع عنها الشيء الكثير من رواد مكتبة نعمان الأعظمي، وممن يهتمون بالكتاب، لا سيما عن شهرة صاحبها ومؤسسها المرحوم محمد أمين الخانجي المتوفى سنة ١٩٣٩. ويعود الفضل في تعريفي بمكتبة الخانجي إلى الأستاذ الصديق مشكور الأسدي.

وكانت هذه المكتبة قد اشتهرت بما نشرته من مطبوعات قيمة، وبما لها من صلة بسائر العلماء في المشرق والمغرب، لا سيما المستشرقين الذين كانوا يتعاملون معها، والذين يهتمون بالمخطوطات العربية، فقد كانت الوحيدة التي تتعاطى بيع المخطوطات وشراءها

والتفتيش عليها. وكان المرحوم الخانجي يتجول في الأقطار العربية كافة، ليقتني المخطوطات لحسابه أو لحساب الجامعات والمتاحف والمستشرقين، وقد زار بغداد سنة ١٩٣٠ ولم أره إلاّ أنه حسبما علمت قد اشترى كثيراً من المخطوطات من النجف والموصل وكركوك، وعندما عاد إلى مصر نشر بعضها في سلسلة (من آثار العراق)، ومما نشر فيها كتاب (جواهر الألفاظ) لقُدامة بن جعفر بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، و(كتاب الآداب) لجعفر بن شمس الخلافة وغير ذلك من الرسائل والكتب المهمة. كما أنه يعد الكتبي الوحيد الذي يقوم بنشر ما يحصل عليه من مخطوطات، فقد بلغ ما نشره (٤٠٠) كتاب، ولم يسبق لأحد أن طبع أحد تلك الكتب غيره. وما كان ينشره يعد من جيد ما نُشر، من حيث التحقيق ومن حيث الوقوف على النسخ المخطوطة وأصول الكتاب. ومما نشره تاريخ بغداد للخطيب البغدادي في (١٤) مجلداً، والبداية والنهاية لابن كثير في (١٤) مجلداً، ومعجم البلدان في (١٠) مجلدات بعد أن أضاف إليه مستدركاً لا يزال يطلب هو معجم العمران؛ ومما نشره الإحكام في أُصول الأحكام لابن حزم الظاهري، والفصل في الملل والنحل لابن حزم. كما نشر كثيراً من الرسائل الصغيرة تحت عنوان (رسائل نادرة)، فنشر أدب الوزير للماوردي، وقطعة من تذكرة ابن حمدون، وقراضة الذهب لابن رشيق، والتبصرة بالتجارة للجاحظ، وكان أكثر ما ينشره يطبعه بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، إذ لم يكن قد ملك المطبعة التي اشترك بها مع أخيه محمد ناجي الجمالي فيما بعد، ولم أجد من كتب عنه أو رثاه إلاّ العلامة محمد زاهد الكوثري[1] في

---

(١) عالم تركي الأصل، ولد في بعض قرى استانبول سنة ١٨٧٩، واضطر إلى الهجرة إلى مصر، حيث عين موظفاً في دار المحفوظات، وإليه يرجع الفضل في ترجمة أعداد ضخمة من الوثائق التركية إلى العربية، وله مؤلفات جمة في السير. توفي سنة ١٩٥٢.

مقالاته التي نشرها المرحوم أحمد خيري[1]. ولما عاد من العراق فُجع بوفاة أحد أبنائه، فنشر كتاباً أسمه (تسلية أهل المصائب)، ولما توفي آلت مكتبته إلى ولده محمد نجيب الخانجي، فنشط هذا إلى إعادة سمعة تلك المكتبة التي اشتهرت في أنحاء العالم كافة، إذ هي المكتبة الوحيدة التي تُعنى بتسويق الكتاب من الهند وأوروبا وتركية ودمشق والعراق وإيران، وكانت على صغرها كعبة يقصدها الأساتذة من جميع الأنحاء، ويلتقي فيها طلاب العلم، فكنتُ أجد فيها الطالب التركي واليماني والسوري والليبي والمغربي والعراقي. كما تعرفت إلى كثير من العلماء الذين يترددون عليها أمثال السيد أحمد الصديق والعلامة الكوثري والدكتور أحمد أمين[2] والبشير الإبراهيمي[3] والسيد أحمد خيري والشيخ حامد الفقي[4] والمرحوم أحمد محمد شاكر[5] والدكتور محمد صبري (السوربوني)[6] والأستاذ الآثاري سليم حسن[7]. وتعرفتُ على أصحاب المكتبات في العالم العربي بواسطتها.

---

(١) للكوثري نحو مائة مقالة جمعها السيد أحمد خيري في كتاب عنونه (مقالات الكوثري).

(٢) قاض، مؤرخ، أستاذ فعميد لكلية آداب القاهرة، له مؤلفات مهمة في تاريخ الحضارة الإسلامية، منها (فجر الإسلام) الذي نوه به المؤلف من قبل، و(ضحى الإسلام) و(ظهر الإسلام)، ولد سنة ١٨٧٨ وتوفي سنة ١٩٥٤.

(٣) مفكر، رئيس جمعية العلماء في الجزائر، ولد سنة ١٨٨٩ وتوفي سنة ١٩٦٥ .

(٤) عالم أزهري، حقق عدداً كبيراً من المخطوطات، منها (لباب الآداب) و(الباحث الحثيث) و(الرسالة) للشافعي، وغير ذلك، ويعد من رواد علم التحقيق في العصر الحديث.

(٥) قاض، من أشهر العلماء الذين كان لهم فضل في نشر التراث الإسلامي في الحديث والفقه والأدب، ولد سنة ١٨٩٢ وتوفي سنة ١٩٥٨.

(٦) باحث، أديب، أستاذ جامعي، تخرج في جامعة السوربون بفرنسا، ثم نال فيها شهادتي الماجستير والدكتوراه فنسب إليها، ولد سنة ١٨٩٠ وتوفي سنة ١٩٧٨.

(٧) عالم في الآثار وتاريخ مصر القديمة، مكتشف لبعض أهم الآثار المصرية، وله مؤلفات مهمة، ولد سنة ١٨٨٦ وتوفي سنة ١٩٦١.

وباتصالي بهذه المكتبة استفدت كثيراً، وتفتحت لي آفاق جديدة، وتوسَّعتُ في تسويق الكتاب النادر والمطبوع حديثاً، وصرت أبعث إلى هذه المكتبة بالكتب العراقية التي تطبع لعرضها بمصر، وكنت أتصل بها وبمعظم الوفود التي تؤمّ العراق بحكم وجودي المستمر فيها، فأتعرف إليهم، ونتداول بما يفيد النشر من كتب ومبادلة فيما ينشر بالعراق وغيره. ولما توسعت المكتبة صار أكثر العلماء الذين يطبعون كتبهم يضعون اسمنا على تلك الكتب، فكان لا يصدر كتاب إلّا ويحمل اسم مكتبة المثنى، بفضل نجيب الخانجي فأسأل عما يُستحب نشره، وما عسى أن يروج من الكتب، ويؤخذ رأيي في ذلك.

وكان المرحوم السيد عِزَّة العطار أحد من يتردد إلى هذه المكتبة دوماً، إذ كان يتعاون مع نجيب على نشر كثير من النصوص والكتب التي نَدُرت، فيشجعه على تصريفها لما له من علاقات مع سائر الناشرين بالخارج؛ وكانت داره التي أسماها مكتب النشر الإسلامي قد نشرت حوالي مائة كتاب نفد القسم الأعظم منها، ويصعب الحصول على شيء منها. وقسم مما نشره منه أعاد طبعه وقسم جديد مثل تاريخ بغداد لأحمد ابن أبي طاهر طيفور، وهذا الجزء يتعلق بعصر المأمون الذي سبق أن نشره المستشرق هنس كلر في ليبسك، وبعض أجزاء المكتبة الأندلسية التي لم يتمها، وجذوة المقتبس للحميدي، والتنبيه والرد على أهل الأهواء والبِدع للملطي، وقواعد عقائد آل محمد للديلمي، وكتب ورسائل أخرى صغيرة كانت ولا تزال تعتبر من أهم الكتب.

وبقيت أتعامل مع مكتبة الخانجي (٢٠) سنة لم تعوضني عنها غيرها لما كان فيها من نفائس الكتب ونوادرها، ذلك أن السيد نجيب كان يعرف مخابئ الكتب وأصحابها والزبائن الذين احتفظوا بمثل تلك النوادر، ولما انقطعت الطرق والتجارة مع كثير من دور النشر الاستشراقية بسبب الحرب كنت أحصل على نوادر المطبوعات بواسطة نجيب أيضاً، فقد

اشترى لي معظم تلك الكتب من مكتبة القاضي أحمد حسين أخ الدكتور طه حسين. كما كنت وإياه نذهب إلى كبرى المزادات، فقد حضرت مزاد المستشار المرحوم عبد السلام ذهني، ومكتبة أحمد حافظ عوض وغيره. وكان الذي يجمع له الكتب النادرة من طنطا والزقازيق والمنصورة والإسكندرية ومن ضواحي القاهرة، رجل يعد أحسن العارفين بالكتب وأكثر من عاصرها وعاش معها وهو محمد الطيب بهلول، الذي جاء اسماً على مسمى من طيب أخلاقه وصدقه في معاملاته، وبقي هذا الرجل (٥٠) سنة يتسوق له الكتب ويجهزها له ولغيره، وفي سنة ١٩٦٠ تمكن من أن يفتتح له مكتبة صغيرة مقابل مكتبة الخانجي أسماها مكتبة الطيِّب، فأخذت تحذو حذو مكتبة الخانجي في الحصول على النوادر من صغيرها وكبيرها والمخطوطات والموسوعات والمجلات، وأصبحنا نلتقي بها بعد أن أفل نجم مكتبة الخانجي، وأصبحت لا تعتني إلَّا بالكتب العصرية، أمد الله بعمر محمد الطيب ووفقه.

وبعد أن تولى نجيب مكتبة الخانجي، نشط إلى نشر كثير من الكتب، واتفق مع كبار المحققين أمثال عبد السلام محمد هارون[١] ومحمد عبد الله عنان[٢]، وأخذ توكيلات كثير من دور النشر، واتصل بمعظمها وكذلك المعاهد العلمية. وبعد أن قلَّ الكتاب وندر وأصبح الاتجار به لا يجدي نفعاً، لجأ نجيب الخانجي إلى نشر القصص والكتب الحديثة، لكونها أربح من غيرها، فنشر مؤلفات الأستاذ يوسف السباعي[٣] كافة، وطبع بعض الكتب التي أعاد نشرها مراراً، وكان

---

(١) ولد سنة ١٩٠٩ وتوفي سنة ١٩٨٨.

(٢) ولد سنة ١٨٩٦ وتوفي سنة ١٩٨٦.

(٣) صحفي، روائي، ولد سنة ١٩١٧، وحصل على بكالوريوس العلوم العسكرية سنة ١٩٣٧، عين مديراً للمتحف الحربي سنة ١٩٥٢، ثم تفرغ للعمل الأدبي والثقافي، فاختير سنة ١٩٥٦ سكرتيراً للمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، ومنظمة تضامن =

ناجحاً بها، أمثال (الزواج المثالي) تأليف فان دفلد وترجمة الدكتور محمد فتحي، ونشر كتاب (دع القلق وابدأ الحياة)، تأليف ديل كارنيجي، و(كيف تكسب الأصدقاء) له أيضاً، ترجمة عبد المنعم الزيادي، وبعض مؤلفات محمود تيمور، وأخذ توكيل لجنة التأليف والترجمة والنشر التي تعتبر مطبوعاتها من أحسن الكتب حتى هذا اليوم. ولا تزال المكتبة نَشِطة في تصديرها للكتاب إلى سائر الجهات، وإن اتصال نجيب الخانجي مستمر بجميع الناشرين بالخارج، وهو ممن يؤدي خدمات لا تنسى للكتاب.

ومن المكتبات الهامة التي كنت أراسلها وأتجر، مكتبة سركيس الكائنة في ٥٢ شارع الفَجّالة، التي أسسها العالم الفاضل يوسف إليان سركيس[1]، مؤلف معجم المطبوعات العربية والمعربة، وكان يديرها ولده لويس إليان سركيس الذي كان يتابع أسماء جميع ما ينشر من الكتب ويُذيِّل على معجم والده من سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٥٥، وقد أغلق مكتبته للأسف لضيق حاله وعرض معجمه هذا على المطبعة الكاثوليكية ببيروت فاشترته منه بثمن بخس، وأغلقت عليه وحجبته، فلم تنشره حتى الآن مع أهميته وحاجة الناس إليه.

ومكتبة سركيس هذه كانت تأتي بعد مكتبة الخانجي بنشاطها، فقد كان صاحبها من العلماء، فهو يستورد الكتب من العراق وإيران والهند وأوروبا، ومكتبته كانت تنشر فهرساً منظماً حاوياً على النفائس من الكتب، وكانت تقصد من كل المستشرقين وغيرهم. وكنتُ ببغداد لا أُراسل إلَّا هذه المكتبة لأنها الوحيدة التي يمكنك أن تتسلم الرد على

= الشعوب الإفريقية الآسيوية سنة ١٩٥٧، ورئيساً لتحرير، ومدير إدارة لعدد من الصحف المصرية الكبرى، واختير وزيراً للثقافة سنة ١٩٧٣، واغتيل سنة ١٩٧٨.

(١) ولد بدمشق سنة ١٨٥٦ وتوفي في القاهرة سنة ١٩٣٢.

طلبك، وكنتَ إذا طلبت أي طلب من أية مكتبة بمصر فإنه يستحيل عليك أن تتلقى الجواب للأسف. فالناشر المصري كسول جدًّا في الرد والتجهيز، ولذا أصبح الناشر اللبناني وغيره يزاحمه. وأصبح الكتاب ونشره ينتقل من مصر إلى العراق ولبنان وإيران، وكانت هذه المكتبة من أحسن المكتبات معاملة، وتشجعت على الاستمرار معها لما لمسته فيها من إخلاص وأمانة ولطف، وكنت أجد ضالتي لديها فأحصل بواسطتها على كثير مما يطبع في مصر، كنشريات المعهد الفرنسي، والمعهد المصري، والمتحف القِبطي، ونشريات كلية الآداب بجامعة القاهرة، وبعض ما ينشره المجمع اللغوي ونوادر أخرى من مطبوعات أوروبا والهند. وكان العلامة المرحوم الأب أنستاس ماري الكرملي لا يعتمد على أي مكتبة سواها، كما أن ما ينشره من مطبوعات يودعه إليها لتصريفه بعد أن ينشره بالمطبعة العصرية لصاحبها صديقه الحميم إلياس أنطوان الياس[1] صاحب القاموس العصري. وأذكر أنني زرته يوم كان ينزل ضيفاً على كنيسة القديسة تريزا في شُبرا بصحبة صديقي مشكور الأسدي.

ومن المكتبات المهمة، بل أشهر مكتبة تهتم ببيع وشراء المطبوعات والمخطوطات النادرة هي (مكتبة المستشرق) في شارع قصر النيل وهي لا تزال قائمة بالرغم من سفر صاحبها النشط فيلدمان ازيدور الذي غادر مصر سنة ١٩٤٨ بعد حوادث فلسطين إلى فرنسا وافتتح هناك مكتبة تختص ببيع كتب الرحلات والكتب النادرة التي تبحث عن الشرق، وكان الرجل يفهم أمر الكتب ويعرفها على أحسن ما يكون، وكنت أقتني بعض النوادر التي تزخر بها مكتبته من مختلف الأقطار العربية والمخطوطات النادرة، وأذكر أنني وجدت عنده نسخة من كتاب (جامع التواريخ في تاريخ المغول) تأليف رشيد الدين فضل الله، المطبوع

(١) لبناني الأصل، ولد في دمنهور بمصر سنة ١٨٧٧ وتوفي في القاهرة سنة ١٩٥٢.

باريس سنة ١٨٣٦م باللغة الفارسية باعتناء المستشرق كاترمير[1]، وقد بعثُ هذا الكتاب النادر إلى مكتبة المتحف العراقي لأنها الوحيدة التي كانت تعنى بشراء النادر من الكتب بفضل مدير مكتبتها آنذاك الأستاذ كوركيس عواد، إذ لم تكن هناك مكتبات للجامعات.

وبواسطة مكتبة الخانجي اتصلت بالصديق فؤاد السيد الذي أصبح فيما بعد أميناً لمخطوطات دار الكتب، وتوفي مأسوفاً عليه في رمضان سنة ١٣٨٨هـ، وأشهد أنني لم أستفد من أي واحد ممن اتصلت بهم مثل ما استفدت من فؤاد السيد الذي ما فتئ يشجعني ويرشدني حتى وافته المنية المفاجئة، وكانت الخسارة به لا تُعوَّض، وسأكتب عنه كلمة مفصلة في وقت آخر، كما تعرفت على أحد المصدِّرين هو محمد الحسيني الشرنُوبي الذي افتتح محلًّا صغيراً في الخليج الناصري بالفجالة لتصدير الكتب وتسويقها، فوجدته من أنشط المصدرين وأنظمهم. وكنا عند تسويقنا الكتب نشحنها كلها بالبريد بعد حزمها طروداً صغيرة تزن الواحدة (٢) كيلو لعدم تيسر البواخر والسيارات في أيام الحرب، وكان البريد منتظماً إذ تصلنا الطرود بعد أسبوع، فكنتُ على صِغر مكتبتي أتسلَّم ألفي طرد في كل أسبوع بواسطة البريد، وكنا عند حزم الطرود نعرضها على مديرية التصدير والرقابة المصرية فتُختم بالشمع الأحمر، ثم تُبرد فتصل إلينا، وبقيت أتعامل مع الحسيني هذا، والحق يُقال إنني لم أجد مثله حتى الآن في نشاطه وتنظيمه وأمانته فاستفدتُ واستفاد مني إلا أنه اعتزل .

في إحدى سفراتي إلى مصر اتصلت بكبريات دور النشر ودور الكتب التي تعنى ببيع نوادر المطبوعات ونفائسها، وزرت مكتبات خاصة

(١) نقله إلى العربية محمد صادق نشأت ومحمد موسى هنداوي وفؤاد عبد المعطي الصياد، ونشرته دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٦١.

ومكاتب جامعية، منها مكتبة الجامعة الأمريكية، وكانت يومذاك بإشراف المستشرق العلامة كلفرلي، ولم تفتني زيارة إدارات صحف ومجلات ومؤسسات، كدار الهلال ومجلة الرسالة ولجنة التأليف والترجمة والنشر التي كانت مطبوعاتها وما تزال من أحسن ما صدر في بابه، وقد أسستها صفوة من العلماء والأدباء المعروفين أمثال أحمد أمين، والدكتور أحمد زكي، ومحمد عبد الله عنّان، ولطفي السيد، وعبد الحميد العبادي، والكرداني، والخفيف، وأحمد حسن الزيات، ومحمد عوض محمد، وغيرهم، فترجموا وحققوا وألفوا ما لم يجارهم به أحد. تقع لجنة التأليف والترجمة والنشر في شارع الكرداسي قرب أرض شريف، وقد نشرت لحسابها ولحساب مؤلفين عرب وأجانب كثيراً من الكتب القيمة الرائعة النفيسة الممتعة، وقد كانت عند تأسيسها لا تملك مطبعة، فكانت تطبع ما تتفق على نشره بمطابع دار الكتب المصرية التي تُعد حتى اليوم أجمل مطبعة بالنظر إلى شكل حروفها ودقتها وجمالها، وعلى أحسن أنواع الورق وأجوده حينذاك، كما طبعت كتباً أخرى في مطبعة الاعتماد بشارع حسن الأكبر، والمطبعة الرحمانية بشارع الخرنفش.

وكنت في سفراتي أتردد إلى مكتبة الحسين الواقعة بشارع جوهر القائد (السكة الجديدة سابقاً) قرب ميدان الأزهر، لصاحبها محمود توفيق المتوفى سنة ١٩٤٨ عن عمر يناهز السبعين، فكنت أستأنس بصاحبها وبمن يتردد إليها من الباعة والناشرين والسِّرِّيحة (الباعة المتجولين) وأصحاب المكتبات الخاصة وأصحاب الشركات؛ وكان ما تزخر به من الكتب القيمة النادرة يشجعني على التردد إليها، فكنت أختار من رفوفها الكتب والموسوعات النادرة مما لم أقف على نظيره في غيرها، وكان صاحبها سَمِحاً في البيع والشراء، لطيفاً في معاملته، ظريفاً في مجلسه، ذا شخصية محبوبة وشكل جذّاب، يرتدي الطربوش والبدلة

الفرنجية، لا يفارق (الشيشة) النرجيلة، يمضي الوقت بتدخينها، ولا يغادر كرسيه منذ وصوله إلى المكتبة الواسعة حتى مغادرتها، وكان جريئاً في تجارة الكتب وفي تسويقها ونشرها، فكانت لا تُعرض أية تِرْكة من الكتب حتى يبعث بسكرتيره محمد عبد العال أو (محمد العبادي) ليشتريها، وقد لازمه هذا حتى وفاته. لقد كان يدرك قيمة الكتب ويعرف نادرها ومخابئها ومظانها، وعقد البيع يتم معه إن رضي، وإن لم يرضَ فإنه لن يحصل شيء ولن يتم البيع.

وبعد وفاة محمود توفيق، بقي العبادي بدون عمل، حتى اشترك مع الحاج محمد العاجني أحد باعة العاديات والتحف القديمة بخان الخليلي، فافتتح مكتبة صغيرة، وواظب على ما كان عليه في السابق من الحصول على النوادر من الكتب وبيعها، وتوفي فقيراً معدماً سنة ١٩٦٨، وكان أميناً في معاملته صادقاً فيما يعرضه من أسعار الكتب، مُدركاً قيمة النادر منها. وبقيت أتعامل معه، فوجدته من أحسن الناس أخلاقاً وتعاملاً، وقد حصلت بواسطته على كتب لم أتمكن من الحصول على نظيرها من غيره. وكان إذا اشترى مكتبة يبعث إليَّ بكشفها إلى بغداد، فأُسافر من أجله وأشتري منه الكتب، مهما كان ثمنها بعمولة بسيطة زهيدة، وبذلك حصلت على نوادر المخطوطات والمطبوعات يطول ذكر النادر والفريد منها، وعند وفاته بيعت بقية تِركته القليلة من الكتب، وكان فيها شيء قليل من المفردات والأجزاء المتفرقة، فاشتراها الحاج حسين انبابي بميدان الأزهر الذي سيرد ذكره في مقال آخر.

ولما توفي محمود توفيق، ولم يُخلِف أحداً، بيعت تركته من الكتب كذلك بالمزاد العلني، واشتراها مصطفى محمد[١] ومحمد علي

---

(١) صاحب المكتبة التجارية بميدان العتبة، وقد نشرت هذه المطبعة كثيراً من كتب التراث.

صبيح[١] وغيرهما، وكانت مكتبته زاخرة بمطبوعاته القيمة المتنوعة، وبما اشتراه من تِركة الشيخ منير الدمشقي وغيره من الكتب. وكان جريئاً في نشره بعض المطبوعات التي لا يُسمح بنشرها أمثال كتاب الروض العاطر ونزهة الخاطر للنفراوي، وكتاب رجوع الشيخ إلى صباه عن طبعة بولاق الأصلية، وكان لا يتورع عن نشر أي كتاب يحتاج إليه ولا يمكنه الحصول عليه من ناشره، فهو تاجر بارع قبل أن يكون كتبيًّا ناجحاً.

وممن أعجبت بهم وبذكائهم وحسن معاملتهم من أصحاب المكتبات الحاج مصطفى محمد -رحمه الله- صاحب المكتبة التجارية الكبرى في شارع محمد علي بأول ميدان العتبة الخضراء، وبالرغم من أنه كان غير متعلم شأنه شأن أكثر أصحاب المكتبات في البلاد العربية فإنه كان تاجراً ذكيًّا ألمعيًّا بارعاً يعرف ما يطلب من الكتب ويحسن اختيار ما ينشره، وقد سيطر على تصدير الكتب وتسويقها ردحاً من الزمن لقدم مكتبته ورخص أسعاره وجودة ما ينشره واختياره المطابع الجيدة، أمثال مطبعة دار الكتب وفن الطباعة والمطبعة الرحمانية ومطبعة الاستقامة، وأن يشتري كمية من كل كتاب ينشر في أنحاء مصر كافة بأرخص الأسعار فيوزعها في أجزاء الوطن العربي وأنحاء العالم، وكان صادقاً في معاملاته نشيطاً في تلبية طلبات زبائنه، فهو يختلف عن غيره من أصحاب المكتبات، فكنا إذا طلبنا منه أي كتاب حتى ولو كان من غير مطبوعاته لا يتأخر عن تسويقه وتجليده إذا أردنا، فقد اتصل بكل أصحاب المكتبات في إفريقيا السوداء وشمالي إفريقيا العربي والهند وأندونيسيا وإيران وكل أقطار الجزيرة العربية والعراق وسوريا ولبنان وغيرهم.

وكان أول اتصالي به يوم أن افتتحت مكتبة (المثنى) سنة ١٩٣٦،

---

(١) صاحب (مطبعة محمد علي صبيح وأولاده) بميدان الأزهر، وقد نشرت عدداً من كتب التراث، وبخاصة ما كان مقرراً بالأزهر.

فبعثت إليه مبلغاً لا يزيد على (٣٥) ديناراً طلبت به مجموعة من أحدث وأنفس الكتب، فبعث لي بعشرة صناديق من الكتب امتلأت بها مكتبتي الصغيرة المتواضعة، ولو أردت أن أستورد مثل تلك الكتب في هذه الأيام لبلغت أثمانها ما لا يقل عن ألفي دينار، وعز العثور على أكثرها، وكان مصطفى محمد قد اكتسب ثقة أكثر العلماء والأدباء الذين عاصروه ودعموه وشجعهم على نشر مؤلفاتهم، فكانت صفوة الكتب في ذلك العصر أمثال مؤلفات عبد الرحمن البرقوقي ومصطفى لطفي المنفلوطي وزكي مبارك والعقاد وطه حسين والمازني والشيخ محمد الخضري والسندوبي وأحمد شوقي ومصطفى صادق الرافعي وسعيد العريان وعبد الوهاب النجار وغيرهم تنشر عنده، وقد حدثني عن متاعبه وما أنجزه من عمل فقال لي: يا ابني أنا الآن مُتهدِّم، فقد انتابتني كثير من الأمراض كالسكر والقلب والبواسير والفتق وغير ذلك، وسببه أنني تعبت كثيراً من التسريح (التجول) واللف بالمقاهي والنوادي والمدارس، فكنت عندما نشأت أحمل مجموعة من الكتب الدينية وأسرح بها، أي أتجول لبيعها، وأول كتب قمت بنشرها هي مؤلفات حافظ نجيب أمثال ملتون توب وطرزان وجونسون وغيرها، وتشجعت بعدها على نشر غيرها من الكتب الأخرى، وافتتحت مكتبة صغيرة بأول شارع محمد علي ما زالت قائمة إلى اليوم.

وبالرغم من كثرة ما كان يقوم بنشره وطبعه من الكتب فإنه لم يكن يرغب في اقتناء مطبعة، بل كان يطبع كتبه في مختلف المطابع، وقد نصحني أن لا أتورط في فتح مطبعة، **وقال: إذا شئت أن تخسر المكتبة فألحق بها مطبعة**، ويعزو ذلك إلى مشاكسة عمال المطابع وشغبهم وغير ذلك، وكان يرغب في أن ينشر إلى جانب الكتب الصغيرة الموسوعات الكبيرة فيقول: إنه لن يتجرأ أي ناشر على أن يقوم بنشر مثل هذه الكتب الكبيرة أو يزاحمه بها أحد. وكانت كتبه التي ينشرها تعتبر من الدرجة الثانية في صحة ما نشر.

وفي أيام الحرب العالمية الثانية ارتفعت أسعار الكتب ارتفاعاً فاحشاً، وصار معظم أصحاب المكتبات بمصر والبلاد العربية يبيعون الكتب بالوزن لتصنع (زبائن) للسكاير أو التغليف بأوراقها أو إعادة صنعها ورقاً أو مُقوًّى، غير أن مصطفى محمد بالرغم من إغرائه بأسعار مرتفعة خيالية، أبى أن يقوم بما قام به غيره، واحتفظ بالكتب إلى ما بعد الحرب، وأخذ يشحن منها إلى سائر أنحاء العالم، فأفاد واستفاد. وكنا إذا أردنا مقابلته أو شراء ما نحتاج إليه من الكتب ذهبنا إليه فالتقينا به في قهوة عُرابي الواقعة بميدان فاروق (العباسية)، وهي على صغرها تعتبر أنظف مقاهي النوع المعروف بالبلدي. وكنا نجلس ومعه أصحاب دور النشر، ونحن قادمون من المشرق والمغرب، نريد شراء ما نحتاج إليه من الكتب، وهو يمكث في ذلك المقهى من الساعة السادسة صبحاً حتى الساعة الثانية عشرة مساء، والمقهى قريب من مسكنه، وكان يرتدي القفطان والطربوش لا يفتأ يُمسك (الشيشة) النرجيلة بيده، فإذا أُخذت منه لتعميرها فإنه يتناول أخرى من يد أقرب واحد إليه، لأنه لا يتمكن أن يبقى دقيقة واحدة بلا هذه النرجيلة. وكان ذا حافظة قوية وذاكرة عجيبة، فكان يحفظ كل ما نطلب من الكتب بكمياتها وأسعارها ونوع ورقها وتجليدها، وكان يعرف الجديد الذي يصل إلى مخازنه من الكتب، ويعرف ما نقص من مطبوعاته ومتى سيعاد طبعها ومتى يمكنه تجهيزنا بها، كل ذلك دون الاستعانة بسكرتير أو مساعد، أو الرجوع إلى أية ورقة أو قائمة. وكانت مخازنه الواسعة تقع بدرب السماكين قريبة من المقهى، فإذا أراد تكريم زبون له دفع عنه أجرة المقهى مرة واحدة، وأخذه في (عربة كارّو) يجرها حمار، وذهب به إلى المخازن يُفرِّجه على ما احتوته من الكتب، ونلاحظ جيوب القفطان وقد انتفخت بما يحمله معه من مختلف العملات والصكوك والحوالات التي تجمعت من بيع ذلك اليوم، فيذهب بنفسه في صباح اليوم التالي ليودعها في البنك العثماني بشارع ثروت.

وكان يشجعني كثيراً ويَبِرُّني وينصحني، فعندما قامت حرب كوريا مال نحوي وقال: علمتُ بأنك تتعاطى بيع الورق واستيراده، لذا أرجو أن تجمع وتستورد ما تتمكن عليه من الورق وتتريث في بيعه، فإنه سوف يتحسن ثمنه كثيراً؛ وصدق ظنه وحصل لي ما قال فعلاً، فاستفدت من نصيحته هذه كثيراً. وكان يسر إلي بأشياء كثيرة، ويُربت على كتفي ويقول لي: يظهر أنه لن يبقَ مستقبل لغيرك في العراق لما ألمسه فيك من نباهة وعلم ومعرفة ونشاط ودأب في تسويق الكتب. وكان لا يقرأ إلَّا اسم الكتاب فقط، كما أنه لم يكن يعرف الكتابة. وكان إذا وجد أحداً قد طبع كتاباً له فإنه يُخفِّض قيمة الكتاب إلى النصف لكيلا يجرؤ أحد في المستقبل على طبع أي كتاب من كتبه الكثيرة، وقد توفي حوالي سنة ١٩٥٥، فآلت مكتبته الضخمة الجبارة ومطبوعاته الكثيرة إلى أولاده السادة: محمد وعلي وعزة.

واهتم أولاده بإعادة طبع ما نفد من مطبوعاته القيمة، وشيدوا بناية في حارة الفويستي من طوابق عديدة نقلوا إليها المخازن، وبقوا حتى سنة ١٩٦٨ لم تفتر عزيمتهم حتى دبَّ بينهم بعض الخلاف مما أدى بهم إلى التوقف في النشر، فطمع بهم كثير من أصحاب دور النشر ببيروت، فطبعوا كثيراً من الكتب التي كان والدهم يقوم بنشرها، وتقلصت المكتبة ومخازنها وقلَّ نشاطها، فكانت فرصة لكثير من أصحاب دور النشر للظهور بطبع تلك المطبوعات القيمة، ومع ذلك لم تسد حتى الآن حاجة السوق إلى ما نفد من مطبوعاتها ولم يسد فراغها أحد، إذ إن مطبوعات المكتبة التجارية الكبرى تعد أرخص المطبوعات ومن أحسنها وأجودها بالقياس إلى ما نشرته المطابع والمكتبات الأخرى.

وعندما سافرت إلى مصر سنة ١٩٤٥ اتصلت بمكتبة القُدسي التي اشتهرت بنشرها لعيون الكتب وأُمهاتها في التاريخ والتراجم واللغة

والحديث، وصاحبها حسام الدين القُدسي[1]، وهو رجل دمشقي تخرج من الأزهر[2] وسكن مصر، واشتهر ببخله كغيره من الدمشقيين الذين أصبحوا أصحاب مكتبات بمصر مثل محب الدين الخطيب الدمشقي[3] ومنير عبدة آغا الدمشقي[4]، فاشتريت منه كتباً كثيرة بلغت أثمانها يومئذ (٤٠٠) دينار، فلما نظم قائمة حساب (فاتورة) بما اشتريت منه وضع طابع (دمغة) مالي من فئة خمسة مليمات أي (٤) فلوس في ذيل القائمة حسب الأصول المتبعة بمصر، وقد أضاف ثمن الطابع التافه إلى قيمة الكتب رغم جسامتها، وذلك خلافاً للعرف والعادة التجارية المتبعة في كل مكان من أن طابع الدمغة على البائع وليس على المشتري، وهو إذا باع كتاباً إلى أحد فإنه لن يسلمه إليه قبل أن يُورِّقه بنفسه ورقة ورقة، فإذا حصل أن عاد الزبون بالكتاب لأخطاء وقع عليها فيه، فإنه لن يبدله ما دام قد قام هو بتوريقه وفحصه؛ وله غرائب عجيبة في تصرفاته لا تليق بعالم من أمثاله، ولكن البخل الشديد والحرص المفرط هما اللذان جعلاه ينحرف هذا الانحراف الشائن عن العرف التجاري المتبع ويسلك سلوكاً شاذًّا خالياً من الذوق بعيداً عن الكياسة ولطف المعاملة.

---

(١) عالم بالكتب، ناشر لها، ولد بدمشق سنة ١٩٠٣وتوفي بالقاهرة سنة ١٩٧٨.

(٢) وفي الواقع فإنه كان يحمل إجازة الليسانس من جامعة دمشق سنة ١٩٢٧.

(٣) عالم بالحديث، من رجال النهضة العربية في أوائل القرن العشرين، ولد بدمشق سنة ١٨٨٦ ورأس تحرير جريدة (القبلة) الحجازية، ثم أنشأ مجلتيه الزهراء والفتح، ورأس تحرير مجلة الأزهر، وألف عدداً من الكتب، وأنشأ (المطبعة السلفية ومكتبتها) بالقاهرة سنة ١٩٢٠، التي أصدرت كتباً تراثية مهمة، وتوفي سنة ١٩٦٩.

(٤) يريد: محمد منير الدمشقي الأزهري، من علماء الأزهر، أنشأ دار الطباعة المنيرية بالقاهرة، ونشر بها كثيراً من المصنفات القديمة والحديثة، ومنها موسوعات التراث، وتوفي بالقاهرة سنة ١٩٤٨.

وفي طريق عودتي من مصر إلى العراق، مررت بدمشق، ونزلت في فندق غازي بساحة المَرجة، وتجولت في أسواقها وتعرفت على بعض المكتبات فيها، أمثال المكتبة العربية لصاحبها أحمد عبيد بسوق الحميدية، ودار اليقظة العربية لأصحابها شفيق حمدان وإخوته بشارع فؤاد، والمكتبة الهاشمية، ومكتبة القصباتي بالعصرونية. وكان جُلُّ همّي أن ألتقي بعميل لي اشتهر بحسن معاملته وسمعته، كنت قد اتصلت به عن طريق المراسلة منذ سنة ١٩٣٩، هو السيد توفيق عبد القادر صناديقي بشارع السنجقدار(١)، يتعاطى بيع الراديوات والأدوات الكهربائية والأسطوانات والنوتات الموسيقية وآلات الموسيقى، وفي أثناء قيامه ببيع هذه المواد كان يقوم بطبع مجموعة الأغاني لأحدث ما سجله المُغنّون على الأشرطة والأسطوانات ويرتبها ترتيباً حسناً ويصدر أعداداً خاصة لأشهر المطربين والمطربات يساعده في تنظيمها وإصدارها مساعد عنده اسمه عزة الركيد.

وكنت أستورد منه كميات كبيرة من كل عدد يصدره فأبيعها صفقة واحدة إلى أحد أصحاب المكتبات ببغداد، أو أُوزعها بين الأكشاك والسِّرِّيحة من الباعة المتجولة، وبقيت هذه العلاقة تنمو بالرغم من بساطة طلباتنا، وبقيت على اتصال به وصداقته تزداد إلى يومنا هذا لما لمست منه من حسن المعاملة والإخلاص في عمله، وما يقوم به لي ولغيري من عمل. وقد وُفِّق الصناديقي وأصبح من أكابر التجار في الشام، وهو رجل طيب مستقيم يستاهل ما وصل إليه، وقد تنحى عن العمل تاركاً ذلك إلى أولاده الذين تربوا في رعايته وتوجيهه أحسن تربية، وفقه الله وأطال عمره.

---

(١) كان الصناديقي يصدر تقويماً جيداً باسم (تقويم الشرق العربي)، وتقوم مكتبة المثنى بتوزيعه في العراق.

وكنت أتعامل عن طريق المراسلة مع القصباتي صاحب المكتبة العامة بالعصرونية، فإذا احتجت إلى أي كتاب وفشلت في الحصول عليه، فإنني أُوجه طلبي إلى هذه المكتبة العامرة الزاخرة بكل نادر ونفيس من الكتب فأحصل عليه، وقد خَسَرت دمشق هذه المكتبة بعد أن فتح صاحبها في داخلها معملاً لصنع الجوارب، فتقلصت الكتب ولم يبق عنده الآن شيء يذكر للأسف. وإنني أذكر مرة أنني أرسلت إليه طلباً من الكتب تعمدت أن أُسجل فيه معظم الكتب النادرة التي لم أحصل عليها من أي مكتبة أخرى، فطلبتها منه، فإذا بالكتب تصل إلي، فدهشت مما احتوت عليه هذه المكتبة وسررت.

الشرطة وكتاب اليهود في القرآن

كنت أعرض للبيع كتاباً طُبع ونُشر في البصرة اسمه (اليهود في القرآن) لمؤلف مجهول، أنفق على طبعه جماعة من أهل البر والخير، وتبنَّى توزيعه والمساهمة بالإنفاق عليه الحاج طه الفياض العاني[1] صاحب جريدة (السجل) الذي كان لا يتأخر عن مد يد المساعدة إلى كل عمل يرى أنه يفيد المسلمين، وقد اشتهر بمواقفه المشرفة والإنفاق على الجمعيات الخيرية والصحف الإسلامية في العراق وفي العالم الإسلامي كله. وكانت بعض الصحف في الخارج تنتظر منه المعونة لتستمر على الصدور والمثابرة، وقد كان بشدة تمسكه بالمُثل الإسلامية والجهاد في سبيل الله، وكان لا تأخذه في الحق لومة لائم مهما تعرَّض له من مخاطر، وأصابه من سوء وأذى. وكان له ببغداد صديق يهتم به ويدافع عنه ويرعاه بعنايته بل ويوجهه خير توجيه هو (موسى بن نصير) اليهودي الذي

(١) هو طه بن إبراهيم بن فياض، ولد في عانة سنة ١٨٩٩، وشارك في الحرب العالمية الأولى، بصفة نائب ضابط احتياط، وعند عودته إلى وطنه شارك في النشاطات الثقافية الإسلامية في البصرة، من خلال إصداره مجلة (الشبان المسلمين)، كما شارك في أعمال إرسال الأسلحة إلى ثوار فلسطين، ثم أصدر جريدة (السجل) في البصرة سنة ١٩٣٨، وأعاد إصدارها في بغداد، وأصدر بعد ثورة ١٩٥٨ جريدة (الفجر الجديد) وانتخب نقيباً للصحفيين بعد ثورة ١٩٦٣، وتوفي سنة ١٩٦٤.

أسلم سنة ١٩٣٢ وحسن إسلامه وألف كتاباً عن اليهودية سماه (شذوذ ومآسي في الطائفة الإسرائيلية)[1] دحض فيه مزاعمهم وفنَّد أكاذيبهم. وكان (موسى بن نصير) هذا من المثقفين الممتازين، ومن أنشط من رأيت، فهو لا ينفك يقرأ الجرائد والمجلات الإنكليزية الكثيرة التي تصدر في العالم، والتي تصل إلى العراق بطريق البريد، ويقتبس منها ما يَرى من أخبار ودعايات صهيونية فينقدها ويرد عليها، ويبعث بهذه الردود إلى الصحف والمجلات الإسلامية، لا سيما مجلة (جمعية الهداية الإسلامية) التي يرأس تحريرها الأستاذ كمال الدين الطائي[2]، وتحمّل لواء الدفاع عن الإسلام والرد على ما ينشره المبشرون والصهيونيون؛ كما كان يُبعث بالرسائل المهمة الواردة من كبار الصهيونيين إلى بعض يهود العراق فيصادرها ويبعث بها إلى الجهات الحكومية صاحبة الشأن لاتخاذ ما يلزم بشأنها، فقد نصب نفسه رقيباً يخدم الأمة العربية دون ضجيج أو تبجح. وكان ينفق من ماله على بعض الكتب والصحف الصادرة، كما كان يشتري كل ما يجده من الكتب اليهودية والصهيونية المعادية للعرب والمسلمين فيرد عليها بمختلف اللغات. وقد استوردتُ له من أوروبا كميات كبيرة من تلك الكتب حتى أحرز مكتبة قيمة باللغتين العربية والإنكليزية كلفته مبالغ طائلة، وأشهد أنه كان مخلصاً. ولا يزال إلى اليوم بأمريكا يقوم بخدمة العرب والمسلمين بالرغم من مطاردته ومضايقته من قبل اليهود أينما حلَّ وحيثما رحل.

وكان يشغل منصباً حساساً بالعراق، إذ عُيّن معاوناً لمدير البريد

---

(١) طبع ببغداد سنة ١٣٥٢هـ.

(٢) عالم دين، وداعية إسلامي، ولد سنة ١٩٠٧ وتلقى العلم على علماء عصره، وعين مدرساً في المدارس الدينية، وإماماً وخطيباً في بعض الجوامع، وعمل في الصحافة الإسلامية، إذ أصدر جريدة (الكفاح) و(الهداية الإسلامية)، واعتقل ثلاث سنوات في أعقاب إحباط ثورة مايس ١٩٤١، له مؤلفات مطبوعة. توفي سنة ١٩٧٧.

المركزي، ومن هذا المنصب كان يقف على تلك المعلومات الخطيرة، ويشهد بأهمية أعمال هذا الرجل وجهوده كل من عرفه أو اتصل به.
وكتاب (اليهود في القرآن) كان هو يوزعه، بل يشتري منه كميات ليهديها إلى أصدقائه ومعارفه، وإلى بعض الجمعيات العربية والإسلامية في كافة أنحاء العالم الإسلامي، وقد جاءني ذات يوم بنُسخ منه لتصريفها، ولما عرضتُ الكتاب للبيع، جاء أحد اليهود فاقتنى منه عدة نسخ، وقد شعرت حينئذ أن أمراً مبيتاً سيقع، فلم تمض بضعة أيام حتى داهمتني شرطة التحقيقات بعد أن اتصلت بها السفارة البريطانية، فصادرت النسخ التي لديَّ، مع أن لا شيء في هذا الكتاب يخالف الآيات القرآنية التي تتعلق باليهود، ولما حُقِّق معي قلت لهم: كان الأحرى بكم أن لا تصادروا هذا الكتاب بل القرآن الكريم إذ ليس في الكتاب ما يزيد عما جاء في القرآن من آيات، ولكن هذا الدفاع لم يُجدِ نفعاً، فصودرت النسخ، وأُطلق سراحي دون كفالة.

ساطع الحصري والقراءة الخلدونية

كان الأستاذ أبو خلدون ساطع الحصري قد أهدى كتاب (مبادئ القراءة الخلدونية) إلى وزارة المعارف التي أخذت تطبعه على حسابها بعد أن آلت ملكيته إليها، وفي أيام الحرب العالمية الثانية قل الورق، وازداد الطلب عليه، فغلا ثمنه غلاءً فاحشاً، وكثر الطلاب، فعزَّ هذا الكتاب المدرسي وأصبح الحصول على نسخة منه متعذراً إن لم يكن مستحيلاً، إذ بعد أن كان ثمن النسخة الواحدة منه بموجب تسعير الوزارة (٣٠) فلساً، أصبحت النسخة تباع بحوالي دينار؛ وقد طُلب من المدارس أن لا تُزوِّد طلابها بشهادة نقل، أو بشهادة نجاح، ما لم تسترجع الكتب المدرسية منهم. والمعروف أن كل طالب من طلاب الصف الأول الابتدائي يحتاج في السنة إلى عدة نسخ من هذا الكتاب، فكيف به إذا استرجعت منه النسخة الوحيدة التي أعطيت إليه؟ من هنا قلَّت النسخ ونَدُرت، ولم تتمكن الوزارة من التغلب على هذه المشكلة، يضاف إلى ذلك أن التصرف بالنسخ المطبوعة من قبل الوزارة صار تصرفاً سيئاً من قبل موظفي مخازنها الذين أخذوا يحتكرونها ويبيعونها إلى المكتبات بأسعار عالية خيالية.

فلما رأيت ما آل إليه الأمر، قرّرت طبع هذا الكتاب مهما كان هنالك من عقبات ومخاطر، وعقدت العزم على مكافحتها والتغلب عليها

بصبر وثبات، مع علمي بأن هذا الكتاب هو كتاب رسمي وطبعه يُعد جريمة يعاقب عليها القانون، ولكنني لم أهتم بذلك بل نذرت نفسي لخدمة المصلحة العامة التي رأيتها -بحق- جديرة بالاهتمام بها والتضحية من أجلها. وطبعت الكتاب بمصر ووصلت النسخ إلى بغداد فبيعت بأسبوع واحد مع أنها كانت كثيرة، فلما نفدت النسخ شعرت الوزارة بما حصل، فاتصلت بدوائر الشرطة، فكبست المكتبة، ومع أنهم لم يجدوا فيها نسخة من هذا الكتاب، إلّا أنني اعترفت بكوني أنا الذي قمت بطبعه ونشره، ذلك أنني عندما قمت بهذا العمل لم أكن أبغي سوى القيام بواجب ثقافي وخدمة المصلحة العامة والمساهمة في تذليل تلك الصعوبة بتوفير نسخ هذا الكتاب. ولم أكن أعرف أن الوزارة التي كان دأبها توفير الكتاب لطالبيه، بل وتوزيعه بتكاليفه على الطلاب، وخدمتها للثقافة وتقصيرها أخيراً في توفيره، تقيم الدنيا وتُقعدها عليَّ لقيامي بطبعه، مع أنها لم تدفع إلى مؤلفه أي حق من حقوقه إذ جاءها هدية منه، وإذن فما هو الداعي إلى هذا كله؟ الواقع أن هناك أيادٍ خفية في وزارة المعارف كانت تبغي الصيد في الماء العكر، فجاء أحد أصدقائي وقال لي: إن فلاناً الموظف في وزارة المعارف ينذركم إن لم تُعطِه مبلغاً سماه لي، فإنه سوف لا ينفك يطاردك ويُحرِّض عليك ويُحدث مشاكل لك، فلم أهتم بما سمعته، فأقامت الوزارة دعوى جزائية عليَّ، وقدمتني إلى المحكمة، فحكمت علي بغرامة عشرة دنانير، فرأيت أن هذه الغرامة من القلة والضآلة بحيث لا تستحق الاهتمام بها، فلم أستأنف الحكم ولم أُميِّزه لتفاهة مبلغ الغرامة المحكوم به، وبقيت وزارة المعارف تساندها وزارة المالية تطاردني وأنا غير مهتم بذلك، حتى بلغت طبعات الكتاب عشرات المرات، وقد مثلت أمام المحاكم مراراً تارة بشخصي وطوراً بغيري، وكانت دعواهم تُرد باستمرار، وقد توكل للدفاع عنها جميعاً عبد الرحيم الراوي المحامي تبرعاً، وتبنى ذلك بكل إخلاص ونشاط.

وكان قيامي بطبع هذا الكتاب المدرسي قد أحدث دويًّا في الأوساط الرسمية والتجارية وبين باعة الكتب في سوق السراي، الذين أخذوا يُرسلون الأخبار تلو الأخبار إلى الدوائر الرسمية ذات الشأن كلما وصلت إليّ كمية مما طبعته فتكبس المكتبة دون جدوى. وكان ممن بعث بأخبار إلى تلك الدوائر أحد أصحاب المكتبات، فجاءني الموظف المختص، وسألني عما إذا كان صحيحاً أنني طبعت الكتاب، فشرحت له بصدق وإخلاص ما قمتُ به، وما تجنيه الوزارة والطلاب من عملي هذا، فاقتنع بقولي، ولكنه أسف كثيراً حين رأى أن من قام بهذا الإخبار هو صديق لي - لا أُحب الآن ذكر اسمه- من أصحاب المكتبات، عفا الله عنه ووفقه، فهو لا يزال على ما كان عليه منذ سنة ١٩٣٠ لم يتقدم قط خطوة واحدة.

وقد اتهم أحد موظفي وزارة المعارف بأنه كان له علم بطبعي كتاب (مبادئ القراءة الخلدونية) وأحد من حرضني على طبعه، ويعلم الله أن هذا الموظف طالما لامني وعاتبني على قيامي بطبع الكتاب، وكان أن حصل بيني وبينه جفاء من جراء ذلك، لأنني لم أُصغ لكلامه ولم أستجب لرجائه، ولا أنكر أنني قد استفدت كثيراً من قيامي بطبع هذا الكتاب، ونلت رضاء أولياء الطلاب الذين وفَّرتُ لهم الكتاب، ويسَّرتُ لهم الحصول عليه بسهولة.

لقد كنت أظن أن وزارة المعارف ستشكرني على قيامي بطبع هذا الكتاب، مشاركة مني في توفيره للناس، ولكن - مع الأسف - خاب ظني وطاش سهمي وصرت هدفاً للكبس والملاحقة والمحاكمة.

مشاكل التوزيع

أما التوزيع ومشكلته فهما بالنسبة إلينا موضع تذمر دائم وانتقاد مستمر من كثير من المؤلفين، فالكتاب الفاشل في التوزيع يعزو مؤلفه هذا الإخفاق إلى المُوزِّع الذي يراه أكبر سبب لعدم تصريف كتابه الذي لم يؤلف مثله من قبل ولن يؤلف نظيره من بعد، إن عدم تصريف الكتاب ناجم عن إهمال الموزع وضعفه وإهماله، فقد وردته رسالة من المغرب جاء فيها أن بعضهم لم يَرَ الكتاب الفلاني هناك، وأنه سافر إلى (شَقلاوة) فلم ير كتابه قد عُرض فيها، وذهب إلى (بَدرة) وسأل عن كتابه فلم يجده وهكذا، مما جعلنا نزهد في قبول توزيع بعض الكتب، ولو دققنا هذا الكتاب الذي يُعنى بتوزيعه مؤلفه هذه العناية البالغة لوجدناه من التفاهة بحيث لا يمكن أن تنصرف منه نسخة واحدة، هذا إلى رداءة طبعه وبشاعة غلافه، أما الكتاب الجيد فيباع بدون إعلان ولا دعاية، ويفرض نفسه على القارئ فرضاً دون حاجة إلى موزع يُروِّجه.

لقد طالما وزعنا بعض الكتب فتعاد إلينا الكمية بأجمعها، وربما عاد أكثر مما وزعنا، بسبب أن المؤلف يهدي إلى بعض أصدقائه من كتابه، ويأتي هذا الصديق إلى الباعة بالكتاب ويستبدله بكتاب آخر أو بمجلة يحتاج إليها، فتعاد النسخة مع بقية النسخ الموزعة. ولم يُصرف كتاب

أسرع من تصريف كتاب (طبيعة المجتمع العراقي)[1] للدكتور علي الوردي[2]، فإن الكمية التي وُزعت منه كانت ستة آلاف نسخة نفذت كلها خلال خمسة عشر يوماً فقط، وهذا أسرع توزيع وأقصى تصريف لمؤلِّفٍ من المؤلفات العراقية التي بلغ ما وزعته منها مئات الكتب.

في أوائل سنة ١٩٥٢ افتتحت شركة فرج الله لتوزيع المطبوعات، بالاشتراك مع محمود حلمي صاحب المكتبة العصرية ووكيل توزيع الصحف والمجلات، فرعاً لها في العراق، فنظمت توزيع المطبوعات على اختلافها خير تنظيم، إذ كانت المطبوعات قبلاً توزع بطريقة بسيطة بدائية فلا سيارات تنقل المطبوعات، ولا موظفون أكفاء يقومون بالتوزيع، بل اكتفى المُوزِّع السابق بأن يتسلم المجلات من الخارج فيضعها في مخزن صغير في شارع المتنبي فيأتي الباعة ليتسلم كل واحد منهم حصته، كما أن الصحف العراقية توزع اليوم بنفس الطريقة البدائية التي بقيت عليها - للأسف- إلى هذا اليوم ولم يطرأ على توزيعها تجديد أو ابتكار، وكان يجب أن يتطور توزيعها أُسوة بما يجري في مختلف البلاد العربية الأخرى، وكان يجب أن تقف نقابة الصحفيين من توزيع الصحف موقفاً آخر فلا تقبل بمثل هذه الطريقة البدائية في توزيعها.

وشركة فرج الله هذه كان مركزها العام في مصر ولها فروع في لبنان والأردن وسوريا، وكانت تسيطر على توزيع الصحف والمجلات العربية وكذلك الإنكليزية والفرنسية والكتب والنشرات الدورية، لما لها من خبرة وسطوة على إدارات الصحف وبما لديها من رأسمال ضخم، فإذا

---

(١) طبع ببغداد سنة ١٩٦٥.

(٢) عالم الاجتماع، ولد سنة ١٩١٣، وحصل على الماجستير والدكتوراه من الولايات المتحدة سنة ١٩٥٠، فعيِّن مدرساً لعلم الاجتماع في كلية الآداب بجامعة بغداد، حتى تقاعده سنة ١٩٧٠، له مؤلفات مهمة في الاجتماع وشؤون فكرية متنوعة، وكان رائداً في أكثر ما كتبه.

صدرت مجلة والتوزيع ليس بواسطتها فلا يكتب لها أن تعيش، كما كانت تسيطر على أبحاث المجلة ومواضيعها إذا شاءت، فإن أي خبر لا تريد نشره لا يمكن أن ينشر، وأي مجلة لا تريد لها الحياة تموت وتقبر. ومن الأسباب الأخرى لقوة هذه الشركة ونفوذها وسطوتها هو التنظيم والدقة في العمل والأمانة ومن ثم أسهمها التي أصبحت كثيرة في شركات الشحن ووكالات السياحة، وعن طريقها يتمكن الكتبي أن يشحن مجلاته وبضاعته بأسرع وقت.

وبقيت هذه الشركة تعمل في بغداد، وكان مدير فرع بغداد وليم طَرزي والمدير العام صَليبا طرزي الذي اشتهر بتصرفاته الشاذة، ومغامراته الجريئة، واعتماد أصحاب الشركة عليه اعتماداً كليًّا، إذ فوَّضوه بالتوقيع عنهم حتى في البنوك، فدبَّ الخراب إلى هذه الشركة، وأخذت سمعتها تضمحل وتزول تدريجيًّا، فتوقفت عن الدفع مما حدا بدور الصحف والمجلات في الخارج إلى أن توَكِلنا في مقاضاة البنوك للحصول على مبالغ الكفالات التي تكفلت هذه الشركة بدفعها. وأصحاب الشركة هما الأخوان: سام فرج الله، وفرج فرج الله الذي توفي في الشهر الماضي من هذه السنة، وهما من أطيب الناس وأحسنهم سمعة، ومن فلسطين إذ كانت تربطهما صلة قُربى بالأستاذ خليل السكاكيني[1] صاحب المذكرات (كذا أنا يا دنيا!) التي نشرها في فلسطين وذكر فيها ما بينه وبين أصحاب شركة فرج الله من قرابة ومودة.

---

(١) كاتب، ولد سنة ١٨٧٨م، وتلقى علومه بها، ثم عمل مدرساً. أنشأ بعد اعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨م المدرسة الدستورية، والتحق خلال الحرب العالمية الأولى بالمدرسة الصلاحية، اعتقلته السلطات العثمانية في أول الحرب بتهمة قيامه بنشاطات ثورية، فحكم بالإعدام، ثم إنه التحق بالأمير فيصل بن الحسين، فعين مديراً لدار المعلمين العليا بالقدس، ثم مفتشاً للمعارف، ولكنه استقال وسافر إلى مصر، حيث عمل بالتعليم أيضاً، وتوفي سنة ١٩٥٣. له مؤلفات في اللغة والأدب والتاريخ.

بقيَ الفرع يشتغل ويوزع بالطرق الحديثة ويتوسع، وكان مدير التوزيع الذي يعود إليه الفضل في تنظيم التوزيع في العراق هو ناظم جبري الذي عندما أفلست الشركة تسلم إدارة توزيع مكتبة المثنى للمطبوعات بشارع الوثبة ولا يزال قائماً بها يساعده في عمله سكرتيره جورج نصوري، وقد وصف من سائر المؤلفين والناشرين بالهمة العالية والنشاط الجم والخلق الحسن والحرص على إيصال الكتاب والمجلة إلى أقصى القرى في أنحاء العراق.

اتصلت بي شركة فرج الله عند البدء بالتوزيع في العراق، وأكدت لي بأنها سوف تتحاشى الاصطدام بمصالحنا، فهي مُوزِّعة للمجلات والصحف دون الكتب، وأنها سوف تراعي رغباتنا وتتعاون معنا، فلما توطدت مكانتها واستقر أمرها وسيطرت على الأسواق نكثت بعهدها ولم تف بالتزاماتها، فأصبحت تتدخل حتى بالمناقصات واستيراد الكتب، بل وكل كتاب يُطلب منها كانت تأتي به بأسرع ما يمكن، وقد خدمتها الظروف لوجود مراكز لها في كل مكان من البلاد العربية، فالكتاب الذي تستورده وتتورط به في بغداد تعيده إلى دمشق لتصريفه فيها وهكذا.

وقد أثَّرت هذه الشركة علينا في تصرفاتها هذه تأثيراً كبيراً، وأصبح خطرها يزداد يوماً بعد يوم، فتصديت لها وأنذرتها بأنها إن لم تكف وتلزم حدودها، فإنني سوف أستورد المجلات التي هي عصب الشركة ومدار أعمالها ومصدر سيطرتها، ولكنها لم ترعوي ولم تلتفت إلى إنذاري، فابتدأت أستورد المجلات التي اشتريها من الباعة المتجولين بمصر، فأرسلها إلى بغداد بالطائرة، فتصل بأسرع مما تصل إليها، وأصبحت المجلة التي تصدر في القاهرة يطلع عليها القارئ العراقي في بغداد في يوم صدورها، فلما أحست الشركة بما قمت به شمَّرت عن ساعدها وأصبحت تشحن مجلاتها بالطائرة، وذلك بعد أن كانت تشحنها بالسيارات بواسطة شركة نيرن عبر الصحراء.

ودامت هذه المزاحمات شهرين ونصف الشهر، بلغت خسائري خلالها مبلغاً كبيراً، إلاّ أنني صبرت وثبت، وإذا بالشركة تبعث مؤسسها ليتفاهم معي، وقد زرته في القاهرة فأبدى كل استعداد أن يلتزم الحياد، وأنه لن يتدخل بعد بالمطبوعات الأخرى التي حددتها، وطلب مني أن أُحصي الخسائر التي تكبدتها ليدفعها لي، إلَّا أنني رفضت ذلك والتزمت بوعدي، فأوقفت المضاربة، ولكن الشركة لم تلتزم بتعهداتها ولم يكن ذلك من أصحابها، وإنما كان نتيجة تصرف شاذ من مديرها صليبا طرزي الذي ساق الشركة إلى الخراب والدمار، بما عرف عنه من تهور وسوء تصرف.

وبهذه المضاربات كنتُ قد نشطت كثيراً، وزادت تجارة الكتب زيادة مطَّردة، وصرت لا أربح إلَّا عن طريق المضاربات التي قضت على البقية من الذين وقفوا حجر عثرة أمامي، ولا أزال أُضارب من يتصدى لنا، فهذا هو الطريق التجاري السوي على ما أرى.

وزاد عدد موظفي المكتبة من ثلاثة موظفين إلى خمسة وثلاثين موظفاً، واتسعت المكتبة وانتقلت إلى بناية كبيرة[١]، وبهذا أصبحت ذات كيان، وصارت دور الصحف والمجلات تعرض علينا التوكيلات، إلا أننا نرفض ذلك لعدم مقدرتنا على التوزيع الذي يتطلب جهوداً كثيرة ومالاً كبيراً لتغطية تكاليف ما يلزم لذلك من سيارات وموظفين، فأكدت لدور الصحف والمجلات أن شركة فرج الله أقدر مني على القيام بهذه المهمة، ولكن بالرغم من كل هذا فإن دار المعارف بمصر[٢] التي كانت، ولم تزل، تعتبر أكبر دار للنشر أصدرت مجلة نفيسة ومهمة

---

(١) قرب المكتبة العلمية حاليًّا.

(٢) من أشهر دور النشر في المشرق العربي، أسست سنة ١٨٩٧م، وبدأت نشاطها في إحياء التراث العربي سنة ١٩٤٢م.

للأطفال كانت الأولى من نوعها اسمها (السِّندِباد)، وأبَت أن تعهد بتوزيعها إلى شركة فرج الله، ووكَّلَتنا نحن بتوزيعها، وكانت هذه أول مجلة تخرج من نطاق توزيع شركة فرج الله، وأول مجلة أوزعها.

وفي أيام الثورة[1] ازداد بيع المجلات حتى أصبحت تباع بأعداد كبيرة خيالية، ومنها بلغ ما بيع منها أربعين ألفاً أو أكثر. وكانت الشركة تلتزم بتعليمات الرقابة ولا تخالف لها أمراً، أما أنا فكنت بخلاف ذلك لا امتثل لتعليماتها، فالكتاب الذي تستورده الشركة بالطائرة يبقى لدى الرقابة أسبوعاً، بينما أستورده أنا بالطريق البري وأوزعه قبلها، ومن هنا تمكنت من مزاحمتها، فلولا ذلك لما تمكنت من الوقوف تجاهها، وكنت أنا أفحص الكتاب فأعرف ما يمكن أن يمنع بمجرد نظرتي إليه وتصفحي إياه لا سيما إذا كان سياسيًّا، ولم أكن أهتم بالرقيب الذي إذا أعطي الكتاب فلا يسمح ببيعه إلا بعد شهر على الأقل، ولم أجد من الرقباء من عنده من الشجاعة ما يمكنه من البت في أمر الكتاب الذي يبقى عنده زمناً طويلاً حتى تذهب أهميته وتتلاشى رغبة الناس فيه وحاجتهم إليه لا سيما إذا كان من الكتب المدرسية، وكان أحد الرقباء هو الوحيد الذي لا يلتزم بالروتين وكان مثقفاً حقًّا، وهو أحسن وأصلح من رأيته من الرقباء إذ كان يرى أن الكتاب الفلاني يجب أن لا يوزع بين العامة، والكتاب الفلاني يجب أن يوزع في الخارج فقط، وكان محبًّا لوطنه غيوراً على مصلحته، فارتحت إليه وشجعني كثيراً، وكان جريئاً في عمله، سريعاً في بتّه فيما يعرض عليه من أمور بالرغم من عدم إسناده من أية جهة كانت.

ومع كل هذه الدقة والكفاءة والمهارة المتوفرة لدى شركة فرج الله، فإنها وقعت في ورطة قضت عليها وأدت إلى غلقها، فقد وزَّعت قبل

---

(١) يريد ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨.

ثورة الشواف[1] بيوم واحد عدداً من مجلة (القوات المسلحة) الصادرة بمصر ومعه هدية كبرى هي صورة الرئيس جمال عبد الناصر، وكانت الهدية والعدد من المجلة قد سُمح بتوزيعها وخُتما من قبل الرقيب، ولكن الغوغاء من الناس هجموا على الباعة لتمزيق الصورة، فاضطرت الشرطة إلى غلق محل الشركة وختمه بالشمع الأحمر واقتياد مدير فرع العراق ومدير التوزيع إلى المعتقل. وبقيت شركات التوزيع وإدارات الصحف والمجلات في الخارج حائرة لا تعرف ما تفعله بعد غلق هذه الشركة، كما بقيت الصحف والمجلات المصرية ممنوعة من دخول العراق، فنشطتُ أنا، وأخذت أستورد كميات من مجلة (حواء)، أشحنها بِدَسِّها في صناديق الكتب الكثيرة الواردة إلينا، وأوزعها على الخاصة من الناس، وعلى أصدقائنا من الباعة والموزعين الذين أعتمد عليهم في توزيع مثل ذلك من المطبوعات. وكان استيراد المجلات المصرية ممنوعاً منعاً باتًّا كاستيراد الأفيون سواء بسواء، وقد شهد الجمهور ما عُلِّق في الشوارع والأزقة من مساخر تتعلق بالرئيس جمال عبد الناصر من قبل الغوغاء والدهماء.

في السنة ١٩٥٦م سافرت إلى مصر[2] فسمع بقدومي الأستاذ الدكتور سيد أبو النجا[3]، وكان مديراً لإدارة أخبار اليوم، فلما قابلته عرض عليَّ وكالة توزيع مجلات دار أخبار اليوم، ولم أكن قد رأيت الدكتور أبو النجا قبل هذه المرة بالرغم من شهرته في مجال التوزيع والإعلان .. وكنت مشوقاً إلى رؤيته والاتصال به لما كنت أسمع عنه وعن

---

(١) أُعلنت ثورة الشواف في الموصل في ٨ آذار سنة ١٩٥٩م.

(٢) في أوراق له لم تنشر: أنه سافر إلى مصر في ١٩٥٦/٧/٧ بصحبة ولده محمد والأستاذ كوركيس عواد. قال «وكانت رحلة لطيفة موفقة، زرنا فيها القدس وعمان عند الرجوع».

(٣) ولد سنة ١٩٠٨ وتوفي سنة ١٩٩٢م.

تلامذته الكثيرين أمثال أمين عدلي وغيره من خبراء التوزيع، وسيد أبو النجا دكتور في الاقتصاد درس في الجامعة المصرية وله مؤلفات ورسائل ومقالات عديدة، وأخيراً نشر في سلسلة (اقرأ) كتاباً اسمه (ذكريات عارية) ضم مذكراته في حقل الإعلان والتوزيع من أبدع وأروع ما كُتب ونُشر من كتب في السنوات الأخيرة، فاعتذرت إليه وقلت له: إن إمكانيتي محدودة، وليست لي أية خبرة في التوزيع وأرى أن شركة فرج الله أقدر وأحسن مني، فارتاح لهذه الصراحة وتعجب إذ إن أي واحد يسمع بهذا العرض لا يسعه أن يرفضه لما فيه من أرباح كبيرة لا سيما أني كنت حينئذ أقوم بتوزيع مجلة السندباد للأطفال التي كانت تصدرها دار المعارف بمصر عندما رفضت دار المعارف أن توكل شركة فرج الله لتقوم بتوزيع هذه المجلة، فكنت أقوم بتوزيعها توزيعاً بدائيًّا يساعدني في ذلك أحد نسبائي هو حميد العزاوي الذي كان مفوضاً في الشرطة وبعد استقالته من وظيفته صار وكيل إخراج بضائعنا من الكمارك وصاحب محل نجارة ومحل بيع جنط وموزع مجلة السندباد ومقاولاً وغير ذلك من أعمال يشرف عليها بنفسه، كل هذا وهو لم يمتلك شيئاً ولم يستفد كذلك أي شيء لعدم استقراره في كل عمل يقوم به. ولم يدر بخلدي يوماً أنني سأقبل توزيع المجلات. لأنني كنت كلما أنظر إليه أجد نفسي غير قادر عليه فأشفق منه وأتجنبه، وكانت شركة فرج الله للتوزيع هي المسيطرة على التوزيع في سوريا ولبنان والعراق لما لها من فروع فيها ووكلاء في باقي الممالك العربية والإسلامية بأجمعها، وكان سبب مجيئها إلى بغداد هو ما تراكم لها من ديون على المكتبة العصرية في بغداد، فجاءت لتشرف هي على التوزيع ومن ثم تستطيع تحصيل تلك المبالغ التي تجمعت لها، وفي غضون سنة (١٩٥١-١٩٥٢) افتتحت لها محلًّا واسعاً في محلة السنك وباشرت عملها فيه بنظام وخبرة ودراية، وكان توزيعها للمجلات توزيعاً مدروساً وفنيًّا لم نشهده من قبل، إذ إن توزيع الصحف

والمجلات بالعراق كان قبل أن تأتي شركة فرج الله بدائيًّا مرتبكاً، وأخذت هي تزاحمني في استيرادها شتى أصناف الكتب، فتضايقت منها وبعثت إليها بإنذار فحواه إن لم تكف عن استيراد الكتب فإنني سأقوم فوراً باستيراد المجلات، ولما لم تهتم بإنذاري ولم تجب عليه وتمادت في غيها سافرت إلى مصر وتعاقدت مع أحد المصدرين للمجلات فوصلت إلي شحنات منها بالطائرة وصرت أوزعها بأسرع مما كانت هي توزعها، إذ إنها كانت تستوردها بالسيارات. ودامت هذه الحالة مدة شهر ونصف لم أتمكن أن أواصل بعدها وخسرت مبلغاً كبيراً وأهملت المكتبة، فجاء مدير الشركة ورجاني أن لا أستورد بعد مجلات على أن ينزل على طلبي في عدم استيراده الكتب فوافقت، ولكن سرعان ما نكثت الشركة بما التزمته تجاهي، ولما وجدت نفسي لا أقدر على مزاحمتها وأني لا أتمكن من تحمل خسائر مرة أخرى اضطررت أن أوسع طلباتي من الكتب وأهتم بها أكثر من ذي قبل، فصارت الكتب تصل إلينا بأسرع مما تصل إليها وبكميات كبيرة جدًّا صرنا نبيعها بأرخص منها، وهكذا تمكنا من إيقافها عند حدها.

وفي سنة ١٩٥٩م وزعت شركة فرج الله عدداً من مجلة آخر ساعة ومعها تصوير ملحق بها، وبالرغم من موافقة الرقابة والسماح لها بالتوزيع إلَّا أن الجهات الرسمية أغلقت أبواب الشركة فتوقف التوزيع وتكدست المجلات بالكمارك فاضطرت شركات التوزيع بالخارج إلى إيقاف إرسال المجلات إليها، فأصبحت هذه الشركة في دور الاحتضار لما أصابها قبلاً من نكسات مالية كان سببها ذلك النصّاب العالمي صليبا طرزي، فالتجأت حينئذ إلي معظم شركات التوزيع للتفاوض معي على أن أقوم أنا بالتوزيع فوافقت وعقدنا العقود اللازمة معها ووقعناها بعد أن انقطعت كافة المجلات عن العراق مدة ستة أشهر.

وكان التفوق في حينه للمجلات المصرية إذ لم تكن بلبنان مجلة

تزاحم أية مجلة مصرية بالرغم من كثرتها وتنوعها حتى تحسنت المجلات اللبنانية الآن وأصبحت المجلات المصرية لا سوق لها في كل أنحاء العالم العربي لأسباب كثيرة كنت قد شرحتها إلى رؤساء تحرير الصحف والمجلات المصرية. ولقسم التوزيع هذا مقال خاص سوف آتي عليه لما فيه من طرائف ونوادر لأصف به صاحب الفضل الأكبر في إنجاحه وسيطرته عليه وقيامه بالتوزيع خير قيام لمدة (٣٥) سنة ألا وهو السيد ناظم جبري مدير مكتبة المثنى للتوزيع وسكرتيره السيد جورج نصوري وباقي موظفيه ومساعديه، وقد بقي التوزيع في مكتبتنا من سنة ١٩٥٩ حتى سنة ١٩٧٠ عندما أسست وزارة الإعلام مكتب الجماهير للتوزيع.

فهارس للكتب

لم تتعوَّد المكتبات العراقية نشر فهارسها كما تفعل المكتبات العربية والأوروبية في أنحاء العالم، لسوء حال المكتبات عندنا، ولعدم وجود اتصالات لها مع العالم الخارجي، أما مكتبتنا فنشرت أول فهرس لها في سنة ١٩٤٨، وقد طُبع بحجم صغير، ولم يُذكر فيه سوى بعض الكتب المهمة والنادرة وبعض مطبوعات المكتبة الناشئة، وقد طبع في مصر بمطبعة دار الكتاب العربي وبلغت صفحاته (٤٨) صفحة. وبعد سنوات جُردت محتويات المكتبة، وهيأنا مواد فهرس جديد عزمنا على نشره وطبعناه في بيروت سنة ١٩٥٦، وكانت طبعته جميلة أنيقة إلَّا أنها مغلوطة، فقد وقعت أخطاء في أسماء الكتب وتبويبها، وبلغت صفحاته (٢٨٨) صفحة.

ومع هذا كله، ولأول مرة، رأينا أهمية نشر الفهرس وما كان قد تركه من أثر معنوي ومادي، وأخذتُ أنشر الفهارس باستمرار حتى بلغ البعض منها زهاء (٦٠٠) صفحة صُدِّر بعضها بمقدمة فيها وصف موجز لأهمية (مكتبة المثنى) ومكانة صاحبها في دنيا الكتب وما يقوم به من نشاط في عالم الفكر بقلم كوركيس عواد، وما زال الفهرس يطبع بكميات كبيرة ويوزع مجاناً، إلَّا أننا في بعض الأحيان نطلب له ثمناً لنتخلص من مضايقتنا ممن يحصلون عليه دون الاستفادة منه؛ ففي ذات

يوم بينما كنا نوزع بعض النسخ من الفهرس، وإذا بأحد المارّة يدخل فيقول لي: أعطني من هذا، فقلت: ماذا؟ قال: من هذا الكتاب، فقلت له: ما تفعل به؟ قال: أعطيه للجاهل يلعب به، وبعد ذلك صرت أضن بتوزيعه، وربما أطلب ثمناً له في بعض الأحيان تحاشياً من العبث به.

وفي الفهرس توجيهات ونقد لبعض الكتب أزعجت مؤلفيها وناشريها، فإنك ترى ملاحظات على بعض الكتب تقول: إنه كتاب قيم، أو كتاب تافه، أو كتاب نُشر دون تحقيق، أو كتاب لا بد من قراءته، وأنا أتحمل وحدي مسؤولية هذه الآراء النقدية، ولكنني وجدت أن هذه الملاحظات تزعج الكثير من أصحابنا وأصدقائنا فخففتُ حِدَّتها وشِدَّتها.

بداية العهد بالرقابة

وفي يوم من الأيام مرَّ السيد فيصل السامر[1] وزير الإرشاد يومئذ على أحد الباعة، وإذا به يعرض عليه عدداً من مجلة حواء، فدهش عندما رآه، لأنه -وهو الوزير- لا يمكنه الحصول على عدد من هذه المجلة التي منعها وبقية المجلات المصرية هو بنفسه، فلما استدرج البائع أسرَّه بأن مكتبة المثنى هي التي تستورد هذه المجلة وتوزعها سرًّا، وفي صباح اليوم التالي اتصل بي تلفونيًّا وطلب مقابلتي فذهبت إليه، ولما دخلت عليه ابتسم، وكانت ابتسامته دليل الرضا بما أقوم به، وكان يعرفني جيداً ويعرف جهودي في إيصال كل ممنوع من الكتب السياسية قبل الثورة في أيام الحكم الملكي، فقال: إنني علمت باستيرادك مجلة حواء، وأنا لا أختلف معك بل أشجعك، ولكن ما العمل والزعيم عبد الكريم قاسم لا يقدر أن يسمح أو يسمع بمجلة مصرية؟ فقلت له: إن مجلة حواء ذات

---

(١) ولد في البصرة سنة ١٩٢٢م، وأكمل دراسته الثانوية في بغداد، وحصل على شهادة البكالوريوس، فالماجستير، والدكتوراه سنة ١٩٥٣من القاهرة، ثم عين حين عودته مدرساً في كلية المعلمين العالية، وبعد ثورة ١٩٥٨ عين مديراً للتعليم العام، ثم وزيراً للإرشاد سنة ١٩٥٩، ولبث كذلك حتى سنة ١٩٦١، إذ عين بعدها سفيراً، وأقام خارج العراق، وعاد سنة ١٩٦٨ ليعمل أستاذاً، ورئيساً لقسم التاريخ في كلية الآداب بجامعة بغداد، وتوفي سنة ١٩٨٢.

فضل كبير على تثقيف العائلة والبيت العراقي فيجب أن لا يخلو أي بيت منها لما فيها من أبحاث نسائية علمية مهمة، وهي في الوقت عينه ليست سياسية حتى يُخشى منها، فقال: لو سمحت لك باستيرادها هل تعدني بأنك لا تجلب غيرها؟ فقلت له: أعِدكَ بذلك، وأبرقت إلى مصر ليرسلوا إلي نماذج من هذه المجلة قبل شحن الكمية المطلوبة لعرضها على الرقابة خوفاً من مصادرتها، إذ كانت المجلة تصادر بمجرد وجود صورة صغيرة للرئيس عبد الناصر فيها ولو كانت بسعة طابع البريد، وفي هذه الحالة كنت أنزع أي ملزمة من المجلة أرى بها صورة للرئيس، وأضع ملزمة أخرى بدلها، وحين ينظر فيها الرقيب ولا يرى فيها مأخذاً يختمها بختم السماح، ثم أُعيد الملزمة المنتزعة إلى مكانها من المجلة. وكان هنالك رقيبان: عسكري ومدني، فلما توزع المجلة وفيها ما فيها من صور للرئيس جمال عبد الناصر يستدعياني ويثور اللوم بينهما كيف سمحا بهذا العدد وفيه هذه الصورة، وبقيت على هذا الحال ردحاً من الزمن، وبهذه المثابرة جئت بباقي المجلات وأدخلتها العراق حتى استغنت شركات التوزيع وإدارات الصحف في مصر ولبنان عن توكيلاتها لشركة فرج الله التي دبَّ الخراب فيها وتوقفت عن الاستيراد والدفع وأنيطت التوكيلات بنا؛ ولكن الرقابة بقيت شديدة الوطأة فهي تصادر كل كمية تصل بمجرد ورود خبر عربي أو صورة كما أسلفنا.

وكنت كلَّما ضاق بي الأمر وتشبَّثَت الرقابة بمصادرة مجلة أو منعها من الدخول متعمدة بذلك الحد من إيصال المجلات إلى العراق، وقاصدة إيذائي بنفس الوقت، كنتُ ألتجيء إلى الزعيم السيد محسن الرُّفيعي مدير الاستخبارات العسكرية حينئذ[1]، فكان خير معين لي ولغيري، فهو ينجدني في كل ورطة أقع فيها بعقله الثاقب الراجح،

(١) تعين مديراً للاستخبارات العسكرية سنة ١٩٥٩.

ولولاه لما دخلت يومئذ مجلة إلى العراق، هذا بالرغم من أن مساعداته كانت تسبب له مشاكل بالنظر لما كان يشغله من وظيفة حساسة.

أما ما قاسيته من الرقابة العسكرية والمدنية، فإنني لو كتبتُ تفاصيلها في مجلد ضخم لما انتهيت منها، ولما وفَّيتها حقها، فأتفه سبب كان يكفي لمنع الكتاب، ولأتفه سبب كنت أنام في دائرة التحقيقات الجنائية لكي يأتي الأمر بتقرير مصيري من أجل لا شيء، أو بمجرد اشتباه بأنني ربما استوردت الكتاب الفلاني!

والرقيب هو هو، لم يتغير منذ الحكم العثماني عندما كان يسمى (المكتوبجي). وحينما أصدر سليم سركيس مذكراته سنة ١٨٩٦م ونشرها، وصف فيها ما عاناه من الرقيب يوم هرب من لبنان الذي كان تحت الحكم العثماني ليستقر في مصر التي كانت تحكم من قبل الإنكليز ليكتب ما قاساه من الرقيب (المكتوبجي). ولو اطلع القارئ على كتابه لضحك مما جاء فيه من نوادر جمعها عن الرقيب وتعسفه وصِغر عقله وضيق ذهنه وسوء تصرفاته، وأشهد أن هذه العقلية لم تتغير ولم تزل هي هي بالرغم من تقدم الزمن ونضوج العقل ونمو الحريات، إذ لم يكتف بقص الصحف وإتلافها، وإنما شاهدنا في عصرنا هذا قطع صفحات من كتب مهمة بمجرد ذكر أمر لا بد من ذكره في سياق الحديث، ومن أبشع ما حصل قطع ثلاث صفحات من كتاب مذكرات تشرشل إذ ذُكر في أحد سطوره مأدبة أقيمت للملك فيصل الثاني حضرها تشرشل[1].

---

(١) لعله يقصد مذكرات السر أنتوني إيدن التي تطرق فيها إلى تلك المأدبة التي أقيمت للملك فيصل الثاني ونوري السعيد وضياء جعفر وتحسين قدري في مقر رئيس الوزراء البريطاني، والتي أعلن فيها عن نبأ تأميم الرئيس جمال عبد الناصر لقناة السويس في ٢٦ تموز سنة ١٩٥٦، أنظر مذكرات أنتوني إيدن، ترجمة خيري حماد، بيروت، لا تاريخ، ج٢ ص ٢٣٤.

وإنني ذاكر هنا نماذج لبعض تعسفات الرقباء وسبب ما يمنع من أجله المطبوع أو مصادرته:

١- طبعتُ فهرساً لمكتبة المثنى وعرضته على الرقيب ليجيز توزيعه، ومجرد عرض فهرس كتب على الرقيب ليجيزه فيه من الغرابة والإهانة ما فيه، وعلى كل حال عرضته، فكتب حضرة الرقيب على الفهرس (يوزع بعد شطب أسماء الكتب الممنوعة المذكورة فيه والتي ستمنع بالمستقبل!)، وأنا لا أدري ما تأثير ذكر اسم الكتاب الممنوع طالما هو لم يدخل العراق، كما لا أدري كيف أشطب اسم الكتاب الذي سيُمنع في المستقبل بعد أن يوزع الفهرس في مشارق الأرض ومغاربها.

٢- منعت الرقابة توزيع مجلة (سمير) للأطفال، فذهبت بنفسي إلى الرقيب وقلت له: هل لي أن اعرف سبب منعكم هذا العدد من مجلة الأطفال، لأكتب إلى إدارتها كي تتحاشى في المستقبل التطرق إلى مثل هذا الموضوع؟ فاستغرب من طلبي هذا، وقام منتصباً وقال لي: ألم تنظر؟ ألم تَرَ؟ ماذا صورت هذه المجلة اللعينة؟ فقلت: لا لم أرَ شيئاً، فأشار إلى صورة صغيرة لا تزيد سعتها على بوصة مربعة للخليفة هارون الرشيد وهو يلبس طرطوراً وقال: ألا ترى أن هذا الخليفة الذي هو رمز القومية العربية ورمز تراثنا القومي يُهزأ هكذا به ويلبسه الطرطور هؤلاء الـ...، فقلت له: لا تحتد يا سيدي! فإن الزي العباسي للرأس كان هكذا، ولكن كلامي لم يفد معه، فتركته وانصرفت، وأتلفت ذلك العدد من المجلة برمته.

٣- ورقيب آخر كنت قد طبعت له كتاباً في سنة ١٩٤٠-١٩٤١ اسمه (مذكرة الجندي)، وعندما كمل طبع الكتاب باع جميع النسخ ولم يدفع لي شيئاً حتى من تكاليفه، فلما شكوته إلى المحاكم دفع لي حقي وأرضاني، وكنت أتصور أن كل شيء انتهي وبقينا صديقين كما كنا، إلا أنه بعد مرور عشرين سنة إذ به يصبح رقيباً مهمًّا، وفي أول يوم تسلم

الرقابة طلب إلى الحاكم العسكري غلق عدة مكتبات، ومن جملتها مكتبتي التي كانت هي السبب في غلق المكتبات الأخرى بحجة وجود كتب ضد الجمهورية، وكان يقصد بها الكتب القومية، فأغلقت المكتبة أكثر من شهرين ولم تفتح إلا بعد جردها والتأكد من عدم وجود شيء من ذلك فيها، وربما كان له بعض الحق في غلقها ولكن ما سبب غلق فرع المجلات لمكتبة المثنى؟ ولما طلب الحاكم العسكري فتحها وفُتحت لم تمض أشهر حتى طلب هذا الرقيب غلقها مرة أخرى بحجة أنه في ريب من إرسالية وردتنا تتألف من (١١٨) صندوقاً يقول سيادته: إنه شك فيها إذ ربما تكون فيها أسلحة، ومن الصدف أنني لم أفتحها بالرغم من مرور أشهر على وصولها لخلاف حصل بيني وبين بائعها وشاحنها... وما فعل هذا الرقيب ما فعل إلا انتقاماً مني لما حصل بيني وبينه منذ عشرين سنة، ولما فحصت هذه الصناديق كلها لم يُعثر على أي سلاح فيها.

٤- ورقيب آخر كان يُعد من أصدقائنا إذ لا يمر وقت إلّا مرَّ بنا وجلس عندنا، ولم نكن نعرف أنه سوف يَشي بنا إلى دائرة التحقيقات الجنائية لاستيرادنا كتاباً تافهاً لا أهمية له عنوانه (الراقصون في الوحل) تأليف عبد الله السمَّان، ليس فيه ما يؤخذ عليه سوى سطر واحد جاء به عرضاً ذكر لحلف بغداد، فلما عرضناه للبيع في معرض المكتبة مر هذا الصديق فلمح الكتاب فأخبر عنا، فكُبِست المكتبة وصودر الكتاب، ولما حُقِّق معي لم يفد دفاعي، فأحلتُ إلى المحكمة التي أكدت لها أنني لو كنت أعرف أن الكتاب قد مُنع استيراده لما عرضته، ولكن دفاعي هكذا لم يفد، ولم يفد أيضاً دفاع صديقنا المحامي أحمد حامد الصراف الذي أبلى بلاءً حسناً، وصدر الحكم بدفع غرامة قدرها خمسة دنانير، وقد استأنفنا هذا الحكم لدى محكمة جزاء بغداد الكبرى التي امتنعت عن تصديقه وأعيدت الغرامة، وقد أصدرت هذه المحكمة التي كان رئيسها يومئذ الحاكم الثبت السيد حسين محيي الدين الذي يعد- بحق- من

الحكام الذين اتصفوا بالشجاعة والعلم والفضل والنبل، قراراً جريئاً سديداً قيِّماً بذلك الامتناع.

وفي سنة ١٩٥١ اعتقل كثير من السياسيين وسيقوا إلى معتقل أبي غريب، وكنت أذهب إلى هذا المعتقل يوميًّا أحمل بعض الأغذية والألبسة إلى أخي جاسم الذي كان أحد من اعتقلوا، وبينما كنت أنتظر بباب المعتقل، إذ جيء بالسيد جودت هندي المحامي مقيد اليد بالحديد، وكان قد اعتقل وشيكاً، فسلَّم عليَّ فقلت له: «اشجابك؟»، فقال لي: «ما تدري اللي جابني؟ كتبك الممنوعة التي تعودت استيرادها هي التي جابتني».

استوردت كتاباً اسمه (من عمَّان إلى العمادية) تأليف علي سيدو كوراني، وقد طُبع بمطبعة السعادة بمصر[١]، فنشرت عنه إعلاناً بسيطاً في إحدى الجرائد فلم تمض أيام حتى نفد الكتاب، وإذا بالرقابة في (مديرية الدعاية العامة) تستدعيني وتسألني عن كيفية استيرادي الكتاب وكيف تسلمته من البريد؟ فشرحت لهم ذلك، وكان الرقيب تابعاً للرقابة الإنكليزية الـ(سنسور)، أما مدير الدعاية فكان الأستاذ السيد أحمد زكي الخياط المحامي[٢]، فلما اقتنعوا بأنني لا ذنب لي اقترح السيد أحمد زكي أن يشتري بقية النسخ إذ ظهر لديهم أنها من الكتب المشمولة بالمنع فدفعوا لي قيمة بقية النسخ، وهذه بادرة حسنة لم يسبق أن رأينا لها مثيلاً إذ لم يحصل لا قبلاً ولا آخراً أن يصادر كتاب ونتسلم ثمنه ولو كان قد سمح به، ولما وجدت أن ثمة رغبة شديدة في طلب الكتاب بعثت بمبلغ إلى مصر وطلبت كمية أخرى منه، فوقع كتابي هذا بيد الرقابة، وعلم

---

(١) وذلك سنة ١٩٣٩.

(٢) ولد سنة ١٨٩٧ وتخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٢٥، وتقلب في مناصب إدارية عدة، ثم عمل محامياً حتى وفاته سنة ١٩٧٤، له كتاب (تاريخ المحاماة في العراق).

الأستاذ أحمد زكي بفحواه، وأنني طلبت كمية أخرى من الكتاب رغم أن الدعاية منعته وأعلمتني بمنعه، فاستدعاني وعاتبني بلطف وقال لي: (كيف قمتَ بهذا الطلب وأنت تعلم بما وقع للكتاب من منع؟)، فاعتذرت إليه، ولم أعد أطلب هذا الكتاب رغم أنه يتعلق بناحية من تاريخ العراق، وحقًّا إنني لم أجد أي سبب لمنعه سوى صورة صغيرة بسيطة كان بالإمكان انتزاعها ومن ثم السماح ببيعه.

ثلاثة أشياء لم نكن نسمع بها أو نهتم لها قبل سنة ١٩٤٠ وهي الآتية:

١- الرقابة والرقيب.

٢- البنك المركزي والحوالات لتسديد أثمان الكتب التي تعقدت دون سبب.

٣- مديرية الاستيراد وإجازات الكتب وخضوع استيراد الكتب للإجازة دون مبرر .

فالمطبوعات كان استيرادها منذ سنة ١٩٤٠ حرًّا، ولم تكن هناك أية صعوبة في استيراد الكتاب أو تصديره حتى ثورة ١٤ تموز، فإذا الكتب تخضع للإجازة، وبعد الثورة بأربع سنوات تعقد أمر استيرادها، فأصبح من اللازم على من يريد أن يستورد الكتاب أن يقدم قبل استيراده ثبتاً باسمه ومكان طبعه واسم مؤلفه ومصدره ونوع تجليده وسنة نشره، والمعروف أن جملة من الكتب ترسل إلينا دون طلب منا كما تصل الجرائد يوميًّا، فمن أين لنا أن نعرف تلك المعلومات المطلوبة منا قبل أن نعرف الكتاب؟ إن جهالة هذه الأمور تقف حائلاً دون استيراد الكتاب.

وأغرب من هذا كله أن دائرة الاستيراد إذا وردت جريدة مع المجلة فإنها لا توافق على إخراجها من حوزة الكمارك، فتعطي إلينا إجازة بالجريدة وأخرى بالمجلة وثالثة بالكتاب، ولا أدري ما الفرق بينها وكلها

عبارة عن مبالغ تمنح للمستورد وتحول إلى المصدر الأصلي، كما أنني لو اشتريت كتاباً مطبوعاً في بيروت ووجدته في مصر أقل سعراً وأرخص ثمناً منه في لبنان فإن دائرة الاستيراد لا توافق على استيراده من مصر، ولا تسمح بإخراجه ولو كان ثمنه في مصر أقل منه في لبنان بمقدار ٣٠٪ أو أكثر من ذلك.

وقد اتصلنا بالدوائر المعنية مراراً، ونبهناها إلى ذلك كثيراً، فلم نر منها اهتماماً برفع هذه القيود التي تضر الثقافة كثيراً، وكان الواجب على حكومة الثورة أن تهتم وتسهل تصدير الكتاب واستيراده فتخفف من تلك القيود لا أن تزيدها شدة وصعوبة فتحول دون وصول الكتاب وتعميمه، إذ إنه غني عن القول: إننا نقوم بخدمة لا تقدر بثمن رغم أن ما نجنيه من أرباح هي تافهة إذا ما قورنت بأرباح أي تجارة أخرى.

شارع المتنبي

ضاق سوق السراي بزحف أصحاب المهن الأخرى عليه من صانعي الأحذية وصائغي الذهب وبائعي الحقائب و(الخُرْدَوات) ولوازم الخياطين، وكثرت المطبوعات، وزادت الكتب زيادة كبيرة، فأصبحت دكاكين السوق كافة لا تصلح لعرض الكتب التي تتوارد في كل يوم من مختلف أنحاء العالم ولا سيما العالم العربي، فأخذ بعض الكتبيين يفكرون بالخروج منه والتفتيش عن موضع آخر يصلح لعرض الكتب فيه، على أن يكون قريباً من السوق، فلم يكن يصلح لذلك سوى الشارع المحاذي له المعروف بشارع المتنبي، فخرج بادئ ذي بدء محمود حلمي صاحب المكتبة العصرية في أواخر سنة ١٩٥١، بعد أن استأجر مكتبة واسعة قرب مقهى الشابندر(١) صرف عليها مبلغاً كبيراً، ووضع فيها كثيراً

(١) شغلت هذه المقهى أرض خان قديم عرف بخان الشابندر، نسبة إلى مؤسسه الحاج محمد سعيد ابن الحاج أحمد آغا الشابندر، وكان رئيساً لتجار بغداد، وقد شغلت هذا الخان مطبعة عرفت بمطبعة الشابندر، كان لها شأن بين مطابع بغداد في أواخر عصر الدولة العثمانية في العراق، وبعيد احتلال البريطانيين بغداد سنة ١٩١٧ أخلي الخان من المطبعة، وحول إلى مقهى عرف بمقهى الشابندر، وما زال هذا المقهى عامراً حتى يومنا هذا. ينظر زين النقشبندي: تاريخ مقاهي بغداد القديمة مع دراسة خاصة بمقهى الشابندر، بغداد ٢٠٠١، ص٤٥.

من الزخارف (الديكورات) والأخشاب ونظمها تنظيماً جميلاً ونسقها تنسيقاً بديعاً، وصار عرض الكتب شيئاً جديداً لم يكن لنا به عهد ولم نره من قبل، ومبتكراً بالنسبة إلى بقية المكتبات لما كان عليه محمود حلمي من ثراء ومركز تجاري، وأصبح يبيع فيها بالمفرد كثيراً فتغلب على غيره، وأثّر على بيع من بقي في السوق تأثيراً بليغاً وأضحى خطراً يهدد أرزاقهم، وكانت المكتبة التي تلي المكتبة العصرية في المكانة والأهمية مكتبة المثنى على صغرها وقلة رأس مالها، ولكن ميزتها كانت فيما تحتويه من نفائس الكتب المختلفة وما تعرضه من أمهاتها التي أخذت تصل إليها باستمرار دون انقطاع من سائر أنحاء العالم مما جعلها تتفوق على غيرها من المكتبات، ولكن هذا لم يكن يكفي نظراً إلى صِغر محلها وضيقه. ففكرت أنا بالخروج من السوق فاستأجرت في سنة ١٩٥٣ مكتبة واسعة تفوق المكتبة العصرية اتساعاً وتقع مقابلها مما يحاذي المخبز العسكري[١] في عمارة فائق الآلوسي، فلما انتقلت إليها بقيت حائراً لا أدري كيف أملأها بالكتب وكيف أُديرها لاتساعها.

وعند انتقالي من سوق السراي لم يبق فيه إلّا باعة الرصيف، وبعض المكتبات الصغيرة التي لا تستورد الكتاب ولا تعنى بتوفيره، بل يعيش معظم أصحابها على الكتاب المدرسي المستعمل، وما يباع من كتب التركات في المزادات وباعة القرطاسية الخاصة بطلاب المدارس الابتدائية والمتوسطة على الأكثر. وبعد ذلك انتقل باقي أصحاب المكتبات كالمكتبة الأهلية ومكتبة المعارف واختلطوا بمجلدي الكتب وببعض المطابع في شارع المتنبي، وأخذ هذا السوق فيما يتعلق ببيع الكتب في تأخر واضمحلال، حتى صار إلى ما عليه الآن، فهو لن يشهد علماء العراق والعالم يمرون منه ليروا المدرسة المستنصرية وأسواق

(١) شغلت هذه الدائرة مبنى الأكمكخانه القديم (انظر ما تقدم عن هذه المبنى).

بغداد القديمة، ولن يمر به علماء بغداد لاجتيازه إلى الكرخ، ولن يرى سوق السراي بعد اليوم العلماء والأدباء والساسة الذي كان يوماً ما يغصّ بهم ويزخر.

ولم تمض سنة واحدة على انتقالي حتى أصبحت المكتبة الجديدة تضيق بمحتوياتها، فزدتُ من رفوفها، وضيقت ممراتها لكي تستوعب ما يصل إليها من الكتب باستمرار، وعندئذ أخذت أشعر بأنها فاقت باقي المكتبات بما فيها المكتبة العصرية التي كانت يومئذ أكبر مكتبة بالعراق، حتى أن هذه المكتبة نفسها أصبحت تتسوق من عندنا ما تحتاج إليه من الكتب، وبهذا قُضي على جميع المزاحمين، ومرجع ذلك كله عوامل شتى، منها المعرفة والتخصص وعدم الاستغلال والاستقامة وحسن المعاملة وسرعة إيصال المطبوعات وسرعة الرد والتجهيز للداخل والخارج.

ولما ضاقت المكتبة بما فيها، ألحقنا بها مخزناً استأجرناه ليعين المكتبة على خزن الكتب الفائضة والتي لا تُصرَّف، وبقيت المكتبة في هذه البناية خمس سنوات ازدادت الكتب خلالها كثيراً ولم يبق مجال لعرض ما يصل، فانتقلت إلى بناية أخرى[1] بالقرب منها استأجرتها سنة ١٩٥٧، وتملكتها بعدئذ في سنة ١٩٦٠.

وقبل أن أخرج، أنا والسيد محمود حلمي، من سوق السراي، لم نكن قد سمعنا بأية مكتبة ابتعدت عن هذا السوق وكُتب لها النجاح، لقد كنت أنا وسواي من الكتبيين نفكر ونسأل أنفسنا: إذا خرجنا من هذا

---

(١) شيدت هذه الدار سنة ١٩٢٤، وكانت ملكاً لجعفر بن محمد جواد الشهربلي، ثم بيعت إلى الدكتور صائب شوكت، واتخذها الطبيب الألماني ماكس مايكوفسكي عيادة له، وبيعت مرة أخرى إلى من يدعى طه أبو الكاشي، وقد تم تأجيرها إلى مديرية الخزينة المركزية، قبل أن يستأجرها صاحب المثنى.

السوق هل ستباع الكتب في تلك المكتبات الخارجة عنه؟ إذ لم نرَ مكتبة تبيع الكتب خارج هذا السوق سوى مكتبة جديدة ناشئة افتتحت في شارع الرشيد قرب سوق الأمانة[1] وذلك في أيام الحرب العالمية الثانية سميت بـ(مكتبة بغداد)[2].

وقد نشطت هذه المكتبة وعُنيت بالكتب الحديثة، ولا سيما ما كان منها ذا لون خاص واتجاه معين، وكانت تبيع بالمفرق، كما نشرت بعض الرسائل التقدمية، وقد اتسعت مبيعاتها وأصبح ما تبيعه عديل كل ما يبيعه السوق رغم ارتفاع أسعارها، وكان نشاط أصحابها ودرايتهم وعلاقتهم بالناس وثقافتهم سبباً في هذه المكانة والسمعة، ففاقت غيرها من المكتبات، وأصبحت مركزاً لبيع كل كتاب جديد. وبالنظر إلى اهتمامها بعرض الكتب التقدمية فقد طاردتها الشرطة وضايقتها حتى فضَّل أصحابها من جراء ذلك غلقها والتوظف في وظائف حكومية، ولم تحل محلها مكتبة أخرى.

وافتتحت جمعية الرابطة مكتبة تبيع فيها الكتب الإنكليزية، وقد نشطت هذه المكتبة كثيراً، وسيطرت على الكتب الجامعية، وكان موقعها في رأس القُريَّة، وقد سدت فراغاً إلَّا أنها لم يطل عمرها لعدم وجود موظف مختص بالمكتبات يتولى إدارتها ويشرف على شؤونها، ولمطاردتها من قبل الحكومة، فأُغلقت، وذلك بعد أن أخذت تنشر

---

(١) سوق مطل على شارع الرشيد، في محلة باب الآغا القديم، شيدته أمانة العاصمة (أمانة بغداد فيما بعد) في سنة ١٩٢٩، كما هو مثبت في أعلاها، فنسب إليها.

(٢) أسسها عدد من الشبان، وكانت بإدارة طالب الخشالي، وتقع قرب مدخل السوق، ويشغل مكانها اليوم أحد المحلات التجارية. ويذكر الأستاذ عبد الحميد الرشودي أنها كانت واجهة من واجهات النشاط الشيوعي في بغداد، وقد طبعت كتب (كامل قزانجي)، واستمرت إلى ما بعد ثورة ١٩٥٨.

على نفقتها كثيراً من الكتب العربية وقليلاً من الكتب الكردية مثل ديوان الطالباني[1] وغيره.

(١) هو ديوان الشيخ رضا الطالباني (١٨٤٢- ١٩١٠م)، وقد نشر سنة ١٩٣٥م، وأعيد نشره سنة ١٩٤٦م.

الكتب الشيوعية

وفي ذلك العهد لأول مرة رُفعت الشعارات الشيوعية، وسمعناها من أفواه الغوغاء على منابر المظاهرات التأييدية المصطنعة، وظهرت النشرات والكتب الشيوعية الواردة من لبنان من مجلة الطليعة وغيرها، وكان مدير المطبوعات حينئذ حسين جميل(١) وقد دعاني لينصحني ويوجهني ويتوعدني إن خالفت تعاليم حكومة الانقلاب المناوئة لقانون الرقابة، إذ كان قد أحس بأن بعض الكتب السياسية قد وصلت إلى السوق، وربما كانت قد شملها بيان المنع، وكان بعضها من الكتب الجنسية وكتب الردود، وقد تعرفت إليه منذ ذلك الوقت ولمست منه طيبة قلب ولطف خلق. وحسين جميل يعتبر من أكبر الزبائن لسوق السراي، فهو لا يدع أحداً من أصحاب المكتبات وحتى صغار الموزعين إلَّا مرَّ به يحييه ويسلم عليه ويشتري منه ما يعجبه من الكتب والمجلات والصحف، وقد يتكرر بعضها عنده، فكثيراً ما اشترى أكثر من نسخة من الكتاب إذا أعجبه موضوعه، وقد يهدي المكرر منها إلى بعض أصدقائه،

---

(١) سياسي قانوني، ولد في بغداد سنة ١٩٠٩ وتخرج في كلية الحقوق، وعمل في مجال السياسة، فاختير وزيراً للعدلية سنة ١٩٤٩، وشارك في تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي، له مؤلفات مهمة في التاريخ والقانون.

بيد أنه بعد أن فهرس مكتبته مؤخراً لم يعد يكرر ما يشتريه، بل أصبح يعيد إليَّ وإلى غيري من أصحاب المكتبات ما كان عنده من النسخ الزائدة، فقد جاءني يوماً بأربع نسخ من كتاب (في المسؤولية الجنائية للقُللي) أعاد واحدة لمحمود حلمي، واثنتين لي، واحتفظ بواحدة لنفسه.

كانت الكتب الشيوعية ولا تزال ممنوعة منعاً باتًّا إلَّا في فترة تلت ثورة ١٤ تموز، فقد سمحت الحكومة سماحاً مطلقاً باستيرادها وعرضها وبيعها، وأصبحت تصل إلى العراق بكميات كبيرة هائلة من جميع أنحاء العالم العربي ومن موسكو والصين. وفي سنة ١٩٥٣ وصلت إلى العراق كمية من نسخ كتاب (المادية الدايلكتيكية) تأليف ستالين مطبوعاً بدار القلم في بيروت، وأصبح هذا الكتاب يُعرض علناً جهاراً في المكتبات والأكشاك ولدى الباعة المتجولين، ولما كنت أعرف أن هذا الكتاب لا يمكن أن تسمح الحكومة ببيعه، وأن المكتبة التي استوردته مراراً تتعرض للمسؤولية من عرض مثل هذا الكتاب أو غيره من الكتب الممنوعة، عجبت كثيراً مما حصل، فاشتريت نسختين من هذا الكتاب من المكتبة العصرية أخذت بهما منها قائمة حساب، وذهبت بكل ذلك إلى الرقابة في مديرية الدعاية العامة (مديرية الإرشاد والثقافة) اليوم، وكانت الأحكام العرفية يومئذ معلنة قائمة وتحكم بغداد من قبل الحاكم العسكري، وعرضت الكتاب على الرقيب وشرحت له خطورة السماح ببيعه، وأبديت استغرابي لسماحهم به، وقلت للرقيب: انظر عزيز! إن هذا الكتاب لو نشرت منه صفحات في إحدى الجرائد أو المجلات فإن تلك الجريدة أو المجلة تصادر فوراً، فكيف سمحتم ببيعه وتداوله وإطلاق نشره؟، فأطرق مليًّا واتصل تلفونيًّا بالرقيب العسكري ونقل له ما قلت، إلَّا أن الرقيب العسكري أجابه بأن هذا الكتاب لا ضرر منه إذ إنه يعد من الكتب العلمية، فختم لي الرقيب نسخة منه، ولكنني طلبت إليه

أن يختم النسخة الأخرى، وأن يختم القائمة أيضاً لأحتفظ بها عندي، فقام بما طلبته منه، وعدت إلى المكتبة وهيأت من هذا الكتاب كمية كبيرة وبدأت بتوزيعها وعرضها للبيع، وأخذتُ أُزاحم ببيعه من سبقني إلى استيراده، إذ لم يكن يقر لي قرار ولا يرتاح لي بال عندما أُسبق باستيراد أي كتاب، بل كنت ولا أزال سباقاً إلى استيراد كل كتاب يصدر، فلم تمض ساعات قليلة حتى جيء إلى مكتبتي بأحد الباعة مخفوراً ومعه كمية من كتاب الدايلكتيكية، فأخرجت إلى المسؤول الذي حضر مع البائع نسخة من الكتاب وهي مختومة بختم الرقابة فأطلق سراح ذلك البائع، وبعد ساعة جيء ببائع آخر فأخرجت القائمة وهي مختومة كذلك فأطلق سراحه، إلَّا أن الكتب أُخذت منه، وانتظرت ريثما أغلق المكتبة، وذهبت إلى البيت وكان ذلك مساء يوم ١٣/ ٤/ ١٩٥٣، وكنت صائماً، فلما ذهبت للإفطار كنت مضطرباً قلقاً لما حصل، وأحسست أن هناك أمراً سيقع، فلم تمض على الإفطار ساعات قليلة وإذا بالشرطة وبعض أفراد الانضباط العسكري تحيط بداري وأخذوا يفتشون البيت، فلما لم يجدوا شيئاً اقتادوني إلى دائرة التحقيقات الجنائية، وكانت تقع في شارع النهر تطل على دجلة، وكان يوم خميس فبت ليلتي هناك، وبينما كنت أقضي الليل في هذا المكان موقوفاً وإذا بي أرى الرقيب وقد جيء به هو أيضاً موقوفاً، فاستغربت مما حصل لهذا الرجل الذي لم يبدر تقصير أو خطأ أو إهمال منه، وهالني أن أرى الموظف يهان فلا يحميه أحد إذ إنه لم يقم بما قام به إلَّا بعد أن راجع مسؤولاً كبيراً واستطلع رأيه فيما يفعل، وبعد ساعات جيء أيضاً بأخي جاسم الذي لا علم له بالكتاب ولا علاقة له بما أقوم به أنا من أعمال تجارية وغيرها، وأخذت دائرة التحقيقات تفحص الختم بطرقها الفنية لعلها تجد تزويراً في الختم الذي سمح به الكتاب، وبقيت دائرة التحقيقات حائرة بعد أن رأت أن الختم والتوقيع صحيحان وليس فيهما تزوير، وقد أطلعني معاون اللجنة الخاصة على ملف فيه

نسخة من كتاب الدايلكتيكية وهو مطبوع طباعة رديئة، وقال: «انظر إلى الملف وإلى الكتاب ترَ أن محكمة الجزاء الكبرى قد حكمت على شخص وجد هذا الكتاب عنده بالحبس سبع سنوات، فكيف إذا أخذت تبيع منه هذه الكميات؟»، فأجبته بأنني لم أبع منه إلا بعد أن حصلت على سماح الرقابة بعرضه وبيعه، إذ إنني لا أبيع من الكتب إلّا ما يُسمح ببيعه، فلست أنا المسؤول، ولكن هذا الدفاع لم يفد، وكان الحاكم العسكري يومئذ من أصدق أصدقائي منذ أن كان برتبة رئيس[1]، وسبق لي أن نشرت له كتاباً يعد من الكتب التي لا يسمح ببيعها حتى أنه لم يشأ عند طبعه أن يذكر اسمه عليه، ومع هذا فقد قمت بطبعه وتوزيعه إكراماً له لما تربطني به من مودة وصداقة، فلما آل الأمر إليه أخذت أقول لنفسي: إنه بمجرد رؤية اسمي أمامه واطلاعه على القضية وعلمه بأنني لست مسؤولاً سوف يفرج عني بل سيعتذر عما وقع لي، ولكنني لشدّ ما استغربت ودهشت عندما أمر بِزَجّي في زنزانة في سجن معسكر الرشيد الرهيب رقم (١)، ولم يكتف بحبسي على الوجه سالف الذكر بل جاء بأخي جاسم موقوفاً بحجة أنني لا أحمل من هذه المبادئ شيئاً وإنما ربما أكون قد تلقيتها عن أخي أو عن غيره مع أن أخي عارضني في استيراد هذا الكتاب أشد المعارضة وحذَّرَني مغبة استيراده، فلما أطلعته على السماح استغرب كثيراً، وبعد مضي ليلة واحدة اقتادني الحرس إلى مقر الحاكم العسكري في وزارة الدفاع، وأُطلق سراحي من قبل صديقنا الحاكم العسكري بعد أن تلطف بي وحذرني، وكانت هذه الحادثة أشد ما تعرضت له من أخطار وخطوب ومكاره بالرغم من مثولي أمام حكام التحقيق مراراً كثيرة لا تحصى بسبب استيرادي كتباً سياسية ممنوعة.

---

(١) هو أحمد صالح العبدي، ولد سنة ١٩١٢ وتخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٣٤، وفي كلية الحقوق سنة ١٩٥٠، عين رئيساً لأركان الجيش وحاكماً عسكريًّا بعد قيام ثورة ١٩٥٨..

وعندما قامت ثورة ١٤ تموز سُمح سماحاً مطلقاً لكافة الكتب الشيوعية، فأصبح السوق بل جميع الأكشاك تزخر وتغصّ بها ولا تبيع سوى الكتب والمجلات والنشرات الشيوعية، فنشطت مكتبتنا لاستيراد الكتب التي لم تكن قد وصلت إلى العراق من قبل طالما قد سمح لها بعد أن توقف توقفاً تامًّا تصريف سائر الكتب الأخرى من جميع الأنواع والمواضيع كالكتب الإسلامية والعلمية والقومية حتى صرنا نعجب من يسأل عن كتاب غير شيوعي، كما صرنا نخشى من عرض أي كتاب آخر غير شيوعي، وكتبنا إلى دور النشر نطلب إليها الكف عن إرسال أي كتاب لم يكن شيوعيًّا، فبارت وتكدست جميع أنواع الكتب الأخرى، ولم يعد ينصرف منها شيء مطلقاً، والجميع يعرفون ما آلت إليه الحالة الثقافية في البلد، وكانت أكبر دور النشر لطبع الكتب الشيوعية ونشرها هي دار ابن الوليد ودار الفارابي ودار القلم ودار منيمنة في بيروت، وأما في مصر فلم تكن هناك كتب شيوعية بمعناها المعروف المألوف، بل كانت بعض الكتب الروسية المترجمة كالقصص وبعض الكتب السياسية والنشرات التقدمية، فصرنا لا نستورد أي كتاب من مصر كما بقيت أسافر إلى دمشق على الأكثر، واستوردنا ما يكفي الشارع والسوق كله من هذه الكتب التي أصبحت تصل إلينا يوميًّا بالطائرة وبالسيارات مما عجزت المكتبة عن استيعابها، وبمجرد عرض هذه الكميات من الكتب الشيوعية كانت سرعان ما تنفد جميعها، وصرنا نرى مئات الناس ممن لم نكن نراهم قد اشتروا كتاباً من قبل وقد تأبط كل واحد منهم رزمة من تلك الكتب التي لا أظن أبداً أن أحداً منهم قد فهم شيئاً منها لما فيها من اصطلاحات غريبة عويصة ورموز مبهمة غامضة.

وفي بغداد نشطت دور نشر وهمية لإعادة طبع ونشر أي كتاب سبق أن طبع ونشر في موسكو أو بيروت وغيرهما وتوفيره بكميات كبيرة جدًّا بلغ البعض منها عشرين أو ثلاثين ألفاً، ونشطت سائر المكتبات لإعادة

طبع ونشر ما نفد من الكتب التي استوردت وأصبح طبعها لا يكلف إلاّ مبلغاً قليلاً من المال، فاستفاد البعض منها فائدة كبرى، وأصبحت هذه الكتب الشيوعية لا يصرف غيرها ولا يعرض للبيع سواها.

جاء إلى المكتبة ذات يوم مدير معارف لواء العمارة وطلب كمية من الكتب يشتريها للمكتبة المركزية العامة، فكنت إذا ناولته كتاباً في التاريخ الإسلامي أو في تاريخ العرب رماه وتمتم بتأفف واشمئزاز قائلاً: «ضجرنا من هذه الكتب، انطيني شوية كتب شيوعية!»، وهذا المدير أُحيل إلى المحاكم وحكم عليه بالسجن.

والكتب الشيوعية كان فيها من اصطلاحات وألفاظ ما لا يمكن فهمها وإدراكها من كثير من القراء كما أسلفنا مثل كلخوز ودايلكتيك وغير ذلك، ولكن تنطع أكثر الناس جعلنا نبيع يوميًّا بمبلغ كبير من كتب لا يزيد ثمن الواحد منها على خمسين فلساً، فلما رأيت ما حصل كتبنا إلى دور النشر كافة بعدم إرسال أي كتاب غير شيوعي ما دامت الحكومة قد سمحت بالكتب الشيوعية، وما دامت الكتب الأخرى قد بارت وكسد سوقها وعدت من يسال عنها.

وذات يوم التمست من فضيلة الشيخ كمال الدين الطائي بعد أن وصفت له الحالة وما آلت إليه الثقافة من انتشار الكتب الشيوعية انتشاراً ذريعاً وتغلغلها تغلغلاً فظيعاً في جميع الأوساط أن اذهب بصحبته إلى مدير الاستخبارات العسكرية وكان يومئذ **العقيد رفعت الحاج سري**[١]

---

(١) ضابط قومي العقيدة، ولد ببغداد سنة ١٩١٧، وتخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٣٩، وتعرض للسجن بعد إخفاق ثورة مايس سنة ١٩٤١، شارك في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، وبعد قيام ثورة العراق عام ١٩٥٨ بأسبوعين عين مديراً للاستخبارات العسكرية، وتم اعتقاله سنة ١٩٥٩ بتهمة التعاون مع عبد الوهاب الشواف في ثورة الموصل، وأحيل إلى المحاكمة، وحكم عليه بالإعدام في تلك السنة.

ﷺ، ولما دخلنا عليه هشَّ لنا ورحب بنا واهتمّ بالأمر بعد أن وصفنا له الحال وشاركنا إحساسنا وتأسف كثيراً، وكان مساعده حينئذ على ما اذكر المقدم نعمان ماهر الكنعاني[1]، فلم تمض بضعة أيام على هذه المقابلة حتى أصدر أوامره بتبديل هيئة الرقابة وبما يمكن إدخاله من الكتب وما يسمح به منها، وكان مدير هيئة الرقابة هذه المرة ضابطاً حصيفاً اتصف بحسن أخلاقه وتمسكه بدينه وقوميته هو الرئيس عبد الستار رشيد الذي شغل بعد ذلك مديرية الإذاعة والتلفزيون، وطلب مني ذات مرة بعض تفاسير القرآن الكريم وبعض الكتب الإسلامية الأخرى، فدهشت من طلبه هذا في مثل تلك الأيام وتلك الظروف.

وكنا نخاف من بيع الكتب غير الشيوعية، وكيف لا نخاف وقد سيطر على المكتبات كلها صاحب مكتبة صغيرة في سوق الأمانة جعل من نفسه رقيباً ومنتدباً عن الحزب الشيوعي، وأخذ يتصل بطه الشيخ أحمد[2] مباشرة، فأصبحنا نهمل كل الكتب ما عدا الشيوعية منها، وقد جاء صاحب هذه المكتبة ونشر كثيراً من الكتب والكراريس الشيوعية وباعها قسراً وكرهاً وبأسعار عالية وكميات كبيرة خيالية إلى وزارة المعارف، وقد أُحرقت هذه الكتب والكراريس بأجمعها بعد أن أُزيح الكابوس الشيوعي عن كاهل البلاد وخسرت خزينة الدولة جراء ذلك مبالغ طائلة.

---

(١) ولد سنة ١٩١٩، وتخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٣٩، وشارك في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، أخرج من الجيش بتهمة التآمر على الحكم سنة ١٩٥٧، وأعيد إليه بعد ثورة ١٩٥٨، وصدر الأمر بسجنه سنة ١٩٥٩، فاضطر للجوء إلى سوريا، ثم عاد إلى وطنه بعد ثورة ١٩٦٣ حيث عين مدير الإدارة العامة في وزارة الإرشاد، ثم وكيلاً لها، وأحيل على التقاعد سنة ١٩٦٨، له دواوين شعر، ومؤلفات في الأدب والقومية.

(٢) مدير الخطط العسكرية بوزارة الدفاع لقيَ مصرعه صبيحة يوم ٨ شباط ١٩٦٣.

وجاء إليَّ ذات مرة صاحب هذه المكتبة، وكانت لي عنده بقية دَين، فلما طالبته بها هددني وتوعدني وقال: سترى، ولم تمض إلاّ أيام قليلة حتى كُبست المكتبة من قبل ثلة من الجيش حاملين الرشاشات يسألون ويبحثون عن كتاب كنا قد استوردناه في تلك الأيام العصيبة هو كتاب (يسقط الوطن وتحيا روسيا)، وهو كتاب ضد الشيوعية، فلما فتشوا عنه وعجزوا عن العثور على أية نسخة منه، اتصل صاحب المكتبة هذا والضابط الذي يفتش بطه الشيخ احمد وسألاه عما يفعلون بصاحب هذه المكتبة، فلم أدرِ بماذا أجابهما بيد أني رأيتهما ومن معهما من الجنود حاملي الرشاشات يغادرون المكتبة ويذهبون من حيث أتوا، ولولا لطف الله بي ورعايته لي لأُحرقت المكتبة ولَسُحلت أنا ومن في المكتبة من الموظفين من قبل الغوغاء المتجمهرين أمام المكتبة الذي كانوا لا هم لهم سوى الاعتداء على الناس وسحلهم أحياء بالحبال!

بقيت الكتب الإسلامية والقومية عندنا مهملة ونحن حائرون لا ندري ما نفعل بها بعد أن تكدست لدينا، وأصبح مجرد عرضها إهانة للجمهورية وجرحاً لهيبتها وكرامتها، وأصبحنا ننقلها من مكان إلى آخر، حتى نمي إلى الشرطة والجيش خطورة هذه الكتب وأنها ضد الجمهورية، وكانت هذه التهمة الخطيرة تطلق على أي موضوع وتلصق بأي شخص فتصدق فوراً، فجاءت ثلة من الجيش والشرطة المدنية وفتشوا المكتبة، فلما رأوا ما تحتويه من الكتب الكثيرة عجزوا عن جردها، واضطروا إلى غلق إحدى غرفها الكبيرة الواقعة في الطابق الثاني منها والتي كان بها كثير من الكتب الدينية والقومية، فأُغلقت وخُتمت بالشمع الأحمر بعد أن أخذوا منها نماذج لم يعودا اليَّ بها، كما أني لم اسأل عنها، ولما طال أمد غلقها دون جدوى فتحتها وأخذت ما فيها من الكتب ثم أعدت غلقها ووضعت الشمع الأحمر عليها كما كان قبلاً، ثم مضت سنة كاملة وأنا أرى الغرفة مغلقة، فكتبت رسالة إلى الحاكم العسكري أُذكِّره بالأمر،

وأرسلت صورة منها إلى مديرية الأمن قلت فيها: «نظراً لمرور سنة على غلقكم هذه الغرفة أودّ لو احتَفِل وإياكم بغلقها علكم تأمرون بفتحها»، وفعلاً أرسلت مديرية الأمن إليّ من طلب مني الكتب التي أخذت نماذج منها، فنفيت وجودها عندي، وقلت لهم: «إنكم تسلمتموها كلها ولم تبقوا كتاباً واحداً منها»، فانطلى عليهم قولي هذا، وفتحت الغرفة بعد غلق طويل الأمد زاد على السنة، والحمد للّه الذي لا يحمد على مكروه سواه أولاً وآخراً.

ترى من يعوضني عن الخسائر التي جنتها عليَّ هذه الإخباريات التي كانت يبعث بها من موتورين وحاقدين وجُناة؟

مجلة المكتبة والقراء

أخذت مكتبة المثنى منذ سنة ١٩٥٤ تحجز لها حقلاً خاصًا في كثير من الصحف الصادرة في بغداد، وذلك بعناوين مختلفة يكتب تحتها تعريفات عن الكتب الجديدة الواصلة إليها، فلاقى ذلك استحسان جميع القراء وتشجيعهم ولا سيما المثقفين منهم، وانهالت علينا الرسائل تترى تؤكد على وجوب التوسع في ذلك والاستمرار عليه. وأخذت تردنا باستمرار طلبات للكتب المعلن عنها في هذه الصحف من داخل العراق وخارجه وذلك بحسب أهمية الجريدة المعلن فيها ومدى انتشارها، وقد تولى هذا الأمر صديقنا الأستاذ السيد مهدي القزاز الذي كان له فضل المثابرة على كتابة تلك الكلمات الوجيزة عن كل كتاب يصل إلينا، وأصبح من كثرة ما يعلن عن الكتب أن اخذ اسم المكتبة يتردد كثيراً في الصحف يوميًّا حتى أن أي كتاب يعلن عنه غيرنا لا يُطلب إلا من مكتبة المثنى، وكنا في بعض الأحيان نؤكد لمن يطلب منا الكتاب الذي يعلن عنه غيرنا أن هذا الكتاب لم نستورده نحن كما لم نعلن عنه، ولكنه لا يقتنع بل يؤكد أنه قرأ اسمنا في الصحف ولذا فلا بد من وجود الكتاب لدينا.

وبعد أن رأينا أهمية ذلك، وما يتركه الإعلان في نفوس القراء من عميق الوقع وبعيد الأثر، عرض عليَّ السيد مهدي القزاز أن نصدر نشرة شهرية تحوي أسماء الكتب التي تصل إلينا، ونشير إلى ما سيطبع منها،

ووصفاً للكتاب على قدر ما يتسع له حجم النشرة، مع ذكر أخبار النشاط الثقافي في البلاد العربية عامة والعراق خاصة، واقترح أن تُسمى تلك النشرة (المكتبة)، فأصدرنا أول عدد منها في شهر أيار من سنة ١٩٦٠، وكانت بحجم دون المتوسط وبلغت صفحاتها (٣٤) صفحة، ولم نجعل لها ثمناً، وطبعنا منها كمية لا تزيد على (١٥٠٠) نسخة، وأصبحنا نوزعها مجاناً، فلقيت من مختلف القراء الاستحسان والتقدير والتشجيع، ووردتنا رسائل التقريظ والثناء من مختلف الأقطار العربية والأجنبية، واثنت عليها الصحف المحلية والعربية ثناء جميلاً وعدتها مجلة فريدة في بابها غريبة في نوعها لا نشرة كما سميناها، لأنها صدرت مستوفية جميع عناصر المجلة ومقوماتها، فقد حوت المقالات والأخبار والدراسات النقدية والتيارات الفكرية، وجميعها تتعلق بالكتب والكتاب في العالمين: العربي والأجنبي، وكثر الطلب عليها من كل مكان، إلا أننا لاحظنا أنها ما دامت توزع بالمجان فإن القارئ لن يهتمّ بها ولا يقدرها حق قدرها، فرأينا أن نجعل لها ثمناً بخساً قدره عشرون فلساً للعدد الواحد لكي لا توزع دون جدوى عبثاً إلى جهات لا يهمها أمرها ولا شأن لها بها، وبعد ذلك زدنا ثمنها إلى (٥٠) فلساً كما زدنا صفحاتها حتى صارت صفحات العدد الواحد منها تربو على المئة صفحة مع صور عديدة وأبواب مبتكرة تناسب مقام المجلة وموضوعها، واستمرت هذه النشرة تصدر سنتين وبضعة اشهر دون أن نحل على إجازة بإصدارها أو نحاول الحصول على امتياز بها من قبل وزارة الثقافة والإرشاد، إذ إننا اعتبرناها حينئذ ملحقاً لفهرس الكتب السنوي الذي تعودت المكتبة إصداره كل عام ولو أن ذلك كان يخالف قانون المطبوعات، كما أن الوزارة ذات الشأن لم تلتفت إلى هذه النشرة ولم تسألنا عنها.

وقد اكتسبت هذه النشرة شهرة واسعة لا سيما في الأوساط الجامعية ومكتبات العالم في أوروبا وأمريكا والهند، وأصبحت تتوارد

إلينا طلبات لها ورسائل حولها تعد بالمئات وكلها إعجاب بها وتقدير لها وثناء عليها، وقد نشرنا طائفة من تلك الرسائل في هذه النشرة بعد أن ضاقت عن استيعابها كلها.

وذات يوم دخل المكتبة صديقنا السيد شاكر علي التكريتي[1] يسأل عن كتاب (الضمير) ليشتريه، فرأى ثمنه كبيراً فترك المكتبة بدون (الضمير)، فداعبه السيد مهدي القزاز في أحد أعداد (المكتبة) مداعبة عدَّها شاكر علي مسأ به، وإذا به يكتب في جريدة (العهد الجديد) لصاحبها زكي أحمد مقالاً جعله كتاباً مفتوحاً وبعناوين بارزة موجها إلى وزارة الثقافة والإرشاد وإلى الحاكم العسكري العام يقول فيه متسائلاً: كيف تصدر مجلة اسمها (المكتبة) وفيها رقم وتاريخ وتباع بثمن دون إجازة بصدورها؟ كيف أن مجلة صفتها كذا وكذا تصدر ولا رقيب عليها؟، ولم يكتف بهذا بل كتب في مجلة (الوادي) فصلاً في محاكمة رئيس تحرير النشرة وصاحبها، وقد هالني الأمر بوقته فالتجأت إلى مسؤول كبير في الدولة وعرضت عليه موضوع هذه النشرة التي كان هو معجباً بها كل الإعجاب ولا ينقطع من طلبها ومطالعتها، فطمأنني بأن الحكومة مشغولة كثيراً في الوقت الحاضر، وبأنها لا تهتم بمثل هذه التوافه، ومضت أيام دون أن اشعر بأي خطر على هذه النشرة، إلَّا أنني لم أهمل ولم أتَوان، بل اهتممت بالأمر، وقدمت طلباً لوزارة الثقافة والإرشاد أطلب إليها السماح لي بإصدار مجلة تسمى (المكتبة)، وقد عرضت رغبتي على صديقنا الأستاذ السيد عبد الكريم جواد المحامي في أن يكون مديراً مسؤولاً لهذه المجلة، فما أسرع ما وافق بطيب خاطر وترحيب صادق على ذلك، كما أخذ يراجع الدوائر المختصة للإسراع

---

(١) صحفي، ولد سنة ١٩١١، وعمل في التعليم أولاً، ثم عين رقيباً على المطبوعات والنشر، وشغلت الصحافة كل جهده ووقته، فكتب في مختلف الصحف.

بإصدار الإجازة بصدور هذه المجلة، فأصدرت الوزارة أمراً بمنحي امتيازاً بمجلة (المكتبة) التي أخذت من ذلك الحين تصدر تباعاً بانتظام، في مواعيدها المقررة، وتزيد أهميتها يوماً بعد يوم لطرافتها واهتمامها بالكتب والكتاب، وأصبحت الكتب التي تصدر إن لم تذكر فيها لا يعلم أحد بها ولا يعرفها بل تظل مجهولة .

أما أعداد المجلة فمعظمها كان يوزع بالمجان والباقي للمشتركين فيها، وعدد المشتركين في هذه المجلة من الأجانب والمستشرقين ودور العلم والثقافة في أوروبا وأمريكا يزداد على مرور الأيام، ويتابعون صدورها بعناية واهتمام، ويبرقون بطلب الأعداد التي لم تصل إليهم، ومن النوادر في هذا الباب أن مستشرقاً فرنسيًّا زار مكتبتنا ذات يوم واشترك بثلاث نسخ من المجلة بعناوين مختلفة، وعندما سألناه عن السبب، أجاب (حتى أضمن ولو وصول نسخة واحدة منها...)! وقد أُلغي امتياز هذه المجلة مراراً بسبب قانون تطهير الصحافة، غير أننا تغلبنا على كل إلغاء بمساعدة المعجبين بالمجلة وقرائها، فعادت إلى الظهور والصدور وما زالت تصدر إلى هذا اليوم، وقد دخلت سنتها الثامنة.

ومجلة (المكتبة) لا تضاهيها مجلة في البلاد العربية كلها، ولم يسبق لمكتبة أن أصدرت ما يشابهها، والفضل يعود إلى رئيس تحريرها السيد مهدي القزاز الذي طوَّرها من نشرة بسيطة إلى مجلة محترمة لها أهميتها ومكانتها، وبالرغم من تكاليفها الباهظة فإن مكتبتنا لم تتنصل عن إصدارها باستمرار وانتظام ولم تبخل عليها بمال بعد ما رأينا من إعجاب القراء وزبائن المكتبة بها وإقبالهم المتزايد عليها، حتى أن مكتبة الكونغرس الأمريكية والمتحف البريطاني بعثا إلينا ببرقيتين يطلب أعداد منها لم تصل اليهما، وكذلك كانت تفعل باقي الجهات في البلاد العربية والأجنبية.

لقد أصبحت مجلة (المكتبة) اليوم ضرورية لكل عالم وأديب ومثقف وباحث، وفيها تلتقي أقلام كبار الأدباء العرب، كما أصبحت مصدراً مهمًّا للمؤلفين والكتاب يرجعون إليه ويستشهدون به.

إن التعريف بالكتاب أمر مهم فعلاً، فكم هي الكتب التي تصدر غريبة الاسم مبهمة العنوان، لا تنطوي أسماؤها على معنى واضح يدل على ما حوته من معلومات، وبالتالي تصبح أسماؤها وعناوينها سبباً للزهد فيها والانصراف عنها، ومن ثم يتوقف صرفها ورواجها فتبور وتكسد، وأنا ذاكر هنا طائفة من أسماء تلك الكتب على سبيل المثال لا الحصر:

١- كتاب (الجشطلت) يبحث في علم النفس.

٢- كتاب (الجوبولوتيكا) يبحث في علم الجغرافيا.

٣- كتاب (عبد الله جاك منو) هو كتاب تاريخي يبحث في أواخر حملة نابليون ويروي قصة القائد الفرنسي الذي اعتنق الإسلام وتسمى باسم عبد الله.

٤- كتاب (بوائق وأنابيق) تأليف أحمد زكي وهو قصة الكيمياء.

٥- كتاب (مذكرات الأمير عبد الله)، والقارئ يخيل إليه أن صاحب هذه المذكرات هو الأمير عبد الله ملك الأردن، والصحيح أنه أحد أمراء الأندلس من آل زيري.

٦- كتاب (شجرة الدر) يبحث في اللغة، والقارئ يتوهم أنه قصة عن شجرة الدرّ ملكة مصر.

وكان صديقنا الأستاذ الباحث ميخائيل عوّاد قد حقق كتاب (رسوم دار الخلافة) لهلال بن المُحَسِّن الصابي المتوفى سنة ٤٤٨هـ، وقد شرع بتحققه منذ أن عثر على المخطوطة الوحيدة لهذا الكتاب الأستاذ حسن

عبد الوهاب[1] مفتش الآثار العربية بمصر في مكتبة الأزهر سنة ١٩٣٨، وبقي ميخائيل عواد يحققه حتى جاء تحقيقه غاية في الجودة والإتقان والكمال ولم يبق فيه زيادة لمستزيد، ولكن المحقق الفاضل رغم إنجازه هذا العمل العلمي الرائع ورغم مرور (٢٥) سنة على الانتهاء من تحقيقه تباطأ في طبعه ونشره مع أهميته ونفاسته وشدة الحاجة إليه وكثرة السؤال عنه، وكان كلما سألناه عنه يقول لنا: «سأطبعه قريباً»، ولكن مرت الشهور والأعوام دون جدوى، وذات يوم مر بي الأستاذ السيد عبد القادر البرّاك فذكرت له هذا الكتاب وشرحت له أهميته وما قام به ميخائيل عواد من تحقيقه، فذهب إلى إدارة الجريدة وكتب خبراً فحواه أن إحدى دور النشر الكبرى، وقد سماها، وأستاذاً محققاً، قد عزما على نشر كتاب (رسوم دار الخلافة)، ولم تمض ساعات وإذا بصديقنا ميخائيل يتصل بنا فيسأل عن جلية الأمر، ويطلب إلينا الاتصال بالسيد عبد القادر البراك ليدله على مصدر هذا الخبر الذي نشره، فهوَّنا عليه الأمر وقلنا له: «مالك وعبد القادر البراك؟ إن خير رد على هذا الخبر هو أن تُباشِر أنت بطبع هذا الكتاب فوراً»، فسرعان ما ذهب إلى إحدى المطابع واتفق معها على طبع الكتاب وشرع في طبعه من يومه، فلم تمض أيام حتى صدر الكتاب الذي طال الزمن على انتظار صدوره، صدر وانتشر، وكان لصدوره صدى بعيد الأثر، فهو -والحق يقال- مرجع قيم ثمين سد فراغاً كبيراً في المكتبة العربية، ويعد -بحق- من أحسن ما حُقق من كتب التراث العربي[2].

---

(١) ولد سنة ١٨٩٩ وتوفي سنة ١٩٦٧.

(٢) طبع في مطبعة العاني ببغداد سنة ١٩٦٤، ويقع في ٢٠٦ ص.

(٤٠) يوماً في سجون القاهرة

في ٢٣/٣/١٩٦١ سافرت إلى مصر، فمررت ببيروت يصحبني صديقي الحاج طه فياض العاني[١] صاحب جريدة (الفجر) رحمه الله، وكنت أريد أن آخذ معي مبلغاً ما من الجنيهات المصرية أحملها معي، إذ إن حمل الجنيهات وإدخالها إلى مصر كان مسموحاً به يومئذ، فطلبت من وكيلي في بيروت أن يهيئ لي مقداراً منها، فاعتذر لعدم وجود رصيد لي عنده، إلّا أنني بينما كنت في المطار أهم بركوب الطائرة، إذا به يأتي ومعه مبلغ لا بأس به، ووعدني بأنه بمجرد أن أصل إلى مصر سيرسل لي بيد أحد المسافرين مبلغاً آخر، وإدخال أي مبلغ من العملة الورقية (البنكنوت) إلى مصر لا ضرر منه، وهو مسموح به بالغاً ما بلغ مقداره بمجرد أن تصرح بالكمية التي معك عند الدخول بها.

ولما وصلت إلى القاهرة نزلت بفندق سميراميس بالغرفة المرقمة (١٤)، وأودعت المبلغ الذي أدخلته في البنك الذي بهذا الفندق، وقفلت الصندوق الذي حجزته باسمي وأخذت المفتاح. وبعد بضعة أيام اتصل

(١) كاتب، صحفي، ولد في عانة سنة ١٨٩٩ وتوفي سنة ١٩٦٤، وله كتب عدة، منها (الإعصار الشديد في تفنيد سياسة السعيد) و(عدوان الإنكليز على واحة البريمي) و(كيف تحارب الشيوعية).

بوكيلي بمصر أحد الأجانب وهو إيطالي الجنسية وقال له: إنه جاء إليه بمبلغ من بيروت، وسمى الشخص المُرسِل، فقال له: إنه ليس له أي علم بهذا المبلغ كما أنه لا حاجة به إليه، وربما أن هذا المبلغ قد أُرسل إلى السيد قاسم محمد الرجب الذي هو نازل بفندق سميراميس، ولما اتصل بي هذا الأجنبي قلت له: تعال إلى هنا وهاتِ المبلغ، فحضر عندي، ولما عرض المبلغ عليَّ قلت له: إنني لم أطلب كل هذا، بل طلبت كذا وكذا، فقال: إنه جاء به من وكيلي ببيروت، ويقول: إنك ربما تحتاج إليه، وألحَّ عليَّ بتسلمه، فقلت له: هل صرحت عند دخولك مصر بالمبلغ؟ فقال: طبعاً، فوافقت على أن أتسلَّم المبلغ ووعدته بذلك، فلما عيَّن لي المكان والوقت للتسليم ذهبت لأتسلَّم المبلغ، وبينما أنا أحسبه وأعدّه وإذا بستة مسدسات تُرفع عليَّ مرة واحدة فاستغربت ذلك، وقلت في نفسي: لعل هذه عصابة جاءت لتسلبني هذا المبلغ، ولشد ما دهشت عندما علمت أن هذه المسدسات لم ترفع عليَّ من عصابة بل من بوليس المباحث، وكان هذا الأجنبي أحد موظفي المباحث، ولا يزال عند المباحث التي يرأسها أحمد كامل عارف الذي جاء بالمبلغ من خزانة وزارة الداخلية، وعمل لي هذا الكمين دون مبرر إذ -كما سبق أن بيَّنتُ- أن العملة الورقية (البنكنوت) لا ضرر من إدخالها إلى مصر مهما بلغ مقدارها.

فلما أخذوني إلى وزارة الداخلية بقسم مكافحة تهريب العُملة، شرحت لهم أنني لم أقُم بشيء، وأن إدخال البنكنوت مسموح به، وأن وكيلي كان قد وعد بالإرسال بيد أنه لم يُرسل أي مبلغ، وإنما أنتم الذين دبَّرتم هذه المؤامرة وكِدتم لي، فلم يفد دفاعي هذا، وقد عاملوني معاملة سيئة بل أقسى ما يتصور، كما أنهم رفعوا عليَّ مسدساً وطلبوا مني الاتصال بوكيلي في بيروت ليسلِّم مبلغ عشرين ألف جنيه إلى رجل من رجال المباحث يرسلونه إليه، أي يعطيه نفس المبلغ الذي جاؤوا به إليّ. ولما ذهب هذا الأجنبي إلى بيروت بطلب من المباحث، واتصل بوكيلي

أنكر أنه يملك شيئاً من ذلك، وأن لا رصيد لي عنده، ولم يدفع إليه مليماً واحداً، فعاد هذا الأجنبي بخُفَّي حُنين، فلما جاء خائباً غضبت المباحث لما حصل من الفشل لكيدها الذي كانت تأمل أنها ستجني منه خزينة الدولة تلك الآلاف من الجنيهات كما أنها ستقبض مكافأة كبيرة منه.

فطلبت المباحث من وكيل النيابة أن يحبسني حبساً مطلقاً دون أن يستطيع أي شخص أن يقابلني في سجن القاهرة الرهيب، فبقيت (٤٠) يوماً لم يتصل بي إلاّ بعض الشخصيات من النواب الذين تعرفت بهم في أسفاري، والقنصل العراقي الذي زارني واهتم بشأني.

وقد أرسلتُ رسالة إلى صديقي الحميم يوسف السباعي أخبره بما وقع لي، وأطلب منه أن لا ينساني، فاتصل بوزير التربية كمال الدين حسين[١]، وأعلمه بأن ما يحصل إلى قاسم الرجب سيوقف سير النشر عموماً إذ إنه أنشط أصحاب المكتبات العربية، فكتب كمال الدين حسين مذكرة بعثها إلى وزير الخزانة حسن عباس زكي[٢] يوصيه بسرعة البتّ في الإفراج عني ودراسة القضية ويعرفه بما أقوم به في حقل الثقافة والخدمة العامة، فاتصل حسن عباس زكي بأصدقائه الكثيرين من العلماء والأدباء ولا سيما مدير دار الكتب وبعض موظفيها يطلب منهم أحاطته علماً بما يعرفونه عني، فكتبوا إليه مذكرة طويلة كلها ثناء على ما أقوم به نحو الكتاب في مختلف أنحاء العالم، وطلبوا إليه أن يفرج عني، وكان حسن عباس زكي يريد السفر إلى الديار المقدسة إذ كان أمير الحج في تلك السنة، ولما اقتنع بأن مؤامرة قد دُبِّرت لي أفرج عني فوراً، وقد

---

(١) من الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة يوليو (تموز) سنة ١٩٥٢ بمصر، تولى وزارة التربية والتعليم سنة ١٩٥٦ وحتى سنة ١٩٥٩، وثمّ رئيساً لمجلس الوزراء سنة ١٩٥٩.

(٢) وزير الخزانة والتموين والاقتصاد سنة ١٩٥٨، ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سنة ١٩٦٥.

قاسيت من الغُربة والوحشة ما لا يتصوره أحد بالرغم من وصول رسائل عديدة من أصدقاء احتفظت بها إلى هذا اليوم لا سيما من صديقي وحبيبي المحامي السيد عبد الكريم جواد.

وفي بغداد اتصل ولدي محمد قاسم الرجب بأحد أصدقائي من كبار الحكام، واستشاره فيما يفعل تجاهي وأنا بهذه المحنة، فأشار عليه بأن لا بد من أن يوكل محامياً سماه إليه، ووقع اختياره على عبد الرزاق شبيب الذي كان يومئذ نقيباً للمحامين، فاتفق معه ولدي على الأجر، وطلب منه النقيب (١٢٠٠) دينار منها مائتا دينار مصاريفه والباقي أتعابه، بعد أن تعهد لولدي وأصدقائي بأنه لن يعود حتى أكون بصحبته، ولم تمض أيام عليَّ في السجن إذ به يأتي إليَّ، فاستغربت مجيئه وسألته من الذي أرسلك؟ ومن الذي وكلَّك؟ فقال: إنه ولدك محمد، فقلت له: وما رأيك؟ فقال: لقد درست القضية قبل أن أزورك فاتضح لي أن السلطات المصرية هي المسؤولة عما حصل لك وإنك لا ذنب لك، وإن الأمر من البساطة والتفاهة بحيث لا يحتاج إلى توكيل، إنما سأراجع السلطات المعنية وأعرفها بأن تدبير مثل هذه المؤامرة على شخص لا يعلم شيئاً عنها غير صحيح، قلت له: هل تحتاج إلى مبلغ هنا؟ قال: لقد تسلَّمتُ كافة أُجوري من ولدك، ولن أحتاج إلى شيء سوى استصحابك، ولن أعود دون أخذك معي، وما كنت اعرف أن السلطات المصرية كانت قد قامت بالإفراج عني، ولم أعلم بذلك إلَّا بعد أن خرجت من السجن وسمعت القصة من وزير الخزانة نفسه الذي قال لي: يعلم الله أنني لم أرَ عبد الرزاق شبيب، كما لم احتج إلى أي مذكرة منه أو من غيره بعد أن استمعت إلى أقوال كبار موظفي دار الكتب بشأنك فاقتنعت ببراءتك وأفرجت عنك.

وكان أحد أصدقائي من أصحاب المكتبات في القاهرة قد زار عبد الرزاق شبيب، وعرض عليه نيابةً عني (٤٠٠) جنيه، إلَّا أنه رفض تسلمها، وأكد له أنه لا يستحق أي مبلغ إذ إنه أخذ كافة الأجور في

بغداد، فلما خرجت من السجن عدت بصحبته إلى بيروت، فاستُقبِلنا استقبالاً حافلاً من قبل أصحاب دور النشر ودور الصحف والمجلات والأدباء، فتعجب مما رأى، كما إن اتحاد الناشرين دعانا في فندق (كارلتون) وأقام لنا حفلة عشاء بلغت تكاليفها (٤٢٦) ديناراً، فزاد استغرابه، وشعر أن هذا الذي معه وقبض من ولده ما قبض قد فاقت أهميته أهمية أي شخص آخر، فلما عدنا إلى بغداد أقمنا له ولأصدقائه دعوات استمرت أسابيع حتى دهش مما لقي من تكريم وحفاوة، إذ إنني، وإن علمت بأنه ليس له أي أثر في الإفراج عني، فإنني أكبرت حضوره إلى القاهرة، ورفضه أن يأخذ من صديقي الكتبي المصري المبلغ الذي عرضه عليه بعد أن كان قد قبض من ولدي جميع أجرته ومصاريفه قبل أن يغادر بغداد، بالرغم من أنه استغفل ولدي بقبضه كل المبلغ الذي لا يستحقه.

ولما عدنا إلى بغداد وجدنا المكتبة قد أُغلقت هي وفرعها، وعدة مكاتب أخرى من قبل الحاكم العسكري العام بحجة أنها تحتوي على كتب قومية، أو كتب ضد الجمهورية، هذه النغمة التي بقيت الغوغاء تتغنى بها، وكثيراً ما سمعناها بعد الثورة[١].

فطلبتُ منه أن يقوم بمراجعة السلطات العراقية لفتح المكتبة، ولكنه اعتذر وقال: إن علاقته مع عبد الكريم قاسم ليست على ما يرام، ولكن في الأيام الأخرى قال: أرجو أن توكلني لكي أقوم باللازم، مع العلم أن الوقت قد فات، إذ إن الحكومة كانت قد قامت بجرد المكتبة والمكتبات الأخرى قبل أن نصل إلى بغداد، وعلى أي حال نظَّمتُ له الوكالة، فأخذها وقدَّم عريضة إلى الحاكم العسكري العام، فحُفِظَت، ولم يُتخذ عليها أي إجراء إذ إن الحاكم العسكري العام قرر فتح المكتبة والمكتبات

---

(١) يقصد ثورة تموز ١٩٥٨.

الأخرى دون حاجة إلى تقديم أي عريضة أو مراجعة ما دامت تلك المكتبات قد جُرِدَت ولم يعثر فيها على كتب ممنوعة.

ولما فتحت المكتبة وانشغلنا بتنظيفها بعد أن أُغلِقت شهرين ونصف الشهر، وصعدنا في أحد الأيام لنحسب ما في الصندوق، جاء عبد الرزاق شبيب إلى المكتبة، وصعد ليهنئني بفتحها، فلمح الدراهم والدنانير وهي رُبَط مُكدسة، ودهش مما رأى، فلم يمض يومان حتى زار أحد أصحاب المطابع ممن كان يتردد إليهم وطلبني، وكان هناك الحاج نعمان العاني[1] صاحب جريدة (العرب) جالساً، فلما دخلت رايته مضطرباً هائجاً وصاح بي قائلاً: (يابَه أنا مالي شيء عندك؟)، قلتُ له: ماذا تقصد؟ فأخذني نعمان وقال لي: يقصد أنك هل ستُكرِمه شيئاً آخر فوق الأجور التي أخذها؟ قلت: هَوِّن عليك يا أستاذ! فأنا ما زلت لم أسدد دين أحد من الناس كما لم أسدد رواتب موظفي مكتبتي، ولكن الحاج نعمان أخذني جانباً وقال لي: اكتب له كمبيالة بما تريد أن تكرمه، قلت له: إن الإكرامية التي أعطيه إياها بكمبيالة شيء غير لطيف، قال لي: إنه يحتاج إلى بناء الفيللا التي اشتراها في (فالوغا) لذا يريد خصم الكمبيالة، قلت له: إن إعطائي كمبيالة إكرامية له شيء غير لائق، فلينتظر قليلاً، ثم طمأنته وخرجت، إلا أنني شعرت بأن هذا لم يكن أمراً طبيعيًّا فلم تمضِ أيام قليلة حتى بعثتُ إليه بِ(جَك) على البنك بمبلغ (٣٥٠) ديناراً، وهو كل ما تيسير لي، كما أن هذا المبلغ هو ما فكرت أن أُكرِمه به، فرفضه، فبعثت إليه بـ(٥٠٠) دينار فرفضها أيضاً، فبعثت إليه بألف دينار بيد صديقنا السيد عبد الكريم جواد المحامي، ولكنه رفضها كذلك، عندئذ صممت على أن لا أدفع إليه أي مبلغ، فبعث إليّ بإنذار يطلب إلي فيه أن أدفع إليه خلال يومين من تاريخه خمسة آلاف دينار أجر مِثل دفاعه المزعوم عني.

---

(١) صحفي قومي الاتجاه، ولد سنة ١٩١٥، وتخرج في كلية الحقوق، وعمل في مجال الصحافة، وساند حركة مايس سنة ١٩٤١، وأصدر جريدة (العرب) في بغداد.

إعادة طبع النفائس بالأوفسيت

منذ أن افتتحت مكتبتنا المسماة مكتبة المثنى في سنة ١٩٣٦ دأبت على الحصول على كل نادر من الكتب العربية المطبوعة، حتى باتت مختصة بذلك. وهي تعتبر أول من ادخل الكتب المطبوعة في أوروبا إلى العراق، فأصبحت تقصد من كافة العلماء الأدباء ودور الكتب الخاصة والعامة والجامعات لما احتوته من النفائس والفرائد والموارد المطبوعة بمختلف مطابع العالم؛ وربما سافرتُ من بلد إلى آخر للحصول على نسخة من كتاب أشبع بها رغبتي، فلما قلَّت تلك الكتب وندرت بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح الحصول على أكثرها عسيراً، وعز استيرادها وفقد معظمها، لا سيما تلك الكتب المُحققة من كبار العلماء من المستشرقين لأهميتها ونفاسة طبعاتها وفهرستها، فلهذه الأسباب وغيرها فكرت بنشر مجموعة من الكتب النادرة والمختارة بطريقة التصوير (الأوفْسِت) . وكنت أول من فكر في البلاد العربية بهذا الأمر، وحَذَت بقية دور النشر حَذوي، واتبعت هذه الطريقة لتسهيل نشر الكتب الأخرى بهذه السرعة، فدفعت بكتابين إلى المطبعة لإخراجهما طِبق الأصل، وكان الكتاب الأول هو (عجائب الأقاليم السبعة إلى نهاية العمارة) تأليف سَهراب المعروف بابن سرابيون، وهو من سلسلة المكتبة الجغرافية التاريخية التي قام بنشرها بمدينة فيينا المستشرق هانس فون

مزك سنة ١٩٢٩، فاتفقت في أواخر سنة ١٩٦١ مع محمد صالح الأعظمي صاحب مطبعة الأعظمي بشارع المتنبي، فأخرج الكتاب، والحق يقال إنه جاء طبق الأصل، بل أحسن منه ورقاً وغلافاً، مع الإتقان الذي اشتهر به محمد صالح طوال اشتغاله مجلداً وطابعاً بالرغم من عدم مرونته مع الزبائن، وكان الكتاب الثاني (صورة الأرض من المدن والجبال والبحار والجزائر والأنهار) لمحمد بن موسى الخوارزمي، على النسخة التي نشرها المستشرق هانس فون مزك بمدينة فيينا سنة ١٩٢٦، وقد أعدتُ طبعها في مطبعة الرابطة، ولكن إخراجه لم يكن على ما يرام، على الرغم من إمكانيات مطبعة الرابطة الضخمة، ووجود خبراء للمطبعة جيء بهم من ألمانيا خصيصاً للإشراف على سَير المطبعة.

غير أنني بعد حساب تكاليف هذين الكتابين، وجدت أن ذلك كلَّفني باهظاً، مع أنني رجوتُ أصحاب هاتين المطبعتين أن لا يغالوا بالسعر لكي نتمكن من مواصلة الطبع لمجموعات كبيرة من الكتب، ولكنهم لم يُذعِنوا لنُصحي وتوجيهي، فاتجهت نحو طهران للاتصال بمطابعها لهذا الغرض، فوجدت فيها صغار المطابع ولكنها تتقن التصوير والطبع على أحسن ما تفعله كبريات المطابع وبتكاليف تكاد تكون نصف تكاليف مطابع بغداد، مع توفر الورق والغلاف، وسهولة الشحن وسرعة الإنجاز، فدفعتُ بكتاب (البدء والتاريخ) لأبي زيد البَلخي المنسوب لأبي طاهر بن مُطهَّر المقدسي، الذي قام بنشره المستشرق الفرنسي كليمان هيوار في مدينة باريس سنة ١٨٩٩ بستة مجلدات. ثم بعثت بكتب أخرى، وتشجعت على الاستمرار، وأرسلت من تلك الكتب إلى الجامعات الأوروبية والأمريكية واليابانية ودور النشر الكبرى، فنالت استحساناً وتقديراً من جميع العلماء والباحثين عن الكتب، كما دلَّت رسائلهم التي نشرنا بعضها في مجلتنا (المكتبة).

ولأهمية عملنا هذا، باركته مكتبات عالمية وعلماء، أمثال مكتبة الكونغرس الأمريكي، ودار الكتب المصرية ومدير مخطوطاتها الأستاذ فؤاد السيد (رحمه الله)[1] الذي ما انفك منذ أن باشرت بنشر تلك الكتب يبعث إليَّ برسائله مشجعاً ومقترحاً، بل ومساعداً بإرسال كل كتاب لا أعثر عليه إلى أن توفاه الله. وكذلك صديقنا الباحث الأريب، الفاضل الوفي، الأستاذ كوركيس عواد، الذي عَرَض عليَّ مكتبته بأكملها لأختار منها ما لم يتهيأ لي الحصول عليه من غيرها. ولقد اشتهرت مكتبته باقتنائها النفائس من الكتب القيمة بأي ثمن كان، وهي اليوم تعد أكبر مكتبة شخصية في أنحاء العراق كافة، وما برح يُرشدني ويشجعني. وهناك من تعرضت لنقدهم الشديد ولومهم الظالم العنيف، دون النظر إلى أهمية ما قمنا به من تضحيات مادية جسيمة تنوء بها مؤسسات ذات ميزانيات ضخمة، ومع هذا ما زلت مستمرًّا لم أتوقف، فبلغ ما نشرته حتى الآن زهاء (١٦٠) كتاباً، كان الحصول على بعضها ضرباً من المستحيل، بالنظر إلى ندرتها وصعوبة الحصول عليها. وهناك بعض الكتب المطبوعة التي صوِّرت عن نسخة قد تكون وحيدة حصلت عليها أو شاهدتها، وعلى سبيل المثال لا الحصر أذكر بعض الكتب التي تُعد فرائد ليس لها نُسخ أخرى في مكتبات العراق الخاصة والعامة:

١- **المُشتبه في أسماء الرجال للحافظ الذهبي**. نشره المستشرق الهولندي دي يونج في ليدن سنة ١٨٦٣. والنسخة بيعت لمكتبة المتحف العراقي، وتوجد أخرى بالمكتبة الوطنية العامة فُقِدت منذ (١٥) سنة، وقد حُقِّق الكتاب وأُعيد طبعه بمطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٦٢ باعتناء علي محمد البجاوي.

٢- **كتاب النُّقط والدوائر (من كتب الدروز)**، نشره المستشرق

(١) توفي سنة ١٩٦٨.

سيبولد في ألمانيا بمدينة كرخاين سنة ١٩٠٢، وتوجد منه النسخة الوحيدة في مكتبة المتحف العراقي، وأخرى في معهد الدراسات الإسلامية.

٣- **الجبال والأمكنة والمياه للزمخشري.** نشرها المستشرق دي كراف في مدينة ليدن سنة ١٨٨٥، وهي النسخة الوحيدة المحفوظة في المكتبة الوطنية العامة، وعليها أُعيد طبع النسخة التي نشرتها المكتبة الحيدرية في النجف الاشرف. ومن بعدها حققها على نسخ مخطوطة أخرى الدكتور إبراهيم السامرائي ونشرها في بغداد.

٤- **الفلاحة الأندلسية لابن العوَّام الإشبيلي،** اعتنى بنشرها المستشرق الاسباني بانكيري بمدريد سنة ١٨٩٨ بمجلدين، يضمان النص العربي مع ترجمة لاتينية، وقد اقتنتها المكتبة الوطنية العامة سنة ١٩٣٨.

٥- الكامل **للمبرد** اعتنى بنشره المستشرق و. رابت بمدينة ليبسك سنة ١٧٨٦ حتى ١٨٨٢، وقد دام تحقيقه (٢٠) سنة ويعد من أحسن ما نشر من الكتب حتى الآن، والنسخة الوحيدة تحتفظ بها خزانة دار المعلمين العالية.

٦- **رسائل جابر بن حيان،** نشرها المستشرق الفرنسي بارتلو في باريس سنة ١٨٨٩-١٨٩٣، نشر النص العربي مع ترجمة فرنسية بثلاثة مجلدات، والنسخة الوحيدة اقتنيت من عمادة الكلية الطبية بمعرفة عميدها الدكتور هاشم الوتري[1] رحمه الله.

٧- **التفهيم لأوائل صناعة التنجيم لأبي الريحان البَيْروني،** نشر النص العربي عن نسخة خطية تاريخها ٤٢٤هـ مع ترجمة إنكليزية

---

(١) من رواد الطب في العراق، ولد سنة ١٨٩٣، وتخرج في كلية الطب في استانبول سنة ١٩١٧، تدرج في المواقع العلمية الطبية حتى عين عميداً للكلية الطبية، وقدم استقالته سنة ١٩٤٨، وتوفي سنة ١٩٦١. أرخ للطب في العراق، وله مؤلفات طبية أخرى.

المستشرق الإنكليزي رامزي رايت، وطبع من هذا الكتاب ١٠٠ نسخة فقط، اقتنت مكتبة المتحف نسخة منه ونسخة أخرى احتفظت بها في مكتبتي الخاصة، وقد أعدنا نحن طبعتها بطريقة الاوفست.

٨- **درة الغواص في دفع أوهام الخواص للحريري** المتوفى سنة ٥١٦هـ، نشرها المستشرق هنريخ توربكه سنة ١٨٧٤ في مدينة ليبسك، وكنت قد اقتنيتها واحتفظت بها في مكتبتي الخاصة، وأعدنا طبعها بالأوفست.

٩- **شرح ديوان المتنبي لأبي الحسن الواحدي النيسابوري**، نشره فردريك ديتريشي في برلين سنة ١٨٤٠م، واقتنيتها واحتفظت بها في مكتبتي، وأعدنا طبعها بالاوفست.

١٠- **رسائل أبي العلاء المعري**، نُشرت باعتناء المستشرق الإنكليزي د. س. مرجليوث بمدينة أكسفورد سنة ١٨٩٨م مع ترجمة النص بالإنكليزية، والنسخة الوحيدة محفوظة في المكتبة الوطنية العامة، وتوجد نسخة أخرى عند أحد الأساتذة ادعى الحصول عليها، ولكنني لم أقف عليها.

١١- **التيسير في القراءات السبع لأبي عثمان عمرو بن سعيد الداني**، نشرها المستشرق هـ. رتير سنة ١٩٣١، ونسختها المطبوعة الوحيدة في العراق في مكتبة المتحف العراقي قد آلت إليها من مكتبة طيِّب الذكر الأب أنستاس ماري الكرملي، وقد أعدنا طبعها بالأوفست، وكذلك كتاب مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه.

وهناك كتب لم أبعها اذكر بعضها:

١- **تاريخ أبي صالح الأرمني**، طبعة المستشرق أفتس في مدينة كمبردج سنة ١٨٩٥، ومنه نسخة في مكتبة الأستاذ كوركيس عواد.

٢- ديوان البهاء زهير، طبع في مدينة كمبردج باعتناء الدورد هنري بلمر سنة ١٨٧٦، ومنه نسخة في مكتبة الأستاذ كوركيس عواد.

ازدهار وتطور

عندما انتهت الحرب العالمية الثانية، وفُتِحت الطرق التجارية، واستؤنفت المراسلات، عدنا نحن إلى مراسلة عملائنا الذين كنا نتعامل معهم قبل الحرب في استيراد الكتب النادرة منهم، وتصدير الكتب التي تحتاج إليها الجامعات والمكتبات الاستشراقية، مثل بريل في ليدن وهو اسوفيش في ليبسك الذي انتقل بعد الحرب إلى فزبادن بألمانيا الغربية، ومكتبة ميرونوف وبول كتنر في باريس، ومكتبة لوزاك وهفر وثورنتون في كمبردج وأكسفورد ولندن، وغيرها من المكتبات التي تُعنى بالشرق والاستشراق.

وازدهرت مكتبتنا بالكتب والنوادر حسب خطتها التي تأسست من أجلها، وسارت واتسع عملها اتساعاً ملحوظاً، فكان لا بد من تعيين مساعدٍ لي، فعينت في سنة ١٩٤٦ موظفاً صغيراً هو (بديع عبد الرحمن ابن خالي[١])، وكان على صغر سنه لا تتسع المكتبة لجلوسه فيها لضيقها وصغر حجمها، فكنت إذا جاء أحد الضيوف تركت مكاني وخرجت لأقف أمام واجهتها، وعلى ضيق رقعة هذه المكتبة فإنها كانت تُزار من كل العلماء والأدباء الذين يمرون ببغداد يسألون عن آخر ما وصل إليها

(١) تولى بديع فيما بعد إدارة فرع مكتبة المثنى في ساحة الباب الشرقي.

من الكتب النادرة النفيسة، لأنها كانت وما زالت المكتبة الوحيدة التي اهتمت واختصت بالحصول على كل كتاب من الكتب النادرة صغر أو كبر وأينما طبع ووجد ونشر، وقد يمرّ واحد من هؤلاء الزوار ليسألني أين صاحب المكتبة؟ فأجيبه بأنني أنا هو، فلا يصدق، ويعود فيسأل مرة أخرى: أستاذك أمن فأجيبه وأؤكد له بأنني أنا صاحب المكتبة، وبديع هذا مكث عندي زمناً طويلاً ولم ينفصل عني إلّا بإرادته واختياره وذلك سنة ١٩٦٦ حين رغب أن يتعاطى بيع المجلات والكتب القديمة المعروفة باصطلاح السوق بـ(الستوك). وكان بديع هذا أميناً ونشيطاً حتى ساعة خروجه .

وبعد أن توسعت المكتبة وانتقلت في أواخر سنة ١٩٤٧ إلى مكتبة واسعة بأول سوق السراي مكان مكتبة الشرق لصاحبها عبد الكريم خضر ﷺ المتوفى سنة ١٩٤١، حِرنا في كيفية ملء المكتبة بالكتب، إذ إن حجم المكتبة الجديدة كان يزيد عن حجم مكتبتنا القديمة أضعافاً مضاعفة، ومع ذلك فلم تمض سنة حتى ضاقت بما احتوته من الكتب، لا سيما بعد أن أصبحنا نستورد ونتعاطى بيع الكتب القانونية التي لم نكن لنعرفها أو نشتغل بها قبل أن نتعرف على صديق لنا من زبائن المكتبة ضاق صدراً بما كان يلاقيه عند طلبه أي كتاب من الكتب القانونية، هو المحامي السيد عبد الرحيم الراوي، فقد كتب لي قائمة بأسماء الكتب القانونية التي كانت تُطلَب من الحكام والمحامين، فوصلت كمية منها في القانون الجنائي، وكان أبرز تلك الكتب هو الموسوعة الجنائية تأليف جندي عبد الملك، المسؤولية الجنائية تأليف القللي، وبعض الكتب في الحقوق المدنية لقانون الدولي العام والخاص وشرح القانون المدني تأليف كامل مرسي ومؤلفات مرقس والسنهوري، ومنذ ذلك الحين والمكتبة تهتم بالقسم الذي كنا ولم نزل نرعاه وننميه حتى صرنا نحن ننشر من بعض القوانين كقانون العقوبات البغدادي والقانون المدني

وقانون ضريبة الدخل وقانون الخدمة المدنية وقانون العمل وغير ذلك مما كان يبعثه ويجهزنا به الأستاذ السيد كامل السامرائي.

مكثنا في هذه المكتبة حتى سنة ١٩٥١ فتوسعت استيراداتنا من الكتب والمتاجرة بها حتى لم تبق مكتبة تقف بجانبها أو تزاحمها إلاّ المكتبة العصرية لصاحبها السيد محمود حلمي، الذي استأجر مكتبة كبيرة جدًّا، مقابل مدخل سوق السراي بقرب قهوة الشابندر، ونظمها وعمل لها ديكورات وملأها بالكتب وعرضها عرضاً جميلاً، وهذه المكتبة كانت أولى المكتبات التي خرجت من السوق منذ أن وجدت المكتبات بسوق السراي ونشطت نشاطاً ملموساً، غير أن دخول شركة فرج الله وفتحها فرعاً كبيراً لها ببغداد لتستوفي ديونها التي تراكمت على صاحب المكتبة العصرية من قيمة المجلات جعل هذه المكتبة تتقلص وتتضاءل أمامنا وأمام السوق فحصل ما حصل لها.

تجارة الورق

وبعد أن سيطرنا نحن على الكتب بمختلف أنواعها وأصبحنا المستوردين الوحيدين، عرضت عليّ شركة الرابطة للطباعة والنشر التي أسسها الأستاذ السيد عبد الفتاح إبراهيم بالاشتراك مع كثير من المثقفين الذين فتحوا مكتبة وألحقوا بها مطابع، غير أن المكتبة لم تنجح ولم تدرّ عليهم أي ربح، فألغوها واهتموا بالمطابع وأسسوا مطبعة تعدّ من أوسع وأحسن المطابع في العراق كله. عرضوا عليَّ أن أستورد بالاشتراك معهم كمية من الورق، وكنت قبلاً قد اشتغلت وتاجرت بالورق ولكن لم أتوسع فيه، ولم أهتم بما كان يَدِرّ عليَّ من أرباح بسبب رأس المال حينئذ.

وشركة الرابطة هذه كانت لها حصة في استيراد الورق وكانت قد اتفقت على صفقة لم تتمكن من تهيئة قيمتها، فعرضوا علي أن أستوردها مناصفة بيني وبينهم، فوافقت على ذلك وفتحنا اعتماداً بواسطة البنك العربي، وحين وصل الورق وأخذت نصفي خزنتُه في مخازن استأجرتها خصيصاً لغرض عرضه وبيعه وتصريفه في أشهر، دون أن أتمكن من تصريف أية كمية منه، ولما وجدت أن خزنه سوف يكلفني كثيراً دون أن أتمكن من تصريفه حِرت في أمره، ثم رأيت أن أطبع به بعض الكتب، ولما كانت قدرتي المالية محدودة، ولا طاقة لي بطبع الكتب الكبيرة،

اخترت مجموعة من كتب جبران خليل جبران التي كانت تطبع بمصر وسوريا ولبنان دون وجود من يطالب بحقوق النشر، فدفعت بالمجموعة إلى إحدى المطابع التي كانت محدودة في إمكانياتها، فأظهرتها هذه المطبعة بشكل يضاهي ما كان يُطبع في الخارج، وكنا سابقاً نستورد منها كميات كبيرة، وكانت كتب جبران مسيطرة على الأسواق، يشتريها المراهقون من الجنسين فيقرأونها بشغف ويتغنون بها، ويكاتب بعضهم بعضاً برسائل من مقاطعها، وهي تشبه كتب نزار قباني في هذه الأيام. فطبعت جميع سلسلة كتب جبران، ولكن الورق لم يتزحزح ولم يتأثر وبقي بائراً لم أتمكن من تصريفه، وبعدها عرضته على أصحاب الصُّحف بأقل من سعر الكلفة، ومع هذا لم أنجح في التخلص منه. وفي هذه الأثناء كان السيد زيدان خليفة[١] يسعى في الاشتغال، وتعاطي بيع ورق الصحف، فأصبح يتردد إليَّ ويأخذ مني بعض الكميات يحاسبني عليها كل يوم، حتى لحظت فيه الأمانة والصدق، وأخذت أشتري الورق من المستوردين بمعرفته من إلياهو دنكور وعبد الجليل زاهد والبغدادي وجبران ملكون وغيرهم من أصحاب الصحف وتجار الجملة. وكان عدد الجرائد والمجلات في تلك الأيام لا يقل عن (٣٠) جريدة ومجلة خلا ما كان يُطبع من كتب شعبية وقصص ودواوين صغيرة، وأصبح أكثر من يحتاج إلى ورق الصحف يتردد إلينا، لأننا كنا نتساهل في الدفع ولا نبالغ في الربح، فكان ربح الرزمة لا يزيد على مئة فلس بأي حال من الأحوال. بقينا نشتغل ونبيع ورق الصحف فقط إذ كان رأس مالي لا يسمح لي بالتوسع أو بالاشتغال بأي نوع من أنواع الورق الأخرى، بسبب أن ورق الجرائد لا تكلف الرزمة منه إلّا مبلغاً زهيداً، ولأنه، كان ولم يزل، أروج أنواع الورق.

---

(١) كان من أهل الأعظمية، عمل في المطابع مدة، ثم انتقل منها إلى تجارة الورق.

وفي مدة وجيزة لاحظنا أننا أصبحنا مسيطرين على تجارة هذا النوع من الورق، ولما كان ما ينصرف منه كبيراً فإن أرباحاً جيدة أصبحت تَدرّ علينا، لا سيما بعد أن نشبت الحرب بين كوريا وأميركا فارتفع سعر الورق من (٨٥٠) فلساً إلى (٢٥٠/ ٢) ديناراً للبند الواحد. وكنا قد اشترينا كميات من الأسواق المحلية، وارتبطنا بشراء كميات مستوردة بأسعارها الأصلية الرخيصة من الخارج، فاستفدنا من هذه الصفقات مبالغ لا بأس بها، وأخذنا نتصل بالمستوردين ووكلاء المعامل في الدول الإسكندنافية، لا سيما مصانع ورق الصحف الذي كانت إحدى علاماته الرائجة هي علامة الدُّب، وكان هذا الورق أحسن ورق في الأسواق، فكان أي ورق يصل ولم تكن عليه علامة الدب -حتى ولو كان أجود منه- فإنه لا ينصرف إلّا بأقل الأسعار. وبعدها حصلنا على توكيل شركة الفنسكا بفنلندا التي تعتبر من أحسن الشركات في إنتاج ورق الصحف وتصديره، فسيطرنا على هذا النوع من الورق ولم يبق من يستورد غيرنا. وأصبح استيرادنا منه (ألف وثلاثمائة طن) سنويًّا خلا ما كنا نشتريه من المستوردين الذين يتورطون في استيراد ورق الصحف فيبور لديهم، وذلك بأقل من سعر الكلفة، فتوسع قسم الورق حتى أصبحنا أكبر مستوردين في القطر العراقي على الإطلاق لكافة أنواع الورق الكثيرة كورق السِّلوفان وورق الكرافت والآرت والرايز وورق الطبع وأغلفة الكتب.

وقد صادفتنا أزمان كادت أن تذهب بكل ما ربحناه، لا سيما في سنة ١٩٤٥، عندما أُلغيت امتيازات كثيرة من الصحف فتكدَّس عندنا الورق بالطريق والكمارك والمخازن، وصرت لا أتمكن من تسديد أي اعتماد يصل، وأصبحت على شفا جرف من الانهيار والتفليس. وبينما أنا في هذا الضيق وإذا بإحدى شركات الدخان (شركة عبود لصنع السكاير) تطلب كمية من ورق الكرافت، وكانت عندي منه كمية كبيرة، وكان هذا

النوع من الورق قد استوردته لأول مرة وأنا لا أعرف كيف أقوم بتصريفه، فلما بعت الكمية ارتحت وتنفست قليلاً . وبعدها تحسن السوق ومرت الأزمة بسلام. وأصبحنا ندخل في مناقصات ونورد ونبيع سائر أنواع الورق للحكومة ولا سيما لمطبعتها وللشركات . فزادت مبيعاتنا وتوسعت استيراداتنا وسيطرنا على أسواق الورق بكل أنواعه في العراق، حتى أن كثيراً من أرباب الصحف الذين كانوا يستوردون الورق رأساً اضطروا إلى عدم الاستيراد، وأخذنا نحن نجهزهم بما يكفيهم منه، وذلك لجودة الورق الذي كنا نتعاقد عليه.

ونشط السيد زيدان خليفة وتعرف على المطابع وأصحاب الصحف لما اتصف به من حسن المعاملة وصدقه وأمانته، وبقي مخلصاً حريصاً أميناً حتى أراد هو أن ينفصل فأخذ له حينئذ محلًّا منفرداً وذلك في سنة ١٩٦٣ ، وبقينا منذ سنة ١٩٥١ إلى أن خرج وانفصل لم يكدر صفو علاقتنا وصداقتنا أي شيء، حتى انفصاله. ولما صفَّينا الأعمال وانفصل وخرج، رجاني أن لا أزاحمه في عمله، فصممت على أن لا استورد بعد ذلك أي نوع من الورق على الرغم من وجود حصتي من الاستيراد التي لم تُحدد، وماليتي الكافية وزيادة، وعلاقاتي ووكلائي وخبرتي الطويلة وشهرتي الذائعة، فلما انفصل عني السيد زيدان ترك لي حصتي في المخازن كمية من الورق، تلف بعضه وبار البعض الآخر وسُرق قسم منه، فأخذت أهتم بطبع الكتب بطريقة الأُوفسِت، فكنت أول من فكر في ذلك في كافة أنحاء العالم العربي، وابتدأت بطبع أول كتاب اسمه (عجائب الأقاليم السبعة) تأليف سهراب طبعة فيينا سنة ١٩٢٦ ، وذلك بمطبعة الأعظمي لصاحبها محمد صالح الأعظمي الكائنة في شارع المتنبي، وكان إخراجه متقناً طبق الأصل حتى الغلاف والورق، وطبعتُ بعده (صورة الأرض) لأبي جعفر محمد بن موسى الخوارزمي المطبوع كذلك في فيينا، وذلك بمطبعة شركة الرابطة، ولكن لم يعجبني طبعه بالرغم من وجود إمكانيات

وخبراء أجانب في هذه المطبعة. ولما مضت سنتان على انفصال السيد زيدان عاد فرجاني وطلب أن أعاود استيراد الورق، وقال يطمئنني بأنه هو الذي سيقوم بتصريفه وكل ما يتعلق به وذلك بعمولة أو بغير عمولة، فلم يرقني ذلك بالرغم مما كان يدرّ عليّ الورق من أرباح أضعاف ما تدرُّهُ عليَّ تجارة الكتب.

ونشطتُ في طبع الكتب ونشرها بطريقة الأُوفست، فصار مجموع ما قمتُ بنشره من النفائس المطبوعة باعتناء المستشرقين وغيرها (٢٥٠) كتاباً، وبلغ ما صرفته عليها مبلغاً لا يقل عن ربع مليون دينار، فلو كانت هذه المبالغ قد استغلَّيتها في أية تجارة أخرى لربحت أضعاف ما ربحته من هذه الكتب التي تكدس معظمها في المخازن، ولكن رغبتي وحبي للتجارة بالكتب كانت هي الغالبة.

ولا بد من القول أخيراً أني ما بلغت الذي بلغت إلاّ لأني كنت مستقيماً في عملي، بعيداً عن كل ما يغضب الله تعالى، فلم أدخن ولم أشرب ولم أرتكب منكراً قط، ولم يشغلني شاغل عن تربية أولادي، والمطالعة الكثيرة، والإخلاص في توسيع نطاق عملي، وخدمة المكتبة بكلّ سبيل.

فهرس الأعلام

- ب -

- ض -

- ط -

- ع -

- م -

فهرس الأماكن

- ر -

- ز -

- س -

- ن -

- هـ -

- ي -

فهرس المحتويات

كم كانت مفاجأة سعيدة لي عندما أخبرني المؤرخ د. عماد عبد السلام رؤوف أن لديه مذكرات قام بتحقيقها والتعليق عليها للراحل قاسم محمد الرجب، صاحب مكتبة المثنى ببغداد، فبادرت فوراً بالموافقة على نشرها. قبل أن أقرأها لمعرفتي بصاحب المذكرات الذي بدأ حياته عاملاً بسيطاً حتى ناضل وكافح حتى وصل إلى القمة في مجال النشر والطباعة والتوزيع، وأضحى اسمه وأعماله ونشاطاته تغطي سماء الدول العربية والأجنبية.

قرأت المذكرات، فرأيت فيها كاتباً من أروع الكتّاب، أسلوبه سهل ممتنع، يمتاز بإحاطته بما يريد أن يكتب ومن ثم يستعمل اللغة السهلة، والمفردات المعروفة الممتازة بإعطاء المعنى المراد تماماً. فكان كتابه درّة ثمينة في توصيف هذه المهنة التي يجدر بنا أن نسمّيها مهنة المصاعب والمشاق.

رأيت قاسم الرجب مثلاً أعلى للناشر الذي ناضل ووصل، ورأيت فيه نفسي وزملائي من الناشرين، ومتاعبه نسخة طبق الأصل عن متاعبنا جميعاً، فتأثرت بكلّ حرف وكل كلمة وجملة مما كتب، كما أعجبت بهذه الشفافية التي يكتب بها ويعبر عن آلامه منها، وفرحته كلما اخترق جدار أزمة من الأزمات، وأطاح بصعوبة اعترضته وكادت تقضي عليه وعلى تاريخ طويل من العمل المضني.

فعلاً إنها مهنة المصاعب.. عمل جادّ كلّ النهار، وتفكيرٌ معظمَ اللّيل فيما يجب عمله في غدٍ، وسفر دائم إلى البلدان العربية لتحصيل مبالغ متأخرة مع الزبائن، ثم يعود ليقوم بتوزيعها على ثمن الورق وأجور الطباعة والتجليد وغيرها. ثم يعود الزمن يدور دورته ويمضي الناشر من جديد لا يختلف غده عن يومه.. تفكير وحركة دائمة وأرق في الليل، وإرهاق في النهار.

مهنة لا ينجح فيها إلاّ من أوتي صبر أيوب، ولا يحقق مآربه إلا من أوتي عمر نوح وهذا هو المستحيل.

حقًّا كان قاسم الرجب عملاقاً في مهنته، عملاقاً في مذكراته، أستاذاً لزملائه الناشرين جميعاً من عايشه ومن جاء بعده.

رحم الله صاحب هذه المذكرات، والشكر للمحقق الذي لم يأل جهداً في سبيل إخراج الكتاب غنيًّا بالحواشي مزيّناً بالتعليقات الضرورية والعطاء الجادّ.

الناشر